

C ٤٤٤
٤٠٩
C ٤٣٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الانسانية والاجتماعية

التجارة الخارجية للضفة النربية وقطاع غزة

خلال الفترة ١٩٨٥-٦٨م

٤٠١٢٦



اعداد

الطالب : عثمان لامله خلف السناف

٤٠
٤٠٦٨

اشراف

الاستاذ : الدكتور محمد مقر

(Handwritten signature)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الدراسات العليا

سنة ١٤١٠ / ١٩٩٠ م

الاهـداء

السـي اـهـاتذني الكـرام فـي قـسم الاقـتمـساد
والاحـصاء واخص بالذـكر / الاسـاذ الدكتـور
محمـذ صقـير والدكـتـور اامـة الدكتـور اغ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والملاة والسلام على خاتم النبيين وامام المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن سار على نهجه باحسان الى يوم الدين وبعد :-

اود ان اسجل عميق شكري وامتناني الى استاذي المشرف الاستاذ الدكتور محمد مقر لتفضلة بالاشراف على الرسالة وابداء الملاحظات القيمة التي كان لها الاثر البالغ لظهار البحث على الصورة التي هبوا عليها .

كما اسجل شكري وتقديري البالغين الى استاذي الفاضل الدكتور اسامة الدباغ وفاءا لجهده الكبير ونصحة السيد ورعاية الحانية التي اولاني اياها طيلة مدة اعدادي لهذه الرسالة .

كما اتوجه بالشكر والتقدير الى الدكتور عيسى ابراهيم في الجعية العلمية الملكية على جهده الطيب وتوجيهه الصائب ، وملاحظات القيمة التي اغنى بها البحث وكذلك اشكر اساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد والاحماء على رعايتهم المتواصلة لي طيلة مدة الدراسة وخص بالذكر الدكتور فتحي العاروري والدكتور محمود شحادة .

كما يطيب لي ان اشكر الدكتور جواد الناجي والدكتور يوسف عبد الحق في منظمة التحرير الفلسطينية والدكتور فؤاد بديسو في اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة والدكتور احمد قطناني في دائرة الشؤون الفلسطينية .

واتقدم بالشكر الجزيل الى الاخت هيفاء الشلبي والاخ عمر والعملة في اللجنة المشتركة والاخت لطيفة عطية والاخ عبد الله يوسف والاخ صلاح تيم في دائرة العلاقات الفلسطينية على جهودهم في توفير مصادر البحث . والاخ محمود خريبات على جهده الطيب في مراجعة الرسالة لغويا والاصدقاء كمال قبيلات وفؤاد حسني واحمد كنانة وغسان ابو السعود على مشاركتهم اياي الجهد في البحث عن مصادر الرسالة وما يتعلق بها من مراجعات واستفسارات ميدانية .

ولا انسى ان اشكر الوالدين الكريمين وزوجتي واخواني على رعايتهم لي وتوفيرهم لي سبل الراحة والنجاح .

بارك الله فيكم جميعا وجزاكم خير الجزاء

السباحث

عثمان سلام خلف العساف

سنة ١٩٩٠

المفحة	محتويات الدراسة	البيانات
ب		- الإهداء
ج		- شكر وتقدير
هـ		- محتويات الدراسة
ا		- المقدمة
٢ - ٢٠	ملاحق اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة	- الفصل الأول :
٢	المقدمة	١-١
٣	الموقع والمساحة والتضاريس الطبيعية	٢-١
٤	السكان	٣-١
٥	الوضع الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال	٤-١
٧	الوضع الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد الاحتلال	٥-١
١٧	العمالة العربية في الأراضي المحتلة	٦-١
١٨	العمالة العربية في اسرائيل	٧-١
٢١ - ٥٧	التوزيع الجغرافي والتركييب السلعي لتجارة الارض المحتلة	- الفصل الثاني
٢٢	تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل	١-٢
٢٥	التغير في هيكل صادرات الارض المحتلة لاسرائيل	أولاً
٢٩	هيكل مستوردات الارض المحتلة السلعية من اسرائيل	ثانياً
٣٢	عجز التجارة مع اسرائيل	ثالثاً
٣٤	تجارة الأراضي المحتلة مع الاردن	٢-٢
٣٦	المنافع المتبادلة بين السوق الاردنية وسوق الارض المحتلة	أولاً
٣٨	التغير في هيكل صادرات الارض المحتلة السلعية للاردن	ثانياً
٣٩	التغير في هيكل الصادرات الزراعية	أ-
٤١	التغير في هيكل الصادرات الصناعية	ب-
٤٢	هيكل المستوردات السلعية من الاردن	ثالثاً
٤٤	فائض التجارة مع الاردن	رابعاً
٤٦	التجارة مع الدول الاخرى	٣-٢
٤٨	التغير في هيكل الصادرات السلعية للدول الاخرى	أولاً
٥٠	هيكل المستوردات السلعية	ثانياً
٥٢	عجز التجارة مع الدول الاخرى	ثالثاً
٥٢	مشكلة العجز التجاري	٤-٢

المفحة	محتويات الدراسة	البيان
٥٨ - ٧٩	ميزان الدفعوعات للارض المحتلة	الفصل الثالث
٥٨	المقدمة	١-٣
٦٠	الحساب الجاري	٢-٣
٦٢	الصادرات من الخدمات البنكية والتأمين والنقل والحكومة	أولا
٦٤	حوالات العاملين العرب في اسرائيل	ثانيا
٦٤	حوالات العاملين عن طريق مكاتب الاستخدام	أ-١
٦٥	حوالات العاملين بدون تصريح (العمل الاسود)	ب-١
٦٧	حوالات العاملين العرب في الخارج	ثالثا
٦٨	التحويلات غير المستردة	٣-٣
٦٩	تحويلات الحكومة الاردنية	أولا
٧١	UNRWA تحويلات الاونروا	ثانيا
٧٢	تحويلات سلطة الاحتلال	ثالثا
٧٢	تحويلات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة	رابعا
٧٣	تحويلات الموءسسات الخيرية الامريكية	خامسا
٧٥	US. PVO المساعدات المقدمة من منظمة	سادسا
٧٥	UNDP تحويلات السوق الاوروبية المشتركة	سابعا
٧٦	التدفقات الخارجة من الارض المحتلة	٤-٣
٧٨	صافي حركة رأس المال	٥-٣
٨٠ - ٩٨	السياسة التجارية ومعطيات السوق المشتركة	الفصل الرابع
٨٠	المقدمة	١-٤
٨١	السياسة الاسرائيلية تجاه التجارة الخارجية للارض المحتلة	٢-٤
٨٢	التصدير والاستيراد من السوق الاسرائيلية	أولا
٨٣	التصدير والاستيراد من الاردن	ثانيا
٨٤	التصدير والاستيراد من العالم الخارجي	ثالثا
٨٥	سياسة الجسور المفتوحة والاجراءات الاردنية واثارها	٣-٤
٨٥	هدف اسرائيل من بقاء الجسور مفتوحة	أولا
٨٦	هدف الاردن من بقاء الجسور مفتوحة	ثانيا
٨٨	الاجراءات الاردنية المطبقة على الجسور المفتوحة	ثالثا
٨٩	تقييم الاجراءات الاردنية المطبقة على الجسور المفتوحة	رابعا
٩٦	السوق الاوروبية المشتركة وتجارة المناطق المحتلة (المفاوضات مع السوق)	٤-٤

<u>المفحة</u>	<u>محتويات الدراسة</u>	<u>البيانات</u>
١٠٤ - ٩٩	اثر الانتفاضة على التجارة الخارجية للمناطق المحتلة	<u>الفصل الخامس</u>
٩٩	التوجهات الاقتصادية للانتفاضة	١-٥
١٠٠	اجراءات السلطات العسكرية المضادة للانتفاضة	٢-٥
١٠١	اثر الاجراءات الاقتصادية على التجارة الخارجية للاراضي المحتلة	٣-٥
١١٢ - ١٠٥	النتائج والتوصيات	<u>الفصل السادس</u>
١٠٦	النتائج	١-٦
١١٠	التوصيات	٢-٦
١٢٨ - ١١٢	الملاحق الاحصائي	
	المراجع العربية	
	المراجع الاجنبية	

المقدمة

اهتمت كثير من الدراسات باقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بشكل خاص ، نظرا لواقع خصوصية هذا المنطقة اذ ان وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي جعلها تخضع لسياسات اسرائيلية تستهدف النظام الاقتصادي لهذه المنطقة تمهيدا لاستيعابها سياسيا واستخدام اقتصادياتها باتجاهات ملائمة لحاجات الاقتصاد الاسرائيلي المسيطر . ولما كان قطاع التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة يودي دورا هاما في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية .

كما ان هذا القطاع يخضع لسياسة عربية تتمثل بالاجراءات المطبقة على الجسور الممتدة بين ضفتي نهر الاردن فان هذه الدراسة تأتي لتركز على الاتار التفاقمية للتجارة الخارجية على اقتصاديات الضفة والقطاع وتحاول ان تقيم السياسة العربية المطبقة على الجسور المفتوحة وتقومها بحيث تخدم اقتصاديات المنطقة بشكل اكبر . وعليه فقد قسم هذا البحث الى ستة فصول رئيسية هي : -

الفصل الاول :

ويبحث في ملامح اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة ما قبل الاحتلال وما بعده حيث تم التركيز على الملامح التي لها علاقة بالتجارة الخارجية بشكل خاص .

الفصل الثاني :

ويتضمن هذا الفصل تحليلا للتوزيع الجغرافي والتركييب السلمي لتجارة الاراضي المحتلة الخارجية خلال الفترة ٦٨ - ١٩٨٥ ، حيث تم حصر اوجه النشاط الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية من حيث الاسواق ودرجة تركزها ومن حيث التركيب الذي جاء انعكاسا لنشاط القطاعات الاقتصادية المدروس في الفصل

الفصل الثالث :

ويتناول عملية تكوين صورة لميزان مدفوعات الارض المحتلة خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) ، حيث تم حصر مصادر التحويلات الداخلة والخارجة من الارض المحتلة وبحث درجة اهميتها وتأثيرها على الاقتصاد ككل .

الفصل الرابع :

ويتعلق هذا الفصل بالسياسة التجارية ومعطيات السوق الاوروبية المشتركة وتبيان الاتار الناجمة عن السياسة الاسرائيلية وتقييم السياسة العربية (الاردنية) المطبقة على الجسور المفتوحة مع بعض التوصيات الخاصة بالحوار مع السوق الاوروبية المشتركة .

الفصل الخامس :

ويتعرض لاثر الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي بشكل مختصر حيث تم التركيز على اثر الانتفاضة على التجارة الخارجية للمناطق المحتلة بشكل خاص ومختصر ايضا .

الفصل السادس :

وتضمن هذا الفصل النتائج والتوصيات المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسة التجارية في الارض المحتلة وخاتما يرجو الباحث ان تكون هذه الدراسة مساهمة فعالة في اغناء المكتبة الفلسطينية ببحث موفق .
ملاحظة : ورد لفظ " الارض المحتلة " " والمناطق المحتلة " لتعبر عن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الاول

ملاحق اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة

١-١ المقدمة :

مما لا شك فيه ان التجارة الخارجية للمناطق المحتلة ، هي انعكاس للواقع والظروف الاقتصادية ، التي تعيشها تلك المناطق ، ولكي يتمكن من الاحاطة بمجمل الامور المتعلقة بالتجارة الخارجية من حيث الحجم ، كان من الضروري التعرف على التغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها ، كدالة الاننتاج وحجم وطبيعة السوق والطلب المحلي . كما كان للظروف السياسية والاجراءات الاسرائيلية آثار بارزة على هذه المتغيرات ، حيث سنتطرق هنا الى تحليل الوضع الاقتصادي للمناطق المحتلة في فترة ما قبل الاحتلال وفيما بعده لابرز الاثار المترتبة عن الاحتلال بشكل عام وعن الاجراءات المتخذة من قبله بشكل خاص من خلال استقراء معدلات نمو الناتج القومي والناتج المحلي وتوزيعه القطاعي والعمالة العربية. في الاراضي المحتلة وفي اسرائيل .

٢-١ الموقع والمساحة والتضاريس الطبيعية

الضفة الغربية وقطاع غزة مما ألتسان من فلسطين اللنان بقيا بعد حرب ١٩٤٨ تحت
السيادة العربية حيث اندمجت الضفة الغربية مع المملكة الاردنية الهاشمية فيما خضع
قطاع غزة لاشرف مـ

تقع الضفة الغربية الى الغرب من نهر الأردن بمساحة تقدر ب ٥٥ مليون دونم ، تشكل ما نسبته ٢٨% من
مساحة فلسطين المحتلة و ٦٥% فقط من مساحة الضفة الشرقية (١) . وتعتبر من المناطق الرطبة
حيث ان ٦٨% من سطحها يتلقى امطارا تبلغ مع المتوسط ٣٠٠ ملتر سنويا يتسرب معظمها
الى خزانات المياه الجوفية ، والباقي يغذى مياه الانهار والجداول .

تشكل مياه الامطار المصدر الرئيسي للمياه المستغلة في الزراعة ، اما مساحة الاراضي الصالحة للزراعة
فتشكل نسبة ٣٦% من مساحة الضفة الغربية الاجماليه المروى منها نحو ٤% فقط ، ان هذه
النسبة تعكس صفر المساحة الزراعية المروية ، والتي يعود سببها الى الطبيعة الطبوغرافية للاقليم
التي تعوق الزراعة المروية والى سياسة السلطات الاسرائيلية التي تحدد الاستهلاك من المياه (٢)
اما قطاع غزة (٣) فهو اسم اطلق منذ عام ١٩٤٩ ، على شريط ساحلي يبلغ طوله نحو ٤٥ كم ويترأخ عرفسه
بين ٥ - ٨ كم يمتد جنوب فلسطين مجاورا الحدود سيناء، ويطل على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر
الابيض المتوسط تبلغ مساحته ٣٧٠ الف دونم .

(١) Royal Scientific Society, The Significance of Some west Bank Resources to
Israel (Amman . 1979) P.٤

(٢) اسامة الدباغ، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة . بحث غير منشور مقدم لدرجة البكالوريوس الفلسطينية
المشتركة عمان - الأردن اب ، ١٩٨٧ حصص ١٣ - ١٤

(٣) نشأ هذا القطاع نتيجة لعقد اتفاقية (رودس) يوم ٢٤ شباط ١٩٤٩ والتي تضمنت وضع هذا
الجزء من فلسطين تحت رقابة القوات المصرية .

يعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية لسد احتياجات الاستهلاك الزراعي والمنزلي حيث تندر قبسه المياه السطحية نظرا لانخفاض معدلات تساقط الامطار ، والتي تتراوح بين ٢٠٠ - ٢٠٠ ملم سنويا ، اما المساحة المزروعة فهي تشكل ٤٨٧% من المساحة الكلية للقطاع بلغ المروى منها نحو ٦٠% (١) .

ان هذه العطايات في النهاية تحكم حجم الانتاج وتحدد طبيعته والتي تنعكس على حجم وهيكل التجارة الخارجية للاراضي المحتلة .

٢-١ السكان

بلغ عدد سكان الاراضي المحتلة عام ١٩٨٥ نحو ١٢٤ مليون نسمة منهم ٨١٢ الف نسمة في الضفة الغربية و ٥٢٥ الف نسمة في قطاع غزة (٢) يشكلون ما نسبته ٦١% و ٢٩% من المجموع الكلي للسكان للضفة - والقطاع على التوالي * * والجدير بالذكر ان هاتين المنطقتين من اكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان (خصوصا قطاع غزة) . اذ تبلغ الكثافة السكانية في الضفة الغربية نحو ١٤٢ نسمة/كم^٢ فسي حين تبلغ ١٤٠٧ نسمة/كم^٢ في قطاع غزة (٣) .

اما معدلات النمو السكاني فقد بلغت عام ١٩٨٥ في الضفة الغربية ما نسبته ٢٨% وفي قطاع غزة ما نسبته ٢٤% للعام نفسه ، الا ان معدل النمو الحافي في الضفة والقطاع لم يتجاوز ١٣ سنويا (٤) . ان تفسير انخفاض معدل النمو السكاني الصافي للضفة والقطاع يعود الى ارتفاع معدلات الهجرة الصافية خاصة في الضفة الغربية وذلك بسبب تسهيلات السفر التي يحصل عليها سكان الضفة الغربية نتيجة تمتعهم بالجنسية الاردنية بعكس سكان قطاع غزة الذين يحملون وثائق سفر مصرية (٥) .

(١) اسامة الدباغ، مصدر سابق، جدول رقم (١١) .
* انخفاض هذا الرقم يعود لاستبعاد منطقة العريش .

(٢) Statistical Abstract of Israel 1986 p.683 .

(٣) اسامة الدباغ، مصدر سابق، ص ٤ .

(٤) Statistical Abstract of Israel 1987 . P . 705 .

(٥) اسامة الدباغ، مصدر سابق، ص ٤ .
* وتجدر الاشارة الى ان مركز الاحصاء الاسرائيلي يقدر عدد الاراضي المحتلة عام ١٩٨٨ ٨٩٥ الف في الضفة الغربية و ٥٨٩ الف في قطاع غزة بينما يقدر ميرون بنفيستي عدد سكان الضفة الغربية عام ١٩٨٧ بحوالي ٩٧٧ الف نسمة وانا ما اخذ بعين الاعتبار عدد المقيمين من ابناء الضفة خارج فلسطين المحتلة لفترة عقل عن سنة فان هذا العدد يمثل الى ١٠٦٧ مليون نسمة وانا ما لبقنا نسبة التعديل في عدد السكان على قطاع غزة فان العدد يمثل الى ٧٢٧ الف نسمة انظر ما كتب حول هذا الموضوع في :

Méron Benvenisti ; Atlas of West Bank and Gaza Strip West Bank Data Base

تبلورت طبيعة البنية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمجموعة من الخصائص تتلخص في ضعف القطاع الصناعي، وقلة الأيدي العاملة الصناعية من جهة، وضعف إنتاجية القطاع الزراعي والبطالة التي يعاني منها من جهة أخرى، أما قطاع الخدمات فهو (كما هو الحال في الضفة الشرقية وبقية الدول الأخرى ذات مستوى الدخل الفردي المشابه) القطاع الاقتصادي المهيمن (انظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وفقاً للقطاع الاقتصادي عام ١٩٦٥ بالنسبة المئوية (١)

القطاع	النسبة المئوية للقطاع في الضفة الغربية %
الزراعة	٢٣٫٩
الصناعة والناجم	٧٫٨
البناء	٥٫٨
الخدمات العامة والأمن	١٣٫٧
خدمات أخرى	٤٨٫٨
المجموع	١٠٠٫٠

فقطاع الزراعة في الضفة الغربية، قطاع تقليدي يتميز بضعف البنية الإنتاجية واعتماده الرئيسي على الأمطار، حيث إن تقلبات الأمطار تحدث تقلبات مماثلة في حجم الإنتاج ونوعيته. أهم المحاصيل الزراعية الحبوب ثم الخضار والفاكهة والعنب والتبغ الزيتون، ويعتبر الزيتون من أقدم وأهم المحاصيل الزراعية في فلسطين، إذ تشكل أشجار الزيتون في الضفة الغربية ما نسبته ٨٩٫٥% من مجموع الأشجار في المملكة عام ١٩٥٧ (٢).

(١) بكر أبو كشك، الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مامد الاقتصاد السنوية النامسة العدد ٢٣ تشرين ١٩٦٥ ص ٨١١
 (٢) عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٧٠ بحث احصائي، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث ١٩٦٥ - بيروت - لبنان ص ٤٤ .

اما الصناعة فقد اقتصرت على الوحدات الصغيرة وتميزت بالطابع الحرفي وباستخدام كثافة عمالية عالية ، وقد بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي عام ١٩٦٦م ٤٢ مليون ديناراً مستخدمة ما يقارب من ١٥ الف عامل (١) .

وبالنسبة لقطاع الخدمات فيظهر لنا من الجدول رقم (١) كبر مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية ، حيث يتركز هناك العديد من المؤسسات السياحية (وكالات السفر والسياحة ، فنادق ، محلات بيع المنتجات الحرفية والسياحية ٠٠٠ الخ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ما نسبته ٤٠٪ من القوى العاملة في الضفة الغربية حسب احصائيات ١٩٦٦ (٢) .

اما قطاع غزة فقد تميزت البنية الاقتصادية له بهيمنة القطاع الزراعي الذي اعتبر اساس الحياة الاقتصادية خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ اذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٣٥٪ اما اهم المحاصيل الزراعيه هي الحمضيات والحبوب بالدرجة الاولى، ثم الخضار والفاكهة كما ان قطاع صيد السمك يحتل اهمية كبيرة في الناتج المحلي لقطاع غزة (٣) .

ومن الجدير بالذكر ان الكثافة الزراعية في قطاع غزة اكبر منها في الضفة الغربية تمثل ذلك بارتفاع كميات استهلاك المياه التي بلغت ١٠٠ مليون متر مكعب خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ (٤) . والتي هي نفس استهلاك الضفة الغربية ولكنها تخدم ١٠/١ مساحة الضفة .

اما الصناعة في قطاع غزة فهي شديدة التخلّف وتقتصر على الوحدات الصغيرة (كما هو الحال في الضفة الغربية) سواء من حيث رءوس الاموال المستثمرة فيها، او من حيث حجم الانتاج وعدد العمال المستخدمين . واهم الصناعات التي كانت قائمة في تلك الفترة فهي الصناعات الزراعية ، صناعة التبغ صناعات غذائية واخرى اسمنتية ، وصناعة النسيج التي تشتهر بها منطقة غزة منذ فترات طويلة .

(١) Haim Ben shahar and others , Economic structure and Development Prospects of W.B and G.S Report prepared under agrant from the ford foundation Published by the Rand Corporation. (١)

(٢) جميل هلال ، الضفة الغربية التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ - ١٩٧٤) منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث . كانون الثاني (يناير ١٩٧٤) بيروت - لبنان .

(٣) بكر ابو كشك ، مصدر سابق الجدول رقم (٢ - ٣)

(٤) Haim Ben Shahar and others; Op.cit (٤)

ويتميز قطاع الخدمات بكبر نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة ، والتي بلغت نحو ٥٥% عام ١٩٦٦ (١) ويعود ذلك الى سببين احدهما اقتصادي وهو تخلف القطاعات الاقتصادية واخسر استراتيجي يتمثل في موقع قطاع غزة القريب من مصر مما دفع بالسكان الى التوجه نحو قطاع الخدمات

ان هذا العرض السريع لواقع القطاعات الاقتصادية للضفة والقطاع قبل الاحتلال يبرز تميز هذه المناطق بالانشطة الاقتصادية ذات الطبيعة التقليدية الموجهة لخدمة حاجات المجتمع المحلي والتي طالما عانت من ندرة الموارد المالية والطبيعية هذا بالاضافة الى الظروف السياسية التي عاشتها تلك المناطق ، كان له اثرا واضحا على طبيعة العلاقات الاقتصادية لها وتجدر الاشارة الى انه لم تكن هناك علاقات اقتصادية تذكر بين الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ بسبب وجود فاصل جغرافي بين المنطقتين .

٥ - ١ الوضع الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد الاحتلال .

مما لا شك فيه ان حرب حزيران ١٩٦٧ والتي ترتب عليها ضياع ما تبقى من ارض فلسطين تركت اثارا سيئة على اقتصاد المناطق المحتلة تمثلت في تباطؤ عجلة الانتاج ، وانتشار البطالة الواسعة ، كما احدثت تغييرات ديمغرافية كبيرة . فعاشت بعدها ضمن حقائق وظروف اقتصادية جديدة % كان لها اكبر الاثر على طبيعة العلاقات الاقتصادية لهذه المناطق . سنحاول في هذه العجالة التعرض لاهم المؤثرات الاقتصادية التي تعطي فكرة عن ملامح اقتصاديات هذه المناطق .

تطور الناتج المحلي والناتج القومي ونصيب الفرد منه

بالنظر الى ارقام الجدول (رقم ٢) يظهر لنا مدى تطور الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة عبر الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٥ ، ويبرز هذا التطور بشكل واضح من خلال استقرار معدلات النمو لهما .

(١) بكر ابو كاشك ، مصدر سابق ، ص ١٨

الا ان المتتبع لمعدلات النمو هذه ، يلاحظ ان السلسلة تنكسر عند عام ١٩٧٤ . اذ ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ حوالي ٨% (٩) اذ ان هذا العام يحرر معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي والقومي فيما قبله ، بينما تظهر معدلات نمو منخفضة واخرى عالية فيما بعده . من هنا فقد ارتأينا ان يتم التعديل لهذه السلسلة من خلال فترتين :

الاولى : من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٤ .

الثانية : من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٥ .

الفترة الاولى ١٩٦٨ - ١٩٧٤

تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات النمو للناتج المحلي والناتج القومي بالاسعار الجارية للضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (٢٩% ، ٢٨%) للضفة والقطاع ، وعلى التوالي (١) . اما معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي فقد بلغ (٢٤% ، ٢٦%) للضفة والقطاع على التوالي .

وعده نتيجة مطلقة جاءت لتعبر عن انفصال الاقتصاد من حالة الجمود والبطالة الواسعة بسبب ظروف حرب حزيران ١٩٦٧ الى وضع اقتصادي نشيط وتوظيف شبه كامل للعمالة العربية سواء كان هذا التوظيف لسبي الاقتصاد المحلي او نتيجة تزايد اعداد العاملين من ابناء الضفة والقطاع في اسرائيل وفي الدول العربية ، بالانضافة الى انه لم تكن هناك منافسة شديدة من قبل الاقتصاد الاسرائيلي .

اما نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فهو العكاس للحالة الاقتصادية التي تديشها المنطقة وموشر يعكس المستوى المعيشي للسكان ، اذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي خلال هذه الفترة ٢٩٢ دولار للضفة و ٢٢٦ دولار للقطاع (انظر الجدول رقم (١) في الملحق الاحصائي) .

(١) تم احتساب هذه النسب بالاستناد الى القانون التالي .

الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٤ = الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٨ × س

$$س = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٤}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٨}} = \frac{291.7}{100}$$

حيث ان س : تمثل معدل النمو السنوي . ن = المدة الزمنية .

هذا القانون هو تطبيق على لقانون الربح المركب $P = X (1 - R)^N$ حيث

P القيمة الحالية

X التمة في نهاية الفترة

R معدل الفائدة

N المدة الزمنية

كما تجدر الاشارة الى ان الكاتب بريان ركاوي يقدر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي في الضفة والقطاع بنحو ٩% تقريبا . انظر :

Orhan Van Arkaali, Benefits and Burdens - A Report on the West Bank and Gaza Strip, Economies since 1967 Carnegie Endowment for International Peace (New York

1977) P.P.116 - 119

يجب ان يؤخذ هذا المعدل بتحفظ كونه يتنافى مع المنطق الاقتصادي .

شهد الاقتصاد في هذه الفترة نشاطا إنتاجيا طفيفا مقارنة بالفترة الاولى، إذ لم يتجاوز معدل النمو السنوي للنواتج المحلي سوى (٥% ، ٢%) للضفة والقطاع على التوالي (١) أما الناتج القومي الاجمالي فقد كان وضعه شبيهاً بالناتج المحلي، إذ بلغ معدل النمو السنوي له نحو ٦% فقط للضفة والقطاع إن متابعة معدلات النمو للناتج المحلي والناتج القومي للضفة والقطاع في هذه الفترة تظهر ان فترة السبعينات احسن حالا مما هي عليه في فترة الثمانينات، ففي السبعينات تأثرت اقتصاديات الارض المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي الذي كان يمر بازمانات اقتصادية في ذلك الوقت، بعد خروجه من حرب عام ١٩٧٢ . مما أدى الى جذب اقتصاد الضفة والقطاع الى التراجع، وفي الوقت نفسه اتيجت له الفرصة لان ينمو ويتطور ابان ضعف الاقتصاد الاسرائيلي وتخبطه في بحر من المشاكل والازمات، ان حدة هذا الاثر لم تنعكس عكسي اقتصاد الضفة والقطاع بشكل كامل بسبب الغفوة الاقتصادية التي عاشتها الضفة الشرقية والدول النفطية في ذلك الوقت .

- اما التراجع الملحوظ في معدلات النمو في فترة الثمانينات فيعود الى الاسباب التالية :
- (١) تزايد حدة سياسة اسرائيل العنصرية تجاه العاملين لديها من ابناء الضفة والقطاع (٢)
 - (٢) المناسفة غير المتكافئة بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني .
 - (٣) تراجع عوائد النفط والتراجع الاقتصادي في الضفة الشرقية .

اما متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في هذه الفترة فقد ارتفع (مقارنة بالفترة الاولى) ليبلغ ١١٤٤ دولارا للضفة و ٨٠٠ دولار للقطاع، وبرغم هذا الارتفاع الكبير لهذا المعدل الا انه يبقى من المعدلات المنخفضة اذا ما قورن بدول المنطقة المجاورة (خصوصا قطاع غزة) (٣) .

- (١) تم احتساب هذه النسب حسب القانون السابق ذكره .
- (٢) لقد استغلت اسرائيل القوى العاملة العربية اذا اعطت العامل العربي ٤٠% من نسبة الاجر الذي يتقاضاه العامل الاسرائيلي الذي يتمتع بنفس المؤهلات والخبرات انظر :-

النشرة الماددة عن وزارة شؤون الارض المحتلة، العدد الثاني ايار ١٩٨٧ ص ٢٩ .

- (٣) بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٨٤ للاردن ١٥٧٠ دولار سوريا ١٦٢٠ دولار

اسرائيلي ٥٦٦٠ دولار . المصدر

ان هذه الارقام تدل على ان المستوى المعيشي لسكان الضفة الغربية افضل من المستوى المعيشي لسكان قطاع غزة، ويبدو هذا واضحا اذا ما نظرنا لارقام الجدول رقم (١) في الملحق الاحصائي الذي يظهر فروقا ملموسة بين نصيب الفرد من الناتج القومي في الضفة والقطاع ، كما ان انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في قطاع غزة عن الضفة الغربية نتيجة صغر رقعة اراضيها وقلة موارده الطبيعية بالإضافة الى الكثافة السكانية العالية التي يعاني منها يدل على ان فرصة التحسين الاقتصادي للضفة اكبر من فرصة القطاع .

من خلال التحليل السابق لتطور معدلات نمو الناتج المحلي والناتج القومي؛ نتبين ان الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة دالة شديدة الارتباط بالوضع الاقتصادي في اسرائيل والدول العربية خصوصا الضفة الشرقية والدول النفطية .

* التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

ان دالة الانتاج في الاراضي المحتلة تتأثر بكثير من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، سبق الاشارة الى بعضها بصورة مقتضبة ، وحتى نستكمل الصورة بشكل اوضح سنقوم بتحليل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي بشكل مفصل .

القطاع الزراعي :-

يتميز الناتج الزراعي في المناطق المحتلة من حيث كونه يتسأثر بالظروف المناخية والطبيعية السائدة هناك، اي ان تأثر الضفة الغربية بالتقلبات الموسمية اكبر من قطاع غزة ، ولعل من دلائل ذلك تذبذب كميات محصول الزيتون (الذي يحتل مركزا لا يضاويه محصول اخر يليه كل من الحمضيات والعنب) تبعاً للمواسم الاكثلة ولمواسم الجفاف اما قطاع غزة فان ناتجه متركز حول الحمضيات وصيد الاسماك مما يجعله لا يتأثر بمواسم الجفاف بدرجة كبيرة (١)

ان النظر لارقام الجدولين (٣ ر ٤) يظهر لنا مدى تطور قيمة الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة ، اذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي

(١) بلغ معدل مساهمة الحمضيات في الناتج الزراعي لقطاع غزة نحو ٤٥٪، بينما تشكل المحاصيل الزراعية ثلثي الدخل من الزراعة في الضفة الغربية والثلث الباقي هو ما يساهم به الانتاج الحيواني في هذا القطاع .

الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية سمر الكلفة بالقيم والنسب المئوية حسب الفرع الاقتصادي وملايين الدولارات

السنة	الاحتياط المحلى الاجمالي	شمل التجارة ، خدمات ، الدعم واى اخطاء، جوف		خدمات عامة واخصاصة		نشاطات ابناء افعال عامة		مناخسة		القيمة بالطنون		النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
		بالطنون دولار	%	بالطنون دولار	%	بالطنون دولار	%	بالطنون دولار	%	بالطنون دولار	%					
1978	81,71	24	29,71	18	16	4	3,14	8	7,43	36	32,81	36	37	37	37	37
1979	108	20	32,31	16	17,14	5	5,71	9	8,43	40	42,43	40	37	37	37	37
1980	117,14	24	39,71	16	19,14	6	7,14	9	10,86	35	40,39	35	37	37	37	37
1981	160	22	51,71	15	24	7	10,86	10	15,43	36	58	36	37	37	37	37
1982	198,57	22	66,43	14	29,50	9	16,91	8	16,14	37	73,1	37	37	37	37	37
1983	233,81	25	75,50	8	33,1	10	24,29	12	19,52	33	80,50	33	37	37	37	37
1984	245,24	24	101,90	12	51,91	11	27,86	11	28,29	30	189,29	30	37	37	37	37
1985	372,46	22	119,38	13	43,92	12	32,10	12	30,31	30	109,31	30	37	37	37	37
1986	443,51	24	149,37	11	48,38	14	32,47	14	39,1	24	151,26	24	37	37	37	37
1987	427,16	26	155,36	12	51,8	6	36,1	6	29,32	20	204,4	20	37	37	37	37
1988	483,26	31	154,40	12	53,1	15	38,21	15	34,58	35	172,85	35	37	37	37	37
1989	515,13	33	172,17	12	60,61	17	42,86	17	39,78	31	159,31	31	37	37	37	37
1990	682,13	30	209,10	10	22,18	14	44,66	14	43,74	28	234,11	28	37	37	37	37
1991	599,36	30	181,86	14	48,37	16	44,3	16	40,40	32	200,98	32	37	37	37	37
1992	600,97	33	215,12	13	44,30	17	47,83	17	42,13	3	199,31	3	37	37	37	37
1993	601,61	35	233,49	15	45,11	16	47,53	16	44,99	27	175,29	27	37	37	37	37
1994	607,7	40	241,21	17	47,33	15	41,09	15	49,73	2	121,44	2	37	37	37	37
1995	651,30	42	274,13	14	46,37	16	47,11	16	50,16	20	130,33	20	37	37	37	37

Administered Territories - Statistics - Quarterly

No 4 1975 and vol VI No2 1976

المصادر : - اخصاصات

للسنوات 1978 - 1975

لسنة 1976 اخصاصات التنمية القطاع والقطاع 1981 جدول رقم (٣ هـ) من ٥٥ -

للسنوات 1982 - 1983 اخصاصات التنمية للقطاع والقطاع 1983 جدول رقم (٣ ر ١) من ٥٥

ولسنة 1984 اخصاصات التنمية للقطاع والقطاع 1985 جدول رقم (٣ ر ١) من ٦٠

ولسنة 1985

Statistical Abstract of Israel 1987, P 731

الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة - سعر الكلفة (قسم ونسبة مئوية) حسب الفرع الاقتصادي (أ) ملايين دولارات

السنة	زراعة حراج سدسك مشمول الدعم		صناعة		إتياجات إنسة أعمال عامة		خدمات عامة وأهليونية		تجارة وخدمات متشمل حجازة صائى وأخطاء حذف ج		الإنتاج المحلي الإجمالي	
	النسبة %	القائمة بالمليون دولار	النسبة %	القائمة بالمليون دولار	النسبة %	القائمة بالمليون دولار	النسبة %	القائمة بالمليون دولار	النسبة %	القائمة بالمليون دولار	النسبة %	القائمة بالمليون دولار
١٩٦٨	٢٨	١٠٠٢٩	٣	١٠١٤	٣	١٠١٤	٢٠	٧٤٤٣	٤٦	١٦٥٧	٣٦٥٧	٤٦
١٩٦٩	٢٧	١١٠١٤	٤	١٠٧١	٦	٢٥٥٧	٢٠	٨٥٥٧	٤٣	١٨	٤٣	٤٣
١٩٧٠	٢٨	١٤٥٧	٦	٢٠١٤	٧	٢٤٤٣	٢١	١٩٧١	٣٨	١٩٧١	٥١٤٣	٣٨
١٩٧١	٣٠	٢٠٨٦	٦	٤	٦	٤٥٥٧	٢٠	١٤	٣٨	٢٦٨٦	٣٨	٣٨
١٩٧٢	٣٣	٢٥٢٤	٦	٥	١٠	٨٠١	٢٠	١٥٧١	٣١	٢٢٥٧	٣١	٣١
١٩٧٣	٢٩	٢٢٠١٤	٦	٧٠١٤	١٤	١٥٧١	٢٠	٢٢٣٨	٣١	٢٤٥٥	٣١	٣١
١٩٧٤	٢٨	٤٢٣٣٣	٧	١٠٤٨	١٣	٢٠	٢٣	٢٥٤٨	٢٩	٤٢٨١	٢٩	٢٩
١٩٧٥	٢٨	٤٥٠١٢	٩	١٤٠١٢	١٥	٢٤٠١٥	٢٢	٣٢٠١٩	٢٥	٢٨٣١	٢٥	٢٥
١٩٧٦	٢١	٥٩٠٢٩	١٠	١٩٠١٤	٢٠	٣٨٥١	٢٠	٣٦٠١٩	١٩	٣٦٤٣	١٩	١٩
١٩٧٧	٢٩	٦١٠١	١٥	٢٣٠١١	١٦	٣٤٠١٦	١٧	٢٥٢٤	٢٣	٤٦٤	٢٣	٢٣
١٩٧٨	٢٩	٥٥٠١٧	١٣	٢٤٠٠٨	٢١	٤٠٠١٥	١٩	٣٦٤٣	١٨	٢٤٠١٢	١٨	١٨
١٩٧٩	٢٣	٥٤٠١٥	١٣	٢٨٠١٤	٢٥	٣٧٠١٤	١٦	٣٧٠١٤	٢٤	٥٥٠٠٩	٢٤	٢٤
١٩٨٠	٢٢	٤٨٠١٦	١٠	٢٥٤٣	١٤	٤٨٠٢٥	٢١	٤٨٠٢٥	٣٣	٨٤٤٦	٣٣	٣٣
١٩٨١	٢٠	٥٥٠١٤	٩	٢٣٠١٤	٢٢	٥٥٠١٤	٢٢	٥٨٠١٦	٢٦	٧٠٠١٣	٢٦	٢٦
١٩٨٢	١٦	٤٢٥١٦	٩	٢٤٥١٧	٢٣	٦٢٤٥٧	٢٣	٦٠٠٠٨	٢٩	٧٧٠١٨	٢٩	٢٩
١٩٨٣	١٦	٤١٠١٦	١٠	٢٥٠١١	٢٤	٦١٠١٧	٢٥	٦٤٣٨	٢٥	٦٦٠٠٥	٢٥	٢٥
١٩٨٤	١٣	٢٩٠١٤	١٣	٢٥٠١١	٢٢	٤٨٠١٧	٢٠	٦٦٠١٥	٢٣	٥٠٠٠١	٢٣	٢٣
١٩٨٥	١٩	٤٢٠١٣	٩	٢٠٠١٣	١٩	٤٢٠١٣	٢٨	٦٦٠١٦	٢٥	٥٥٠١٥	٢٥	٢٥

التقديرات في الجدول مختلفة بالمنطقة التي كانت تحت سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي والتي احتلقت وضمتها ضمناً ، حيث أعيد للسلطات العمومية في ايار سنة ١٩٧٩ شمال سماء وفي نيسان عام ١٩٨٢ منطقة رفح وحسب التقديرات فقد بلغ إنتاج منطقة صفا، سنة ١٩٨١ ، ٢٠ % من الإنتاج القومي لكل المنطقة .

يشتمل خدمات الكهرباء ، الماء ، للسلطات المحلية .
 - التوليد من تقدير الإنتاج المحلي الإجمالي ، من ناحية استخدام السوراد ومن التقديرات من ناحية الفرع الاقتصادي .
 المصادر : - No 2 1976 .
 Administered Territories statistics . Quarterly . No 4 . 1975 . and

لشهورات ٧٨ - ١٩٧٥
 سنة ١٩٧٦ الشهر الاحصائية السنوية للشقة والقطاع (١٨١) جدول رقم (٢٥) ص ٥٥
 لشهورات ٧٧ - ١٩٨٢ الشهر الاحصائية السنوية للشقة والقطاع (١٩٢) جدول رقم (١٣) ص ٦٢ .

سنة ١٩٨٤ الشهر الاحصائية السنوية للشقة والقطاع (١٩٥) جدول رقم (٢٩) ص ٦٣ .

خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) ٢٥٪ للذخعة، ٢٥٪ للقطاع وبتدقيق النظر في نسبة المساهمة هذه نلاحظ تراجيحاً في نمو هذا القطاع في فترة الثمانينات بشكل واضح ، مقارنة بفترة السبعينات ، وذلك نتيجة المنافسة الشديدة والسياسات الاسرائيلية التي تستحكم قبضتها على اقتصاديات الارض المحتلة مع مرور الزمن . ان مقارنة وضع القطاع الزراعي في فترة ما قبل الاحتلال مع فترة ما بعده تبين ان الاتصال المباشر بين الاقتصاد المحلي في المناطق المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلي الاكثر تقدماً ، ساهم في تطور في الكفاءة الانتاجية لمختلف فروع الانتاج الزراعي نتيجة استخدام الطرق الزراعية الحديثة .

الا ان سياسة سلطات الاحتلال قامت بمصادرة مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية كما فرضت قيوداً كثيرة على استخدام المياه السطحية والجوفية بغية توجيه اقتصاد الارض المحتلة نحو انتاج السلع الزراعية التي لا تنافس المنتجات الاسرائيلية/فوضعت قيوداً على زراعة البطيخ والشمام في الضفة الغربية ، كما منعت في القطاع زراعة اشجار جديدة من الحمضيات بل عمدت الى تشجيع اقتلاع الاشجار الموجودة بعد ان اعلنت مكافآت تشجيعية لمن يقوم بذلك (١) .

ففي هذه الظروف التي عاشها القطاع الزراعي انخفض عدد العاملين في الزراعة العربية من ٤٢ الف عامل عام ١٩٢٠ الى ٢٩ الف عامل عام ١٩٨٥ ومن ١٧ الف عامل الى ٨ الاف عامل خلال نفس الفترة السابقة للضفة الغربية والقطاع على التوالي .

ان هجرة الايدي العاملة العربية من القطاع الزراعي بهدف العمل في اسرائيل لم يكن بواقع فارق الاجور ، بل بسبب محدودية النمو الافقي (انخفاض مساحة الاراضي المزروعة) ومحدودية النمو الرأسي (انخفاض الانتاجية للدونم الواحد الناجم عن تدخل سلطات الاحتلال لابقاء القطاع الزراعي العربي في وضع متخلف لم يتطور عما كان عليه قبل الاحتلال . تعاني الزراعة من مشاكل عديدة ناجمة عن الاحتلال وممارساته بالاضافة الى ما تعانيه من مشاكل تقليدية تتلخص الاولى فيما يلي : - (٢)

- ١- ضعف المالک القوميّة للمنتجات الزراعية العربية .
- ٢- المنافسة الاسرائيلية المدعومة حكومياً .
- ٣- اغلاق الاسواق الاسرائيلية في وجه المنتجات الزراعية العربية .
- ٤- مصادرة الاراضي العربية الزراعية .
- ٥- ارتفاع تكاليف النقل للمنتجات المصدرة عبر الجسور مما يضعف من القدرة التنافسية لهذه المنتجات .

(١) جلال داود " الحمضيات في قطاع غزة ٦٧ - ١٩٨٠ " صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، العدد ٢٠، ايلول ١٩٨٠

(٢) النشرة المادرة عن وزارة شؤون الارض المحتلة، مصدر سابق ، ص ١٩

يعتبر القطاع الصناعي من اكثر القطاعات الاقتصادية تخلصاً وتأثراً بالاحتلال، اذ تميزت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية بالثبات النسبي حول معدل ٨٪ فقط، اما في قطاع غزة فقد ارتفعت مساهمته من الناتج المحلي الاجمالي من ٣٪ عام ١٩٦٨ الى ٩٪ عام ١٩٨٥. ولعل سبب هذا التحسن في الاداء الاقتصادي للصناعة يعود لصعوبة الهجرة السكانية الى خارج القطاع مقارنة بسهولة بالنسبة لسكان الضفة الغربية الجدير بالذكر ان هناك تشابهاً في المناخ الصناعي بين المناطق المحتلة واسرائيل من حيث (١) :-

أ- نقص المواد الخام

ب- ضيق السوق المحلية

ج- الاعتماد على التحويلات الخارجية

ان الصناعة في الارض المحتلة تتميز بما يلي :-

١- تتمتع بالطابع الحرفي وارتفاع نسبة المنتجات الاستهلاكية كما يتميز الهيكل العام للقطاع بسيطرة الوحدات الانتاجية الصغيرة (٢).

٢- بلغ عدد العاملين في هذا القطاع عام ١٩٨٥ نحو ٢٤٦ الف عامل، شكلوا ما نسبته ١٦٪ من حجم العمالة الفلسطينية في الاراضي المحتلة.

٣- يعاني العاملون في الصناعة العربية من انخفاض الاجور بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.

٤- تواجه الصناعة العربية منافسة غير متكافئة للصناعة الاسرائيلية، حيث لا توجد سلطة وطنية قادرة على حماية هذه الصناعات.

٥- زيادة حجم الضرائب المفروضة على الانتاج الصناعي وغياب شركات الوساطة المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة (٣).

(١) ربما كمال اقتصاديات المناطق المحتلة الجمعية العلمية الملكية، ايار ١٩٧٥.

(٢) بلغ عدد المؤسسات التي توظف اكثر من ١٠ عمال في الضفة الغربية عام ١٩٨٥ حوالي ٨٠ مؤسسة من اصل ١٦٠٠ مؤسسة اي نسبة تبلغ نحو ٥٪ فقط كما ان ٣٨٥ مؤسسة في قطاع غزة من اصل ٤٣٠ مؤسسة توظف اقل من ١٠ عمال في عام ١٩٨٥ انظر: Industrialization in the West Bank Data Base Project Band ١, Jerusalem 1987, P.35.

(٣) حول اثر غياب الخدمات المالية المصرفية على الاقتصاد المحلي انظر: اسامة الدباغ، مصدر سابق - ص ٤٣ - ٤٤ اما اثر غياب المؤسسات المالية والمصرفية على السوق النقدية في الارض المحتلة انظر :-

محمد بدور وعيسى ابراهيم، الاحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين

اللجنة المشتركة والجمعية العلمية الملكية عمان، حزيران ١٩٨٥، ص ٧٦ - ٨٢.

قطاع الانشاءات *

تزايدت الاهمية النسبية لقطاع الانشاءات عبر الفترة ٦٨ - ١٩٨٥ فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٪ ، ٢٪ عام ١٩٦٨ الى ١٦٪ ، ١٩٪ عام ١٩٨٥ للضفة والقطاع على التوالي ونتيجة لتزايد نشاط هذا القطاع في الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع فقد استوعب عددا كبيرا من العمال العاطلين عن العمل في السنوات التي تلت الاحتلال الاسرائيلي مباشرة ليصل هذا العدد الى ١٦ الف عامل منهم ١٢ الف عامل في الضفة الغربية و ٤ الاف عامل في قطاع غزة بهذا يعتبر هذا القطاع من القطاعات التي يعول عليها في توظيف العمال العاطلين وحل مشكلة توظيف اللاجئين * ويرجع سبب تزايد الاعمى النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي لزيادة الطلب على المساكن نتيجة الهجرة الداخلية الى زيادة الطلب الاسرائيلي على منتجات هذا القطاع اما ابوز ما يعانيه هذا القطاع من مشكلات فتتضمن في نقص الاستثمار الحكومي اذ بلغ نصيب الاستثمار الخاص ٩٩٪ من مجمل الاستثمار في هذا القطاع عام ١٩٨٣ (١) *

قطاع الخدمات

يتميز قطاع الخدمات (النقل ، التجارة ، الخدمات العامة والاهلية) في المناطق المحتلة بكبر مساهمته في اجمالي الناتج المحلي * فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) ٥٦٪ ، ٥٣٪ للضفة والقطاع على التوالي ، استخدمت ٤٦ الف عامل للضفة ٢٧ الف عامل في القطاع ، عام ١٩٨٥ ، اذ يعتبر هذا القطاع المصدر الرئيس لنمو الدخل الفردي *

وترجع هذه الاهمية الكبيرة لقطاع الخدمات في المناطق المحتلة الى عوامل متعددة نذكر من اهمها :-

أ- ارتفاع معدل الاستيراد السلعي مما جعل الانتاج المحلي في المناطق المحتلة يتركز في الخدمات الخاصة والعامة التي يصعب استيرادها *

ب- ضيق السوق المحلية وصعوبة التصدير وغياب العوامل المساعدة على نمو قطاعي الصناعة والزراعة ، وتوفر العوامل المحلية المشجعة للسياحة ساعدت جميعها على نمو أنشطة الخدمات المختلفة والملائمة للاقتصاد المحلي ومتطلبات الاقتصاد في البلدان العربية المجاورة (٢) *

(١) اسامة الدباغ ، مصدر سابق ص ٢٦ *

(٢) حول تطور أنشطة الخدمات المختلفة انظر *

اسامة الدباغ مصدر سابق ص ٢٩ - ٤٢ وانظر كذلك النشرة الصادرة عن وزارة شؤون الارض المحتلة

مصدر سابق * ص ١٩ - ٢٠

٦-١ العمالة العربية في الأراضي المحتلة

تتمتع المناطق المحتلة بميزة نسبية في الأيدي العاملة ذات الكفاءة وذات المستوى التعليمي الجيد اللازمين للارتقاء بمستوى العملية الإنتاجية، إلا أن القاعدة الأساسية للقوى العاملة وهي السكان قد تعرضت لتغيرات ديمغرافية واسعة نتيجة الظروف السياسية التي عاشتها هذه المنطقة (١) ، فقد ازداد عدد القوى العاملة من ١٤٦,٦ الف عامل عام ١٩٦٨ إلى ٢٥٣,٨ الف عامل عام ١٩٨٤ أي بزيادة مطلقة مقدارها ١٠٧,٢ الف عامل بنسبة قدرها ٧٣% ، وبمقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في الضفة الشرقية التي بلغت ٩٥,٢% (٢) خلال الفترة نفسها، يتضح لنا صغر هذه النسبة وربما يعود ذلك إلى عامل الهجرة ونزوح السكان، كما يظهر لنا الجدول انخفاض معدل القوة العاملة المشاركة أو النشيطة في الضفة والقطاع ، إذ لم يتجاوز ٣٦,٢% خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) في حين بلغت هذه النسبة في إسرائيل ٥٠% وفي الضفة الشرقية بلغت ٤٢% (٣) ، ولعل سبب انخفاض هذه النسب في الضفة والقطاع يعود إلى عدة عوامل أهمها : -

أ- اتساع قاعدة الهرم السكاني .

ب- وجود نسبة عالية من السكان في سن العمل في مراحل التعليم المختلفة .

ج- انخفاض عدد النساء العاملات (٤) .

د- هجرة الكثير من الأيدي العاملة .

من هنا يتضح لنا أهمية العبء الاقتصادي الملحق على عاتق القوى العاملة الفعلية في الضفة والقطاع والتي تميزت بصغر حجمها في أعالي أكثر من ٦٥% من السكان (٥)

(١) حول أهم هذه التغيرات انظر :

عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل

منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر - جامعة النجاح الوطنية . نابلس / نيسان ١٩٨٧

صص ٢٠ - ٢٢

Jordan Ministry of Labour Man Power development (2)
in Jordan" unpublished paper . p.17

(٢)

(٣) عبد الفتاح أبو شكر - مصدر سابق ص ٢٣

(٤) يظهر الجدول رقم (٢) في دراسة الدكتور أسامة الدباغ أن هذه النسبة لا تزيد عن ٩% في المتوسط خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٥ .

(٥) يقدر الدكتور أسامة الدباغ أن نسبة الإعالة تبلغ نحو ٩٦٢ لكل الف من السكان في سن العمل عام

١٩٨٥ حيث جرى حسابها على أساس المعادلة التالية :

نسبة الإعالة = $\frac{\text{عدد الأطفال في سن أقل من ١٥ عاماً} + \text{عدد الأشخاص من ٦٥ عاماً فأكثر} \times ١٠٠٠}{\text{عدد السكان بين ١٥ - ٦٥ عاماً}}$

عدد السكان بين ١٥ - ٦٥ عاماً

انظر ذلك ص ٥

لم يكن يسمح في السنوات الاولى للاحتلال للعمالة العربية في الارض المحتلة بالعمل في اسرائيل الا في حدود ضيقة/ وحصول العامل على اذن مسبق وذلك يعود للخوف من تفشي البطالة بين الاسرائيليين انفسهم ، الا ان القوى التي كانت تدعو الى تشغيل العمالة العربية في المشاريع الاسرائيلية قد تغلبت في النهاية وفتح بعد ذلك الباب على مصراعية امام الرأسمال الاسرائيلي لتشغيل ما شاء من الايدي العاملة في الضفة والقطاع/ فترايد عدد العاملين من ٩ الاف عام ١٩٦٩ الى ٨٦ الف عام ١٩٨٥ يشكلون اكثر من $\frac{1}{4}$ القوة العاملة الفعلية في الاراضي المحتلة ، انظر الجدول رقم (٣) في الملحق الاحصائي .

وتجدر الاشارة الى ان البيانات الاحصائية الاسرائيلية تسجل عدد العمال الرسميين الذين يوظفوا في اسرائيل عن طريق مكاتب الاستخدام/ الا ان الحجم الفعلي للعمالة العربية في اسرائيل يجب ان يشمل العاملين بغير الطرق الرسمية او ما يسمى بالعمل (الاسود) والذين يقدر عددهم بنحو ٢٦ الف عام ليبلغ العدد الكلي للعمالة العربية في اسرائيل ١١٢ الف عام تقريبا عام ١٩٨٥ (١) .

دوافع العمل العربي في اسرائيل واطراف العمالة العربية هنسالك .

ان الامام بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون في الارض المحتلة تعطي تفسيراً واضحاً لدوافع العمل العربي في اسرائيل حيث تعاني القطاعات الاقتصادية الفلسطينية من الحصار الاسرائيلي المفروض على امكانية التوسع الافقي والرأسي لهذه القطاعات بل ان القيود الاسرائيلية تتجاوز ذلك الى محاولة القضاء على المؤسسات القائمة . ويمكن ان نلخص هذه الممارسات بالنقاط التالية (٢) -

(١) انظر الفصل الثالث ص ٦٥

(٢) سلطان خطاب؛ اوضاع العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الاقتصادي السنة المأهولة ، العدد ٥٥ ايار / حزيران ١٩٨٥ .

- ١- مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات عليها مع اقامة اقتصاد صناعي وزراعي على حساب الاقتصاد العربي الفلسطيني واجراء تغيير ديمغرافي لتهجير الفلسطينيين (١) .
 - ٢- سلب نسبة هامة من مصادر المياه وفرض سيطرة شركة ميكوروت الاسرائيلية على هذه المصادر (٢) .
 - ٣- ربط الانتاج الزراعي بعجلة الانتاج الصناعي الاسرائيلي واحتياجات السوق الاسرائيلية والهيمنة على الاستيراد والتصدير وفروع التجارة .
 - ٤- هدم البيوت وزج الاف الشبان والنساء والمخاضلين ضد الاحتلال (في السجون) الامر الذي حطم اقتصاد الاسرة الفلسطينية (٣) .
- لقد تنبته اسرائيل لحاجة العمالة العربية الملحة في سد احتياجاتها ومتطلباتها المعيشية فعمدت الى ممارسة سياسات لا انسانية تجاه العمال العرب جعلتهم يعيشون حالة من القلق والتوتر النفسي ويمكن لنا ان نلخص هذه الممارسات بالنقاط التالية :-
- ١- اتخذت الحكومة الاسرائيلية - ولا زالت - اجراءات تهدف الى الاستغناء عن العمال الفلسطينيين ورفع معدلات البطالة بينهم لاحتلال العمال اليهود مكانهم (٤) .

(١) بلغ مجموع الاراضي المصادرة منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى نهاية ايار عام ١٩٨٧ في الضفة الغربية (٢٥١٠٠٠٠٠ ر٢٩٠٠٠٠) دونما ، علما بأن مساحة الضفة الغربية كاملة (٥٠ مليون) دونما اي ان مجموع الاراضي المصادرة تزيد على نصف مساحة الضفة الغربية انظر :-

النشرة الصادرة عن وزارة شؤءون الارض المحتلة - مصدر سابق - ص ٣٥

(٢) حول الممارسات الاسرائيلية نحو امكانية استغلال الموارد المائية انظر :

اسامة الدباغ - مصدر سابق ص ١٦ وكذلك النشرة الصادرة عن وزارة شؤءون الارض المحتلة مصدر سابق ص ٤٠ - ٤٧ .

(٣) بلغ عدد المنازل المنسوفة منذ عام ١٩٦٧ وحتى شباط ١٩٨٦ (١١,٤٢٥) منزلا كما هو جدير بالذكر ان سلطات الاحتلال هدمت نحو (١٣,٩٤٥) منزلا في قطاع غزة في مطلع السبعينات ضمن حملتها لتصفية مخيمات اللاجئين انظر :

النشرة الصادرة عن وزارة شؤءون الارض المحتلة - مصدر سابق - ص ٥٠ .

(٤) حول المزيد من هذه الاجراءات انظر :

سلطان حطم - مصدر سابق - ص ٤٥

- ٢- يعاني العمال العرب من تمييز في المعاملة عن العمال الاسرائيليين في قيمة الاجور، حيث تتراوح معدل اجرة العامل الفلسطيني في كافة المجالات من ٣٥٪ الى ٤٥٪ من اجرة العامل اليهودي كما يميز في معاملتهم في مجالات التعويضات والاستجمام والنقل والعطل والتأخير في الدفع (١).
- ٣- تنعكس ازمات الاعتماد الاسرائيلي ونتائجه على العمال الفلسطينيين في ذلك الهبوط الحاد في الاجور الى درجة معاناة الجوع وسوء التغذية وخاصة في اوساط من يطردون من عملهم .

(١) انظر بعض النسب المئوية الخاصة بهذا الموضوع في :-

عاطف علاونة " اثار الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي " صحيفة

الفجر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٩ .

من خلال دراستنا للتوزيع الجغرافي والتركييب السلمي لتجارة الاراضي المحتلة الخارجية سوف تظهر

عندنا مجموعة من الملاحظات الهامة والتي يمكن ان نتلخص بالنقاط التالية : -

١- ترتبط التجارة الخارجية للمناطق المحتلة مع ثلاثة اطراف رئيسة هي اسرائيل ، الاردن ، والدول

الاروروبية

٢- تشكل التجارة الخارجية للمناطق المحتلة مع اسرائيل ما نسبته ٨١٪ من حجم التجارة الخارجية لهذه

المناطق ، تأتي بعدها التجارة مع الاردن ثم التجارة مع الدول الاخرى .

٣- تعتبر المنتجات الصناعية اهم صادرات ومستوردات الارض المحتلة من اسرائيل فقد شكلت ما

نسبته ٨١٪ من الصادرات وما نسبته ٨٤٪ من المستوردات . اما

قيمة صادرات الارض المحتلة الكلية لاسرائيل

فقد بلغ مجموعها خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) حوالي ٢٣٨٢ مليون دولار في حين بلغ مجموع المستوردات

منها خلال الفترة المذكورة نحو ٦٦٦٨ مليون دولار. بهذا فان ميزان التجارة مع اسرائيل حقق عجزا

يصل مجموعه الى ٤٢٨٦ مليون دولار اي بمعدل عجز سنوي يبلغ ٢٤٢٧ مليون دولار .

٤- تشكل الحمضيات ومنتجات السمنة والالبان وزيت الزيتون اهم صادرات الارض المحتلة للاردن ، حيث

بلغ متوسط نسبتها من الصادرات للاردن خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) حوالي ٦٥٪ اما مجموع صادرات الارض

المحتلة للاردن خلال هذه الفترة فقد بلغ ما قيمته ١١١٥ مليون دولار اي بمعدل تصدير سنوي يصل

الى ٦٢ مليون دولار تقريبا .

٥- بلغ متوسط قيمة مستوردات الارض المحتلة من الاردن خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) نحو ٥٦٥ مليون

دولار شكلت المنتجات الصناعية (الوقود والحديد ومنتجاته ، الورق والمواد البلاستيكية) ما نسبته

٨٩٪ من مجمل المستوردات خلال الفترة المذكورة . بهذا فقد حقق ميزان التجارة مع الاردن فائضا لصالح

الارض المحتلة يصل مجموعه الى ١٠١٣٧ مليون دولار اي بمعدل سنوي يبلغ نحو ٥٦٣ مليون دولار .

٦- تعتبر الحمضيات اهم صادرات الارض المحتلة للدول الاخرى حيث بلغ متوسط نصيبها من مجموع

الصادرات لهذه الدول خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) ما نسبته ٩٠٪ ، اما مستوردات الارض المحتلة من هذه

الدول فقد تفوقت على الصادرات لها ليبلغ مجموع عجز التجارة مع هذه الدول خلال الفترة المذكورة الى

٥٣٥٤ مليون دولار اي بمعدل عجز سنوي يصل الى ٢٩٧ مليون دولار .

٧- الوضع العام : هناك عجز في الميزان التجاري مع هذه الاطراف مجتمعة يصل مجموعه الى ٣٩٠٧٧ مليون

دولار اي بمعدل سنوي يبلغ ٢١٧١ مليون دولار .

١-٢ تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل

تزايدت أهمية السوق الاسرائيلية بالنسبة للاراضي المحتلة بصورة كبيرة حيث ان حساب الميل الحدي للاستيراد من اسرائيل والبالغ ٤٨٪ يظهر تزايد تبعية الانتاج القومي في الارض المحتلة للاقتصاد الاسرائيلسي (١)

كما ان معطيات الجدول رقم (٥) تبرز لنا هذا الاتجاه بشكل واضح ، حيث ان صادرات الارض المحتلة لاسرائيل تشكل نسبة كبيرة من المادرات الكلية لهذه المناطق بلغ متوسطها خلال (٦٨ - ١٩٨٥ م) حوالي ٦٠٪ ، كما يلاحظ ايضا ان هذه النسبة قد اخذت بالتزايد عقب السنوات الاولى للاحتلال مباشرة ، وارتفعت من ٤٠٪ عام ١٩٦٨م الى ٦٨٪ عام ١٩٨٥م ، اما مستوردات الارض المحتلة من اسرائيل فهي الاخرى تشكل نسبة كبيرة من المستوردات الكلية لهذه المناطق ، اذ بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة المذكوره حوالي ٨٢٪ ، ارتفعت من ٧٥٪ عام ١٩٦٨م الى ٩٠٪ عام ١٩٨٥م مما يعكس الاهمية البالغة للسوق الاسرائيلية في اقتصاد الارض المحتلة (انظر شكل رقم (١)) كما ويظهر الجدول السابق ايضا اهمية سوق الارض المحتلة بالنسبة لاسرائيل حيث ان الصادرات الاسرائيلية لسوق الارض المحتلة قد شكلت نسبة كبيرة من الصادرات الكلية لاسرائيل باستثناء الماس فقد ارتفعت نسبتته من ١١٪ عام ١٩٦٨م لتصل الى ١٢٪ عام ١٩٨٥م (٣) ، وقد بيدوا ان هذا الارتفاع ليس كبيرا ، ولكن لو رجعنا لارقام الصادرات الاسرائيلية باستثناء الماس عام ١٩٨٥م لوجدنا انها قد تضاعفت بحوالي ١٠ مرة عما كانت عليه عام ١٩٦٨م اذ ارتفعت من ٧٠٧ مليون دولار عام ١٩٦٨م الى ٤٨٢٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٥م (انظر الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي) .

(١) حسب الميل الحدي للاستيراد من اسرائيل على اساس انه يمثل ميل الدالة الخطية التالية

$$س = أ + ب د$$

حيث س : المستوردات من اسرائيل

د : مجمل الناتج القومي في الارض المحتلة .

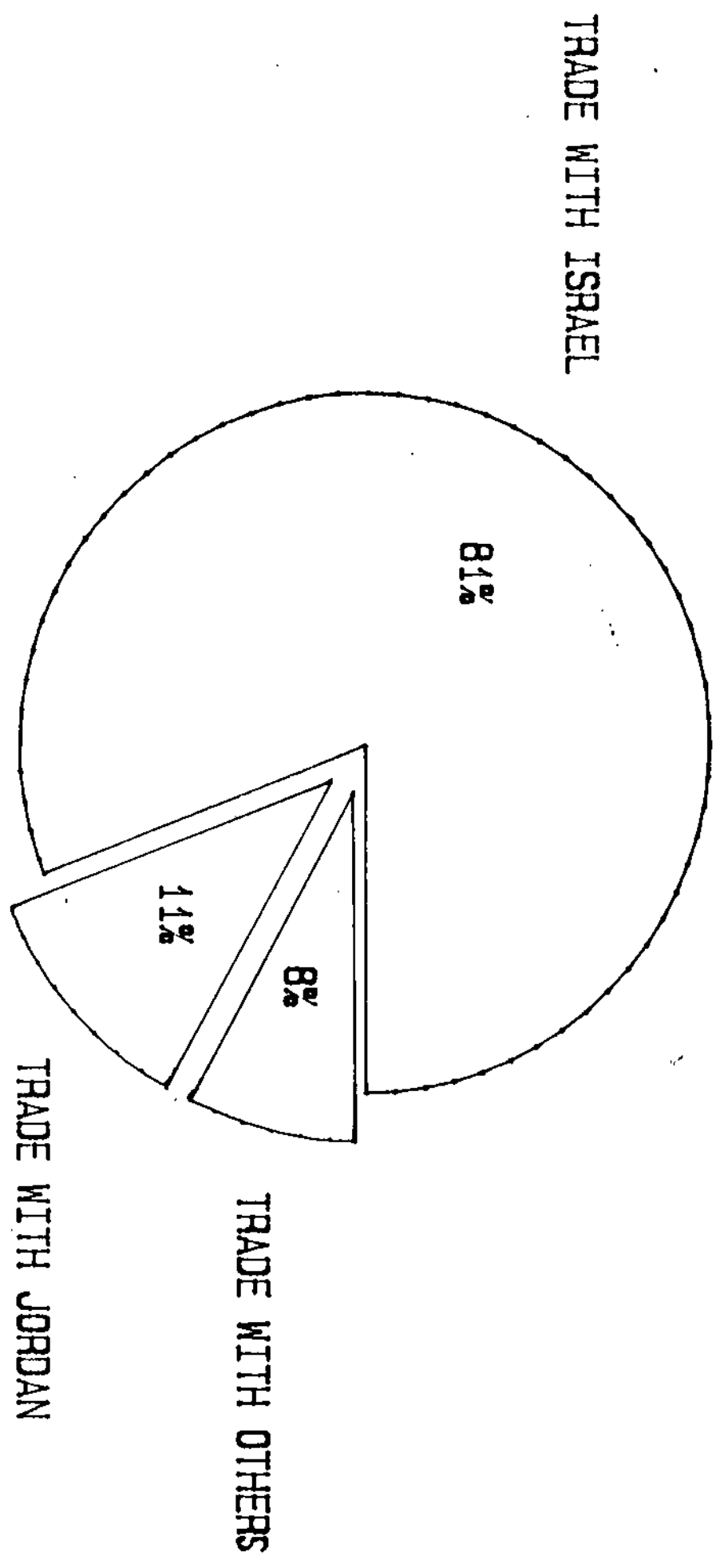
(٣) بلغ متوسط نسبة الصادرات الاسرائيلية لسوق الارض المحتلة من المادرات الكلية خلال الفترة (٦٨-٨٥) حوالي ١٥٪ ويعود ارتفاع هذه النسبة الى القفزة الكبيرة التي شهدتها المستوردات من اسرائيل عام ١٩٧٤ حيث بلغ معدل نمو هذه المستوردات في هذا العام نحو ٦٧٪ عن العام السابق ثم واصلت هذه المستوردات نموها بعد ذلك بشكل متسارع .

تجارة الأراضي المحيطة مع ايركس-١٨ (١٩٨٥-١٩٨٠) جدول رقم (٥)

الرقم	المنطقة	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	المصادر		المصادر		مجموع	المصادر		المصادر		الرقم
						النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %		النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
١	١١	٤٠	٧٥	٢٦	٣٧,٦	١٣,٥	١٧	٩	٢٣	٥١٥	٢٦	١	٢٣	٢٦	١٩٦٨
١	١٢	٢٤	٧٩	٢٠	٥٤	١٣,٢	٧٩	١٠,٥	٢١	٢,٨	٦,٤	١٧	١١	١٧	١٩٦٩
١	١٤	٥٠	٩٧	٢٥	١٢,٢	٢٠,٩	٧٧	١٦,١	٢٣	٤,٨	٨٢,٤	٢٠	٢٠	٢٠	١٩٧٠
٢	١٢	٤٣	٧٨	٧	٧٠,٨	٢٠,٢	٨٢	٢٥	١٧	٥,٢	١٠,١	٨٢	١٨	١٨	١٩٧١
٢	١٦	٤٩	٨٥	٢٠	٩٧,٥	٤٠,٨	٨٥	٣٤,٥	١٥	٦,٣	١٢,٨,٣	٨٤	١٦	١٦	١٩٧٢
٢	٢٢	٦٦	٩٠	٢٥	١٢٤,٦	٦٦,٧	٧٧	٥١	٢٣	١٥,٦	١٩١,٢	٨٢	١٨	١٨	١٩٧٣
٢	٢٢	٦٧	٩٠	٢٤	٢١٠,٥	١٠٨,٤	٨٢	٨٨,٩	١٨	١٩,٥	٢١٨,٩	٨٥	١٥	١٥	١٩٧٤
٢	٢٢	٦٤	٩١	٢٣	٢٤٢,٤	١١٩,٧	٨٥	١٠٠,٢	١٥	١٧,٦	٣٦٢,٦	٨٥	١٥	١٥	١٩٧٥
٢	١٩	٦٣	٩٠	٢٧	٢٤١,٧	١٤٠	٨٤	١١٧,٥	١٦	٢٢,٦	٢٨١,٨	٨٥	١٥	١٥	١٩٧٦
٢	١٨	٦١	٩١	٢٣	٢٨٩	١٤٥	٧٨	١١٢,٨	٢٢	٢١,٢	٤٢٤,٢	٨٤	١٦	١٦	١٩٧٧
٢	١٤	٦٠	٨٨	٢٩	٢٣٦,٢	١٥٢,٤	٧٨	١١٩,٢	٢٢	٢٣,١	٢٨٨,٦	٨٤	١٦	١٦	١٩٧٨
٢	١٢	٦٤	٨٨	٢٥	٢٨٧,٤	١٥٧,٧	٧٩	١٢٤	٢١	٢٢,٧	٤٤٥	٨٥	١٥	١٥	١٩٧٩
٢	١٢	٦٦	٨٨	٢٨	٣٣٢,٩	٢٠٦,٢	٧٨	١٦٠,٢	٢٢	٢٤,٩	٥٤٠	٨٥	١٥	١٥	١٩٨٠
٢	١٣	٧٢	٩٠	٤٢	٣٥٢,٢	٢٦٥	٨٤	٢٢٢,٤	١٦	٤١,٧	٦١٨,٤	٨٦	١٤	١٤	١٩٨١
٢	١٣	٧٧	٨٩	٢٩	٣٧٠,٤	٢٢٢	٨٧	٢٠٧,٩	١٣	٢١,٢	٦٠٩,٥	٨٨	١٢	١٢	١٩٨٢
٢	١٦	٧٢	٩٢	٢٨	٤٤٤,٢	٢٧٤,٩	٨٦	٢٣٦,١	١٤	٢٨,٨	٧١٩,٢	٨٧	١٣	١٣	١٩٨٣
٢	١٢	٦٥	٩٠	٢٢	٥٢٤,٢	١٩٥,٧	٨٨	١٧١,٨	١٢	٢٣,٩	٦١٩,٩	٨٦	١٤	١٤	١٩٨٤
٢	١٢	٦٨	٩٠	٢٢	٤٠٥,٨	١٩٢,٢	٨٧	١٦٧,٢	١٣	٢٥	٥٩٨	٨٥	١٥	١٥	١٩٨٥
					٤٢٨٦	٢٢٨٢	١٩٧٨,٥			٤٠٢,٥	٦٦٦٨				٩٨٨٢
															المجموع

احتسبت الأرقام على أساس صرف الليرة اللبنانية الإسرائيلي مقابل الدولار الوارد في الجدول رقم (٦) في الملحق الاحتمالي .
 احتسبت هذه النسب من الجدول رقم (٦) في الملحق الاحتمالي .
 للمصادر ١٨ - ١٩٧٠ من
 للمصادر ١٩٧١ من
 للمصادر ١٩٧٤ - ١٩٧٤ من
 للمصادر ١٩٧٥ و ١٩٧٦ من
 للمصادر ١٩٧٩ - ١٩٧٩ من
 للمصادر ١٩٨٠ - ١٩٨٢ من
 للمصادر ١٩٨٣ و ١٩٨٤ من

Statistical Abstract of Israel
 1971 - NO 22 P. 629
 1972 No 23 P. 662
 1975 NO 28 P. 711
 1977 No 28 P. 711
 1980 No 31 P. 605
 1987 No 38 P. 767
 Judea , Samaria and Gaza Area Statistics Vol XV 1985 P. 7
 Vol XVII 1987 P. 7



اما مستوردات اسرائيل من منتجات الارض المحتلة فبالرغم من انها تشكل اهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد الارض المحتلة الا انها لا تشكل الا نسبة ضئيلة من المستوردات الكليه لاسرائيل بلغ متوسطها خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥م) حوالي ٢,٢٪ ، ويعد هذا العرض السريع للنسب السابقه نخرج بالملاحظتين التاليتين :-

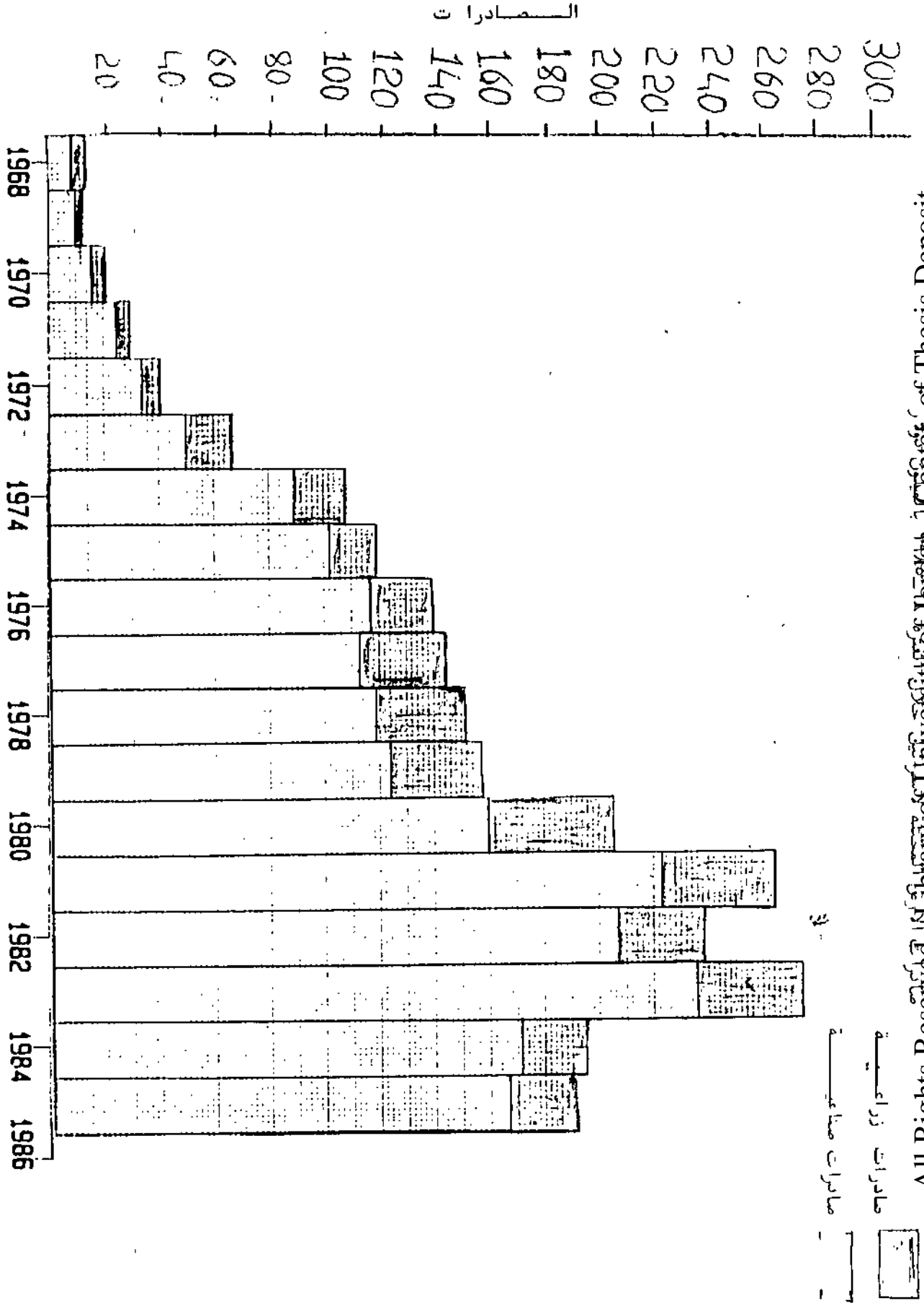
١ - القدرة الكبيره للسوق الاسرائيليه في التأثير على قطاع الخجاره الخارجيه للأرض المحتلة (المبادرات والمستوردات)

٢ - قدرة سوق الارض المحتلة في التأثير على الصادرات الاسرائيليه، حيث ان سوق الارض المحتلة يعتبر من اكبر الاسواق الرئيسيه للصادرات الاسرائيليه، فلم ين اغلاق الباب امام هذه المنتجات سيضع اسرائيل امام مشكلة البحث عن اسواق جديده لتصريف فائض منتجاتها .

أولا : التغيير في هيكل صادرات الارض المحتلة لاسرائيل :- (المبادرات حسب مجموعات السلع)

يلاحظ من خلال النظر للجدول رقم (٥) ان قيمة صادرات الارض المحتلة لاسرائيل تتزايد سنة بعد سنة ولم يحدث ان نقصت قيمة الصادرات في سنة ما عن سنة سابقه لها الا في الاعوام (٨٢ ، ٨٤ ، ١٩٨٥م) اما الاتجاه العام فهو نحو الزيادة ، فقد ارتفعت من ١٣ر٥ مليون دولار عام ١٩٦٨م الى ١٠٨ر٤ مليون دولار عام ١٩٧٤م بمعنى انها قد تضاعفت باكثر من ٨ مرات خلال هذه الفترة القميره التي تعبر عن الانتقال من مرحلة الركود بسبب ظروف حرب حزيران ١٩٦٧م الى مرحلة الانتاج والاندماج بشكل متسارع في التعامل مع السوق الاسرائيليه ، ثم واصلت هذه الصادرات الارتفاع سنة بعد سنة لتصل الى اعلى قيمة لها خلال الفترة المدروسه ، اذ بلغت ٢٧٤ر٩ مليون دولار ، وذلك عام ١٩٨٣م ، ثم انخفضت بعدها بشكل حاد لتصل الى ١٩٢ر٢ مليون دولار عام ١٩٨٥م (انظر الشكل رقم (٢)) .

ان التطور السريع لصادرات الارض المحتلة الى اسرائيل في الفترة (٧٤ - ١٩٨١م) ثم التراجع الحاد لهذه المبادرات في الفترة التي تلتها تعكس لنا مدى التأثير الكبير للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلسي اذ ان الفترة (٧٤ - ١٩٨١م) تمثل حالة الراج التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي كما ان الفترة (٨٢ - ١٩٨٥)



مادرات زراعية
 مادرات صناعية
 مادرات طبية

البيانات



تمثل حالة التراجع والكساد ، وإذا ما أمعنا النظر في مكونات صادرات الأرض المحتلة لاسرائيل نجد ان معظمها يتكون من منتجات مناعيه ، فقد بلغ متوسط نسبة المنتجات المناعيه خلال الفتره (٦٨ - ٨٥) حوالي ٨١٪ الى مجموع الصادرات لاسرائيل . (١)

ولهذا الامر صفة سواق القطاع المناعي في الأرض المحتلة ، اذ ان معظم الصناعات في الأرض المحتلة هي صناعات تمديريه تتميز بانخفاض الانتاجية لها ، ويغلب عليها الطابع الحرفي واستخدام التقنيه البسيطه والايدي العامله الكثيره ، جاء ذلك انعكاسا لواقع الانتاج المناعي في الأرض المحتلة حيث ان معظم هذه المؤسسات هي عباره عن معامل صغيره تشتمل على الحرف التقليديه مثل منتجات السجاد في غزة والمنتجات الزجاجيه في الخليل والمفروشات وصناعة اللبسه والمنسوجات والمابون ، ونظرا لعدم توفر بيانات عن انواع السلع المصدرة والمستورده بين الاراضي المحتلة واسرائيل فانه من الصعب اجراء تحليل اقتصادي للتبادل التجاري بينهما ، الا ان صادرات الأرض المحتلة لاسرائيل هي انعكاسا لهيكل الانتاج المناعي في الأرض المحتلة ، والذي يتركز في الصناعات المذكوره سابقا ، وخصوصا صناعة اللبسه والمنسوجات والجلود التي تصدر لاسرائيل بكميات كبيره (٢) ان تزايد الوزن النسبي للمصادر المناعيه من الأرض المحتلة لاسرائيل رغم تناقص عدد المؤسسات المناعيه من ٥٢٦٩ عام ١٩٦٩ الى ٤١٢٤ عام ١٩٨٥ (٣) يبرز لنا ابعاد السياسه الاسرائيليه المهيمنه على نمط التجاره الخارجيه للأرض المحتلة والتي جاءت امتدادا للسياسه العامه التي تسيطر على حركة نمو القطاعات الاقتصاديه هناك ، حيث حرصت على تجميد العنيه المناعيه في تلك المناطق وحالت دون نشوء صناعة متطورة خشية منافسة الصناعات الاسرائيليه .

(١) ارتفعت نسبة المنتجات المناعيه من صادرات الأرض المحتلة لاسرائيل من ٦٧٪ عام ١٩٦٨م السيسى ٨٢٪ عام ١٩٧٤م والى ٨٤٪ عام ١٩٨١م لتصل الى ٨٧٪ عام ١٩٨٥م .

(٢) مارست اسرائيل ما يسمى بالبعود من الباطن بحيث يتم ابرام عقود بين اصحاب المصانع العرب بنسبه في الأرض المحتلة مع وكلاء المصانع الاسرائيليه على انتاج بعض السلع بصورة غير مكتمله ثم ينقلهم بشكل نهائي في المصانع الاسرائيليه كي تشكل المصانع العربيه مرحله وسيطة من مراحل الصناعة الاسرائيليه

(٣) انخفض عدد المؤسسات الصناعيه في الضفة الغربيه من ٣٩٩٩ مؤسسة عام ١٩٦٩ م الى ٢٤٩٥ مؤسسة عام ١٩٨٥ م اما في قطاع غزة فقد ارضعت من ١٣٧٠ مؤسسة عام ١٩٦٩ م الى ١٦٦٩ مؤسسة عام ١٩٨٥ م المصدر بالنسبة لعدد المؤسسات عام ١٩٦٩ من غازي اسماعيل رابعه ، اقتصاديات الضفة الغربيه ومحاولات الهيمنة الاسرائيليه ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ١٩٨٧ ص ٦٩ ، بالنسبة لعدد المؤسسات عام ١٩٨٥ م من اللجنة الاردنيه الفلسطينيه المشتركه ، افاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل . عمان . الاردن . تشرين ثاني ١٩٨٧ ص ٢٠

وعلى الرغم من ان القطاع المناعي في الارض المحتلة قد شهد دخول بعض الصناعات الحديثه في الفئسرة الاخيره كمصاعة الاذويه وبعض الصناعات الكيماويه ، الا ان ضيق السوق المحليه وصعوبة امكانية التصدير للخارج حال دون ان تحظى هذه الصناعات بمزايا الحجم الكبير .

اما المنتجات الزراعيه فقد تميزت بانخفاض وزنها النسبي ضمن صادرات الارض المحتلة لاسرائيل ؛ وذلك نظرا لتشابه ظروف الانتاج الزراعي في المنطقتين وبالتالي تشابه هيكل الانتاج الزراعي الى حد كبير ولما كانت تكلفه الانتاج العربي اقل منها بالنسبة للانتاج الاسرائيلي كما ان الاراضي المحتلة تحظى بميزه نسبيه في كثير من المنتجات الزراعيه فان فتح باب السوق الاسرائيليه امام هذه المنتجات سيعرض المنتجات الزراعيه الاسرائيليه لخطر كبير ، لهذا فقد فرضت السلطات الاسرائيليه القيود الشديده على انواع وكميات السلع الزراعيه التي يمكن ان تصدر للسوق الاسرائيليه وضمن فترات محدده بعد المرور باجراءات مطوله ومعقدة .

من هنا فلا يبدو ان التجارة مع اسرائيل في المجال الزراعي قد ادت الى تغير في مكونات الانتاج الزراعي للاراضي المحتلة بشكل كبير (١) اذ ان المنتجات الزراعيه تشكل نسبة ضئيله من صادرات الارض المحتلة لاسرائيل؛ كما ان المنتجات الزراعيه الرئيسيه في الارض المحتلة لا زالت تنتج لحد الان .

اما بالنسبة للمنتجات الصناعيه فان نمط التبادل التجاري بينهما (التصدير لاسرائيل) فقد اثر على الانتاج المناعي في الارض المحتلة بحيث اصبح رديفا للصناعه الاسرائيليه (٢) .

(١) حثت اسرائيل على تخفيف انتاج الشام والبطيخ واصبحت الارض المحتلة مستورده للشمام من اسرائيل بعد ان كانت المصدر الرئيسي للاردن والعالم العربي من هذا المنتج ، وذلك يعود لارتفاع تكلفه انتاجه (تكاليف النقل ، المردود المتدني) كما انخفضت المساحات المزروعه بالخضار والبطاطا وذلك بسبب تشجيع اسرائيل للزراعة المسقوفة بالبلاستيك والمعدنه لغايات التصنيع والتصدير الخارجي كالبصل والخضار الشتويه (البندوره والخيار والفاصوليا والشمندر السكري والفسق) الا ان هذا التغير لم يؤثر على مساحة المزروعات الرئيسيه مثل الزيتون والحمضيات . المصدر: انطون منصور، اقتصاد العمود، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر ترجمه حنا النواوي الطبعة الاولى - بيروت - عام ١٩٨٤م ص ١٣٠ .

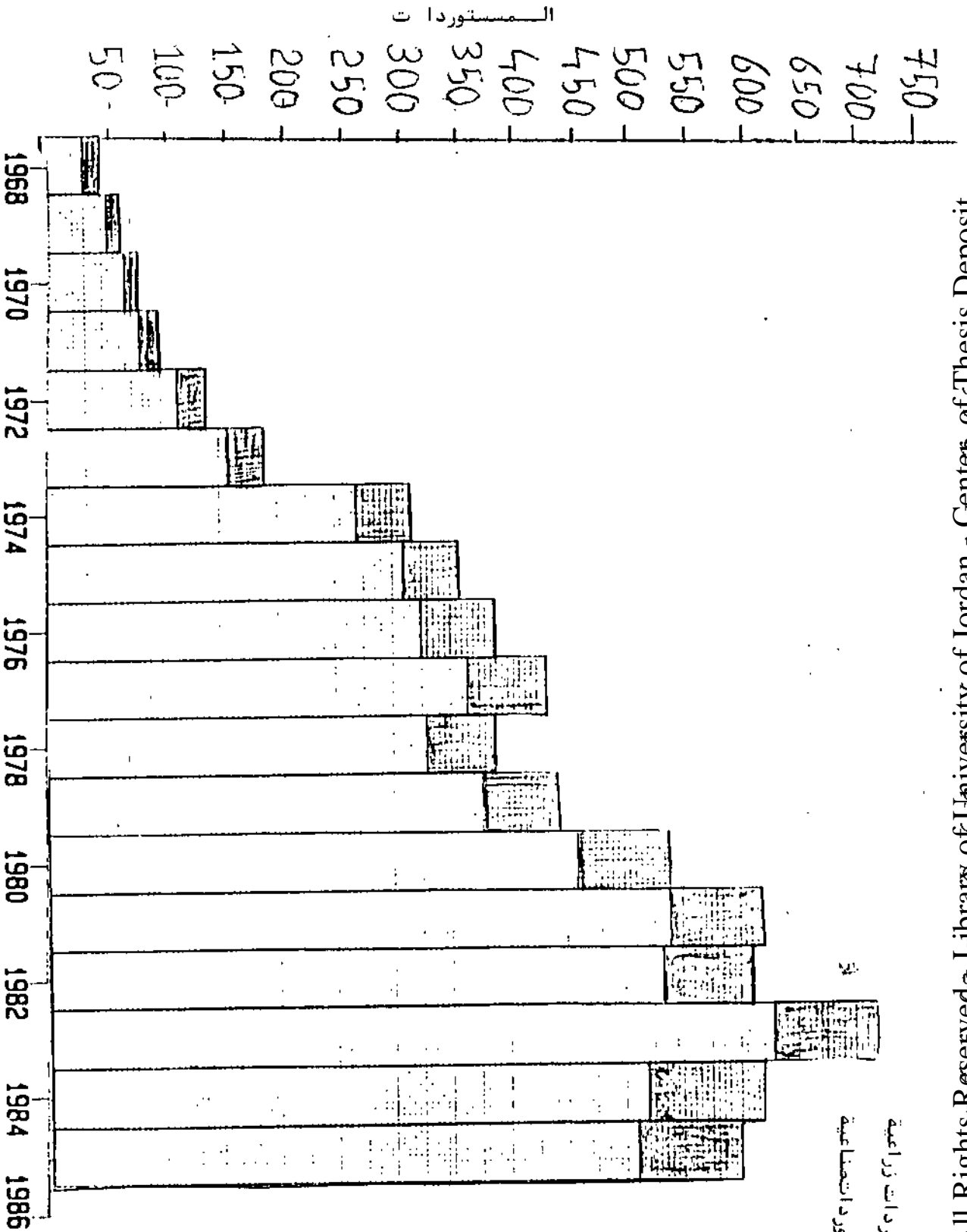
(٢) نمت صناعة مواد البناء في الاراضي المحتلة نتيجة ارتفاع الطلب على هذه المواد في اسرائيل كما نشطت ايضا صناعة النسيج والجلود خصوصا في قطاع غزه وذلك بفضل عقود المعالجه الثانويه مع صناعه النسيج الاسرائيليه وكذلك لاحظ التحول في حجم مساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي للارض المحتلة اذ ارتفعت من ٤٪ عام ١٩٦٨م الى ١٦٪ عام ١٩٨٥م للضفة الغربيه ومن ٣٪ عام ١٩٦٨م الى ١٩٪ عام ١٩٨٥م لقطاع غزه (انظر الجدولين رقم ٣ و ٤ " الفصل الاول) المصدر: انطون منصور، مصدر سابق، ص ١٤٤ .

ثانيا : هيكل مستوردات الارض المحتله السلعيه من اسرائيل

ان الباحث في اقتصاديات الارض المحتله يدرك ادراكا عميقا كبر حجم فائض الانتاج الزراعي الذي اصبح مشكله تحتاج الي حلول جذريه وقرارات سريعه ، كما يدرك ايضا وجود قدرة انتاجيه كبيره لقطاع المناعه غير المستغله بالكامل بفعل القيود المفروضه على هذا القطاع (١) الا ان الظروف الاقتصادية والسياسيه جعلتا من هذا الانتاج يتجه بشكل رئيسي ومباشر نحو تلبية الطلب المحلي ، ومع ذلك فسان هناك اتجاها ملموسا نحو تزايد الاعتماد على الاستيراد وخصوصا من السوق الاسرائيليه حيث ان معطيات الجدول رقم (٥) توضح تزايد هذه المستوردات خلال الفتره (٦٨ - ١٩٨٥ م) ، فقد ارتفعت من ١ ر ٥١ مليون دولار عام ١٩٦٨م الي ٩ ر ٢١٨ مليون دولار عام ١٩٧٤م ، ثم تناقصت بعدها (باستثناء عام ١٩٨٢م) لتصل الي ٥٩٨ مليون دولار عام ١٩٨٥م (انظر الشكل رقم (٣)) .

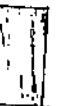
اما التركيب السلعي لمستوردات الارض المحتله من اسرائيل فيظهر الجدول السابق الاهمية الكبيره للمنتجات الصناعيه حيث بلغ متوسط نصيبها من المستوردات من اسرائيل خلال الفتره (٦٨ - ١٩٨٥ م) حوالي ٨٤% ، ارتفعت من ٧٢% عام ١٩٦٨م لتصل الي ٨٥% عام ١٩٨٥م ، واذا ما قارنا قيمة المستوردات الصناعيه من اسرائيل بقيمة المستوردات الزراعيه منها نجد ان المستوردات الصناعيه تتفوق على المستوردات الزراعيه باكثر من مرتين ونصف عام ١٩٦٨م ، وفي عام ١٩٨٥م تزايدت هذه النسبه لتصل الي ما يقارب الـ ٦ مسرات .

(١) تفيد نتائج الدراسه التي قام بها د . بكر ابو كشك بان ٢٠% من مصانع قطاع غزه تعمل باقل من ٥٠% من طاقتها الانتاجيه بينما لم يزد عدد الوحدات التي تستغل ٩٠% من طاقتها او اكثر عن ٥% ، اما في الضفة الغربيه فان نسبة الوحدات الصناعيه التي تعمل بمستوى ٥٠% او اقل من طاقتها الانتاجيه قد وصلت الي ٧٠% وان هناك ١٤% من المصانع تعمل بمعدل ٩٠% او اكثر من طاقتها الانتاجيه . المصدر ، بكر ابو كشك ، الصناعه العربيه في المناطق المحتله ، بحث طرح للنقاش في مؤتمر التنميه من اجل الصمود ونشر في كتاب الملتقى العسكري العربي القدس تشرين ثاني ١٩٨٢م .



البيانات

مستوردا ت زراعية
مستوردا ت انصناعية



ولما كانت معظم صادرات الارض المحتلة لاسرائيل تتركز حول المنتجات الصناعية كما ان المستوردات الصناعية من اسرائيل تتفوق على صادرات الارض المحتلة الصناعية للسوق الاسرائيلية بشكل كبير ، فان هذا يعطينا فكرة عن ضعف القطاع الصناعي في الارض المحتلة في تلبية احتياجات السوق المحلية وما يؤكد ذلك بصورة ان حساب معامل الارتباط بين الصادرات الصناعية والمستوردات الصناعية من اسرائيل يصل الى ٩٩٪ بمعنى القدرة على تصدير المنتجات الصناعية مرتبطة بالاستيراد منها بالكامل (١) ولاتعطينا البيانات المتاحة الا صورة اجمالية ، لا يظهر فيها تحديد انواع السلع المستوردة كما ذكرنا سابقا، حيث يصعب تحديد التوجهات الاولية لهذه المستوردات من سلخ استهلاكية مواد اولية ووقود و سلخ استثمارية ، كما يصعب ايضا تحديد استعمالها النهائية حسب الاسلوب المعروف المدخلات المخرجات (In Put - Out Put Analysis) مما يستدعي تظافر الجهود في المستقبل لتوفير مثل هذه المعلومات وبالتالي استخدام هذا النوع من الجداول (المدخلات المخرجات) لدراسة اثر كل من القطاعات المختلفة على القطاعات الاخرى الا ان كبر حجم المستوردات الصناعية مقارنة بحجم الصادرات منها في ظل خلف القطاع الصناعي في الارض المحتلة ينبئنا عن حقيقة هذه المستوردات التي يمكن ان تلخص بالنقطتين التاليتين : -

- ١- ان جزءا كبيرا من مستوردات الارض المحتلة من اسرائيل هي سلخ استهلاكية تلبية الطلب الاستهلاكي الخاص وعدد والات صناعية للمشاريع الصناعية هناك .
- ٢- اما الجزء المتبقي من هذه المستوردات فهو مواد خام تلبية حاجة المصانع القائمة هناك ، والتي تكاد تشكل اكثر من مرحلة من مراحل الانتاج الاسرائيلي التي تتم على ارض فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ (٢) ان هذا النمط من العلاقات التجارية بين الاراضي المحتلة واسرائيل قد الحقا اقتصاد الارض المحتلة اضرار كبيرة ، حيث لم يكن للجانب العربي اى يد في صياغة شروط التبادل التجاري التي قد تودي الى منفعة متبادلة بين الطرفين ، فكان الارض المحتلة مرغومون على التجارة مع اسرائيل حتى عندما تكون شروط التبادل التجاري في غير صالحهم ، من هنا فقد حرم اقتصاد الارض المحتلة

(١) استخدم قانون الارتباط على الصورة التالية

$$\left[\frac{X}{Y} \right] - \left[\frac{X'}{Y'} \right]$$

حيث X تمثل الصادرات الصناعية لاسرائيل ، X' تمثل المستوردات الصناعية من اسرائيل

المصدر : شفيق العنوم ؛ مقدمة في الاساليب الاحصائية مطبعة التاج عمان / الاردن ١٩٨٥ .

(٢) تجدر الاشارة الى ان اسعار المنتجات المستوردة من اسرائيل اللازمة للصناعة في الارض المحتلة اعلى

من الاسعار العالمية بسبب ارتفاع الضرائب والجمارك المصدر : Simcha , Bahiri; DP.Cit P 54

من ان يحظى بمنافع التبادل التجاري هذا بل كبد هذا الاقتصاد عجزا كبيرا ومتراكما يصعب تسديده من موارد الاقتصاد المحلية (١) .

ثالثا : عجز التجارة مع اسرائيل

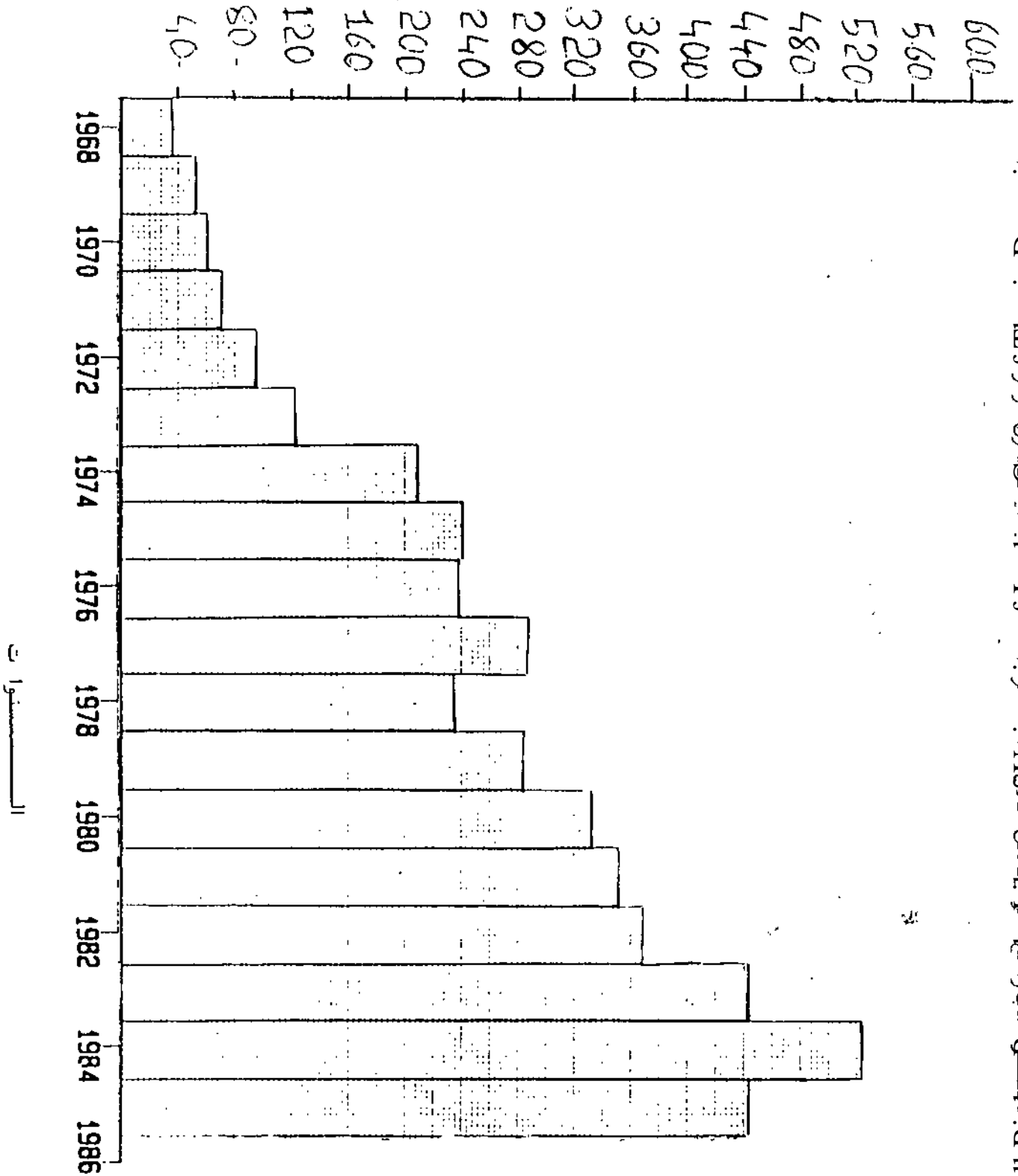
يلاحظ من خلال استقراء ارقام العجز الواردة في الجدول رقم (٥) تزايد عجز التجارة مع اسرائيل خلال سنوات الدراسة عاما بعد عام (٢) ولم يحدث ان تراجع هذا العجز في سنة عن سابقتها الا في الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ و ١٩٨٥ فقد ارتفع عجز التجارة المنظورة مع اسرائيل من ٢٧٦ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ٢١٠٥ مليون دولار عام ١٩٧٤ ، اي انه قد تزايد هذا العجز باكثر من ٥ مرات ونصف عما كان عليه عام ١٩٦٨ اي بزيادة تبلغ ١٧٢٩ مليون دولار عن العام نفسه ، ثم واصل هذا العجز نموه المطرد ليبلغ الى ٣٥٣٣ مليون دولار عام ١٩٨١ بزيادة تقدر ب ١٤٢٨ مليون دولار عن عام ١٩٧٤ وتزايد اكثر من مرة ونصف عما كان عليه العجز عام ١٩٧٤ ايضا ، حتى وصل هذا العجز الى ٤٠٥٨ مليون دولار عام ١٩٨٥ بمعنى انه قد تزايد ، باكثر من عشر مرات ونصف عما كان عليه العجز عام ١٩٦٨ (انظر الشكل رقم (٤)) ، اما مجموع ما تحمل اقتصاد الارض المحتلة من عجز من جراء التجارة مع اسرائيل خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) فقد بلغ ٤٣٨٦ مليون دولار بمعنى ان العجز السنوي الذي يتحمله هذا الاقتصاد من التجارة مع اسرائيل يقترب من ١/٤ مليار دولار كوسط حسابي .

كما يظهر الجدول السابق نسبة تغطية الصادرات للمستوردات والتي تشير الى تذبذب هذه النسبة عبر الفترة المدروسة ، حيث يوضح الشكل رقم (٥) تراجع معدل نمو نسبة تغطية

(١) تعتبر الارض المحتلة سوقا محمية بالنسبة لاسرائيل اذ مارست سياسات صارمة ازاء رخص الاستيراد وفرضت تعرفات عالية ، الامر الذي ضمن لها بيع منتوجاتها ذات الاصناف الرديئة باسعار عالية كما حدث اسرائيل من استيراد المنتجات الزراعية من المناطق لمنع منافسة المزارع الاسرائيلي ، هذا بالاضافة الى الصعوبات التي تعترض عملية الاستيراد والتصدير والى خارج فلسطين المحتلة (جرى مناقشة هذه الصعوبات في الفصل الرابع من هذه الدراسة) كل هذه الظروف صاغت شروط التبادل التجاري بصورة تحقق المكاسب لاسرائيل بالرغم من عدم وجود عقود واتفاقيات تحدد التبادل التجاري القائم .

(٢) لقد استفادت اسرائيل من تزايد هذا العجز بصورة كبيرة حيث جرى تغطية هذا العجز من الاجور التي يكسبها العمال العرب في اسرائيل وكذلك من تحويلات العملة الاجنبية من الاردن سواء كانت من العمال الفلسطينيين في الخارج او تحويلات الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ووكالة الغوث والهيئات التطوعية .
بهذا فقد شكلت المناطق المحتلة مصدرا لكسب العملات الاجنبية .

العجز بالمليون دولار



المليارات

المصادر للمستوربات وخصوصا في الفترة الاخيرة .

٢ - ٢ تجارة الاراضي المحتلة مع الاردن .

تعتبر السوق الاردنية من اهم الاسواق بالنسبة لاقتصاد الارض المحتلة ان لم تكن الاهم على الاطلاق

اذ ان هذه الاهمية ترجع الى عاملين رئيسيين هما : -

١- الظروف السياسية الخاصة التي تعيشها هذه المنطقة .

٢- مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل كل من السوق الاردنية وسوق الارض

المحتلة مهما بالنسبة للاخر .

فبالنسبة للظروف السياسية ، فان الوجود العسكري لاسرائيل على الارض المحتلة من باقي فلسطين وما رافقها من اتباع سياسات تهدف الى تعميق التبعية للاقتصاد الاسرائيلي ، تبرز اهمية السوق الاردنية في تخفيف حدة هذه التبعية وما يرافقها من تشوهات في الهياكل الانتاجية ومن اضرار يمكن ان تضعف من صمود ابناء الوطن المحتل على ارضه ، كما ان حركة منتجات الارض المحتلة باتجاه اسرائيل والدول الاوروبية تجد قيودا ومعوقات كثيرة تنبع من خشية اسرائيل من منافسة منتجاتها في الداخل والخارج .

تبقى السوق الاردنية والاسواق العربية المجاورة هي المنفذ الوحيد الذي يمكن ان يستقبل فوائض منتجات الارض المحتلة .

اما بالنسبة لمجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل كل من السوقين مهما بالنسبة للاخر فيمكن لنا ان نلخص هذه العوامل بالنقاط التالية :

(١) ان المعطيات الحالية لاقتصاد الارض المحتلة تؤكد هذا التوجه في ظل وجود سياسة تضع القيود

امام الصادرات العربية (وخصوصا الزراعية) للسوق الاسرائيلية وسياسة تحد من امكانية التوسع

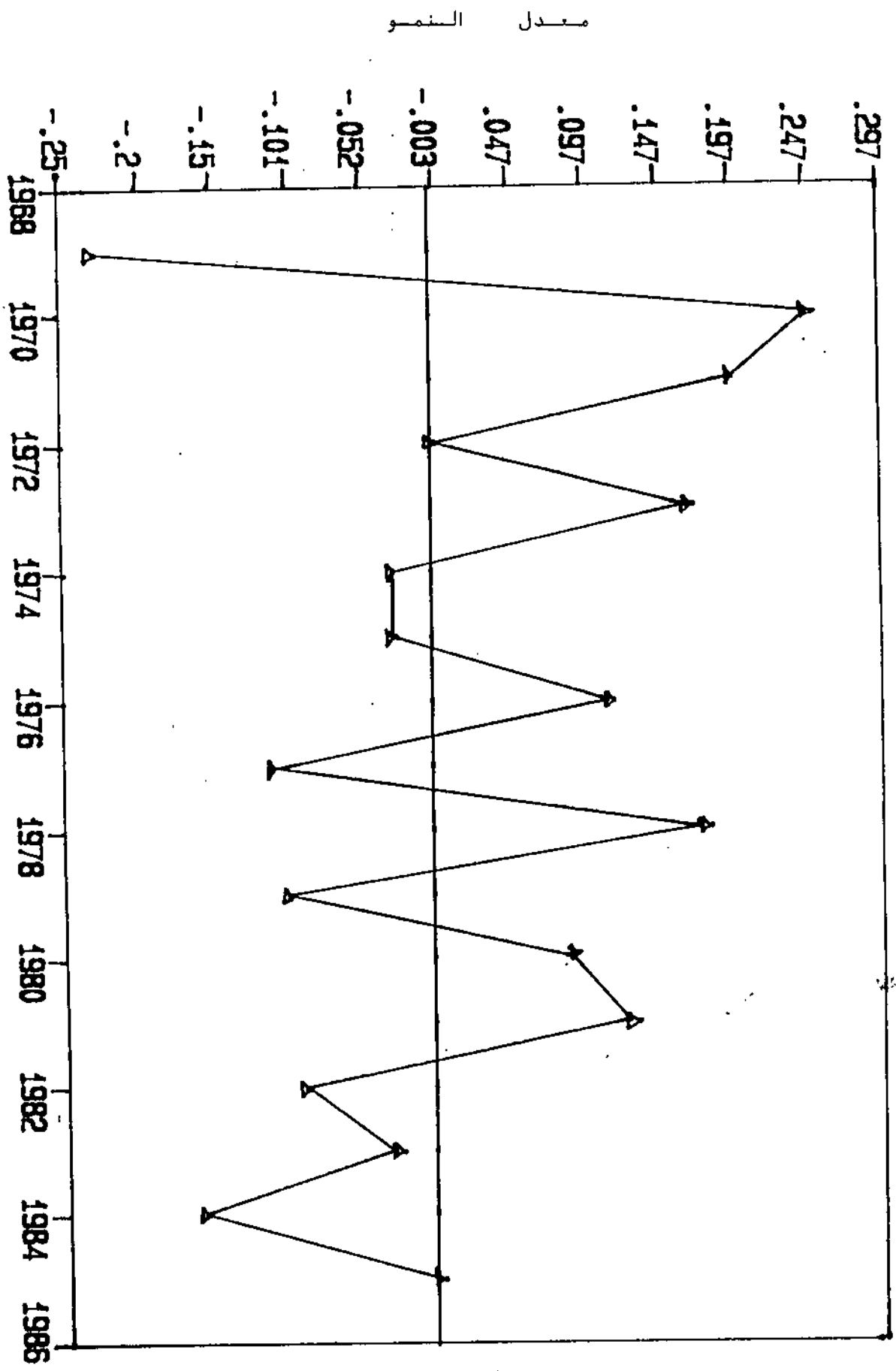
الاقتصادي والرأسي في قطاع الزراعة وقطاع الصناعة بل تحاول ان تقلص من عدد ونجم المورسات المتناغسة

كما تحاول ايضا تقليص المساحات الزراعية .

وفي ظل غياب الدور العربي لتبني مشكلة الفاض بشكل فاعل فانه من المتوقع ان تترجع نسبة تغطية

المصادر للمستوربات في الفترة المقبلة .

GRAPH NO. (5)



السنوات

- ١- تشابه الانماط الاستهلاكية في الارض المحتلة والاردن .
- ٢- وجود درجة من التكامل بين اقتصاد الارض المحتلة والاقتصاد الاردني .
- ٣- القرب الجغرافي بين السوقين .
- ٤- وحدة العملة المستعملة في عملية التبادل بين الطرفين (الدينار الاردني) .
- ٥- قوة العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والاردني .

أولاً المنافع المتبادلة بين السوق الاردنية وسوق الارض المحتلة .

يوضح الجدول رقم (٦) اهمية السوق الاردنية بالنسبة لصادرات الارض المحتلة ، حيث شكلت

الصادرات للاردن نسبة تبلغ ٣٢٫٥٪ في المتوسط من مجمل الصادرات الكلية للارض المحتلة خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) (١) .

اما مستوردات الارض المحتلة من الاردن فقد تناقصت اهميتها بالنسبة لمستوردات الارض المحتلة

الكلية من ٨٪ عام ١٩٦٨ الى ٢٪ عام ١٩٧٤ ثم تزايدت عام ١٩٧٥ بشكل طفيف لتصل الى ٣٪ وبعدها انخفضت الى ١٪ فقط لجميع السنوات من عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٥ .

اما عن اهمية سوق الارض المحتلة بالنسبة للاردن فتشير النسب الواردة في الجدول رقم (٦) الى

تناقص نسبة صادرات الاردن للارض المحتلة من المجموع الكلي للصادرات الاردنية من ١٥٪ عام ١٩٦٨ الى ٤٪ عام ١٩٧٤ والى ١٪ لكل من عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ ، كما تناقصت ايضا نسبة مستوردات الاردن من الارض المحتلة الى المجموع الكلي للمستوردات الاردنية من ١٠٪ عام ١٩٦٨ الى ٨٪ عام ١٩٧٤ لتصل الى ٣٪ لكل من عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٥ .

ولعل ومن اهم اسباب تناقص مستوردات الارض المحتلة من الاردن القيود المفروضة على الجسور

المفتوحة بين الضفتين والى ضخامة الاعباء المالية الناجمة عن عملية الاستيراد هذه نتيجة النظام الضريبي

من قبل اسرائيل في حين يمكن الحصول على نفس المنتجات من السوق الاسرائيلية بسهولة وبكلفة اقل نتيجة

الدعم الموجه لقطاع الصناعة ولقطاع التصدير في الاقتصاد الاسرائيلي .

(١) يلاحظ من الجدول ايضا تناقص هذه النسبة من ٤٦٪ عام ١٩٦٨ الى ٢٥٪ عام ١٩٧٤ ثم تزايدت بعدها

لتصل الى ٣١٪ عام ١٩٨٠ ثم تناقصت عام ١٩٨١ فبلغت ٢٦٪ وبعدها تذبذبت بين تزايد وتناقص

حتى بلغت ٣٠٪ عام ١٩٨٥ .

تجارة الإراضي المحتلة مع الأردن خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٦) بملايين الدولارات

السنة	المستوردات		مجموع		المصدرات		مجموع		التصدير		نسبة تغطية المصدرات المستوردات	% من الإجمالي الأردني	% من الإجمالي الأردني	نسبة المصدرات المستوردات	نسبة المصدرات المستوردات	نسبة المصدرات المستوردات	نسبة المصدرات المستوردات
	القيمة	% القيمة	القيمة	% القيمة	القيمة	% القيمة	القيمة	% القيمة	القيمة	% القيمة							
١٩٦٨	٣٤٨	٧٣	١٥٥	٥٢	٨	٤٨	١٥٥	١٠٣٢	١٠٣٢	٢٩٨	٨	٤٦	١٥	٤٦	١٠	١٥	٤٦
١٩٦٩	٤٩	٦٩	١٩٧	٥٧	١١٣	٤٣	١٩٧	١٢٠٦	١٢٠٦	٣٧٧	٨	٥٠	٢١	٥٠	١٠	٢١	٥٠
١٩٧٠	١٠١	٣٢	١٧٣	٤٨	٨٣	١٥٢	١٧٣	١٤	١٤	٥٣٠	٤	٤١	١٢	٤١	٩	١٢	٤١
١٩٧١	٧	٢١	٢٣٢	٧٩	١٤٦	٣٧	٢٣٢	١٩٨	١٩٨	٦٩٧	٣	٣٢	١٣	٣٢	١٣	١٣	٣٢
١٩٧٢	١	٢٢	٢٨٩	٤٩	١٤٧	٤٩	٢٨٩	٢٤٢	٢٤٢	٦٢٢	٣	٣٥	١٣	٣٥	١٣	١٣	٣٥
١٩٧٣	١	٢٥	٢٠٣	٤٧	٩٧	٥٣	٢٠٣	١٦٤	١٦٤	٥١٠	٢	٢٠	٩	٢٠	٩	٩	٢٠
١٩٧٤	٨	١٥	٤٠٥	٥٠	٢٠٣	٥٠	٤٠٥	٣٥٢	٣٥٢	٧٦٤	٢	٢٥	٤	٢٥	٤	٤	٢٥
١٩٧٥	٢	٩٦	٥٢١	٥٤	٣٣	٥٤	٥٢١	٤٤٩	٤٤٩	١٠٠٢	٣	٣٧	٤	٣٧	٤	٤	٣٧
١٩٧٦	٢	١٥	٦٥٥	٥٤	٢٩٩	٥٤	٦٥٥	٦١٧	٦١٧	١٧٤٧	١	٢٠	٣	٢٠	٣	٣	٢٠
١٩٧٧	٣	١٢	٧٩٦	٧٣	٢١٦	٧٣	٧٩٦	٧٥٢	٧٥٢	١٨٠٥	١	٢٤	٣	٢٤	٣	٣	٢٤
١٩٧٨	٣	١٤	٧٨٧	١١	٣٥٩	١١	٧٨٧	٥٢٤	٥٢٤	١٨١٢	١	٣٢	٣	٣٢	٣	٣	٣٢
١٩٧٩	٣	١٤	٧٨٧	١١	٣٥٩	١١	٧٨٧	٥٢٤	٥٢٤	١٨١٢	١	٣٢	٣	٣٢	٣	٣	٣٢
١٩٨٠	٣	١٤	٧٨٧	١١	٣٥٩	١١	٧٨٧	٥٢٤	٥٢٤	١٨١٢	١	٣٢	٣	٣٢	٣	٣	٣٢
١٩٨١	٣	١٤	٧٨٧	١١	٣٥٩	١١	٧٨٧	٥٢٤	٥٢٤	١٨١٢	١	٣٢	٣	٣٢	٣	٣	٣٢
١٩٨٢	٤	١٥	٨٤٤	١١	٣٥٩	١١	٨٤٤	٦٠٤	٦٠٤	١٣٧١	١	٣٦	٤	٣٦	٤	٤	٣٦
١٩٨٣	٤	١٦	٧٣٢	١١	٣٥٩	١١	٧٣٢	٦٠٤	٦٠٤	١٣٧١	١	٣٦	٤	٣٦	٤	٤	٣٦
١٩٨٤	٤	١٦	٧٣٢	١١	٣٥٩	١١	٧٣٢	٦٠٤	٦٠٤	١٣٧١	١	٣٦	٤	٣٦	٤	٤	٣٦
١٩٨٥	٤	١٦	٧٣٢	١١	٣٥٩	١١	٧٣٢	٦٠٤	٦٠٤	١٣٧١	١	٣٦	٤	٣٦	٤	٤	٣٦
المجموع	١٦٥	١٠٠	٥٩٠٣	٥٢٥	١٠٣٧	١١١٥٨	١٠٣٧	١٠٣٧	١٠٣٧	١١١٥٨	١	١٠٣٧	١	١٠٣٧	١	١٠٣٧	١٠٣٧

اجتمعت هذه النسب من لرقام الجدول رقم (٥) في الملحق الأحصائي

المصدر :

اقتصاديات من نفس مصادر الجدول رقم (٥)

اما اسباب تناقص مستوردات الاردن من الارض المحتلة فترجع الى تحديد الكميات المسموح بدخولها الاردن تبعا لمواسم الانتاج الزراعي في الضفة الشرقية. وحاجة السوق المحلية ، كما ان هناك صناعات جديدة دخلت السوق الاردنية اغلقت الباب امام تجارة الارض المحتلة من اجل حماية المنتج المحلي .

ثانياً التغيير في هيكل صادرات الارض المحتلة السلعية للاردن (الصادرات حسب مجموعات السلع)

يظهر الجدول رقم (٦) التزايد البطيء لصادرات الارض المحتلة للاردن خلال الفترة (٦٨-١٩٧٣) فقد ارتفعت من ١٥ر٥ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ٢٠ر٤ مليون دولار عام ١٩٧٣ ثم قفزت عام ١٩٧٤ قفزة هائلة لتصل الى ٤٠ر٥ مليون دولار . ان الفترة (٦٨ - ١٩٧٣) تعبر عن حالة عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية داخل الارض المحتلة عقب حرب حزيران ١٩٦٧ . اما عام ١٩٧٤ فيعتبر بوابة انفتاح اقتصاد الارض المحتلة على السوق الاردنية ، تزايدت الصادرات بعد هذا العام لتصل الى ١١٣ مليون دولار عام ١٩٨٢ وهو العام الذي حاز على اعلى قيمة لهذه الصادرات خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) ، بمعنى ان الصادرات عام ١٩٨٢ قد تضاعفت اكثر من ٧ر٣ مرة عما كانت عليه عام ١٩٦٨ واكثر من ٥ر٥ مرة عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ، وهذه نتيجة طبيعية تأتي لتنسجم مع الفورة الاقتصادية التي شهدتها الاردن في تلك الفترة . وبعد عام ١٩٨٢ تناقصت هذه الصادرات لتصل الى ٨٥ر٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ معبرة عن تأثرها بحالة الركود التي يشهدها الاردن في هذه الفترة .

لقد تزايدت اهمية المنتجات الزراعية من صادرات الارض المحتلة للاردن خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) ، فقد بلغ متوسط نسبتها من الصادرات خلال الفترة المذكورة حوالي ٥١ر٦% ارتفعت من ٤٨% عام ١٩٦٨ الى ٥٧% عام ١٩٨٥ ، كما يظهر الجدول السابق تمييز عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٧ ، ان حاز عام ١٩٧١ على اقل نسبة للمنتجات الزراعية ضمن الصادرات للاردن فقد بلغت نحو ٣٧% اما عام ١٩٧٧ فقد حاز على اعلى نسبة للمنتجات الزراعية ضمن هذه الصادرات التي بلغت ٧٣% ومما هو جدير بالذكر ان التغيير في هيكل صادرات الارض المحتلة للاردن يتأثر بعاملين رئيسيين هما (١)

١- الحجم فانخفاض الانتاج الزراعي من الحمضيات في الارض المحتلة الذي يتأثر بحجم الانتاج منه .

٢- الحجم المسموح بدخوله للاردن من المنتجات الزراعية .

(١) سنتطرق الى تحليل هذين العاملين بشكل مسهب ضمن الفصل الرابع من هذه الدراسة .

حتى تكتمل الصورة وضوحاً في عملية تحليل صادرات الارض المحتلة للاردن لا بد من ان ننظر الى التغيير الذي حدث داخل كل مجموعة من مجموعات الصادرات الزراعية والصادرات الصناعية . فبالنسبة للصادرات الزراعية ، تعتبر الحمضيات هي المنتج الزراعي الرئيس ضمن هذه الصادرات (١) حيث يشير الجدول رقم (٧) الى تزايد نصيبها من الصادرات الزراعية بشكل كبير خلال الفترة ٦٨ - ١٩٧٧) فقد ارتفعت من ٢٧٪ عام ١٩٦٨ الى ٢٨٪ عام ١٩٧٤ ثم ارتفعت الى ٨٣٪ عام ١٩٧٦ لتصل الى ٨٥٪ عام ١٩٧٧ وهي اعلى نسبة لها ضمن الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) وبعد هذا العام بدأ تناقصها الحاد (باستثناء عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠) حتى وصلت الى ٣٧٪ عام ١٩٨٤ وهي ادنى نسبة لها ضمن الفترة المشار اليها سابقاً . وفي عام ١٩٨٥ صعدت الى ٥٠٪ ، ولعل استعراض قيمة صادرات الارض المحتلة من الحمضيات للاردن خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) يبرز اتجاه تزايد نصيب الحمضيات من المصادرات الزراعية خلال الفترة (٦٨ - ١٩٧٧) وتناقصها في الفترة التي تليها بشكل واضح ، فقد ارتفعت من ٢٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ٤٩٧ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم تناقصت بعدها بشكل كبير حتى وصلت الى ١٧٩ مليون دولار عام ١٩٨٤ ثم صعدت بعدها بشكل طفيف حتى وصلت الى ٢٤٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

هذا التغيير الذي حدث في وزن الصادرات من الحمضيات كان انعكاساً لظروف الانتاج من الحمضيات في الضفة الغربية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص ، فقد تزايد الانتاج من ٢٠٠ الف طن في موسم العام ١٩٧٠/٦٩ (شكل انتاج قطاع غزة منه ما نسبته ٧١٪) الى ٣١٩ الف طن في موسم العام ١٩٧٧/٧٦ (شكل انتاج قطاع غزة منه ما نسبته ٧٣٪) .

ثم تناقص الانتاج بعدها حتى وصل الى ٢٥٧٥ الف طن في موسم العام ١٩٨٥/٨٤ بلغ نصيب قطاع غزة منه ما نسبته ٦٨٪ فقط .

ويعود تراجع انتاج الحمضيات في الارض المحتلة في الفترة المشار اليها الى تزايد القيود المفروضة

(١) بلغت المنتجات من الحمضيات في الارض المحتلة في موسم العام ١٩٦٩/٦٨ ما قيمته ١١٨ مليون دولار شكلت ما نسبته ١٧٪ من حجم الانتاج الزراعي وفي موسم العام ١٩٨٥/٨٤ ما قيمته ٣٥١ مليون دولار شكلت ما نسبته ١٣٪

Statistical Abstract of Israel 1971 P 641 &
Statistical Abstract of Israel 1986 P 73

المصدر : - احتسبت من

على زراعة الحمضيات نتيجة تحديد الكميات الواجب استهلاكها من المياه وتشجيع زراعة المحاصيل التي لا تتطلب ذلك القدر من المياه ثم إلى القيود التي تضعها إسرائيل على تصديرها بحيث لا يتم تصدير هذه المنتجات إلا بعد أن يتم تصدير معظم المنتجات الإسرائيلية .

ب - التغيير في هيكل الصادرات الصناعية

سبق لنا أن لاحظنا تغيير الوزن النسبي للمصادر من الحمضيات في صادرات الأرض المحتلة الزراعية للاردن . وإذا ما نظرنا إلى التغيير الذي حدث داخل المصادر الصناعية نجد أن الصناعات الغذائية التي تعتمد على منتجات القطاع الزراعي تكون نسبة عالية من هذه الصادرات بلغ متوسطها خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) ٦٤٫٧٪ ، ويعتبر زيت الزيتون ومنتجات السمكة والالبان أهم المنتجات الصناعية التي تصدر للاردن حيث يعتمد الاردن إلى درجة كبيرة على الأرض المحتلة في هذه المنتجات ، وخصوصاً منتجات السمكة .

وقد تزايدت قيمة الصادرات منها من ١٩٦ مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى ١٨٤٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ بمعنى أنها قد تضاعفت بأكثر من ٩ مرات عما كانت عليه عام ١٩٦٨ (انظر الجدول رقم (٧)) .
أما زيت الزيتون فإن قيمة ما يصدر منه تتأثر بحجم الانتاج منه والذي يتعاقب صعوداً وهبوطاً عاماً بعد عام تبعاً لمواسم الانتاج ، فقد بلغت قيمة الصادرات منه عام ١٩٦٨ نحو ٢٦٥ مليون دولار ثم صعدت إلى ٤٩٩ مليون دولار عام ١٩٦٩ ثم هبطت إلى ١٧٧ مليون دولار عام ١٩٧٠ .
وهكذا استمرت الصادرات من زيت الزيتون تتدفق إلى الاردن بشكل متذبذب حتى بلغت ذروتها لتصل إلى ٣٢١ مليون دولار عام ١٩٨٢ ولتصل إلى ٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٤ .

ثم انخفضت عام ١٩٨٥ (١) الى ٠.٧ مليون دولار فقط (انظر الجدول رقم ٧). واذا ما قمنا بعقد مقارنة بين الصادرات من زيت الزيتون والصادرات من السمنة ومنتجات الالبان نجد ان مجموع ما صدر للاردن من السمنة ومنتجات الالبان خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) قد بلغ ١٧٨ و٧٣ مليون دولار في حين بلغ مجموع ما صدر للاردن من زيت الزيتون خلال الفترة نفسها نحو ١٨١ و٢ مليون دولار الامر الذي يشير الى الاهمية المتقاربة لهذين المنتجين ضمن الصادرات الصناعية للاردن (٢)

ان زيادة الوزن النسبي لزيت الزيتون ومنتجات السمنة والالبان ضمن الصادرات الصناعية للاردن تعبر عن القدرة الانتاجية الكبيرة داخل الارض المحتلة على انتاج هذه المنتجات ، كما انها تعطينا فكرة عن هيكل القطاع الصناعي الذي يتأثر بدرجة كبيرة بمنتجات القطاع الزراعي ، كما انه يغلب على هذه الصناعات استخدام التقنية غير المعقدة واستخدام وسائل انتاجية تكشف عنصر العمل ، اما الهيكل العام لاسعار هذه المنتجات في الارض المحتلة والاردن فانها تتأثر الى حد كبير بحجم الصادرات منها الى الاردن ، اذ ان امكانية التصدير للسوق الاسرائيلية من هذه المنتجات محدودة جدا ان لم تكن متعذرة تماما اما عن امكانية التصدير للدول العربية والاجنبية فيعتبر الاردن بوابة عملية التصدير الى هذه الدول ، من هنا تبرز امامنا اهمية السماح لهذه المنتجات لدخول الاردن بشكل يستنفذ الفائض الفعلي منها ، كون انها تشكل عماد القطاع الصناعي والزراعي معا في اقتصاد الارض المحتلة .

ثالثا : هيكل المستوردات السلعية من الاردن .

لا حظنا كيف تراجعت اهمية المستوردات السلعية من الاردن بالنسبة للمجموع الكلي لمستوردات الارض المحتلة ، الا ان تناقص الاهمية هذا لا يعني بالضرورة تناقص قيمة هذه المستوردات ، فقد تزايدت مستوردات الارض المحتلة من اسرائيل والدول الاخرى بصورة كبيرة بحيث تقلل من اهمية المستوردات

(١) شهد عام ١٩٨٥ انخفاضا في محصول الزيتون في الضفة الغربية بما في ذلك زيت الزيتون ، المصدر :

Meron Benvenisti; 1987 Report. The west Bank Data Base Project copyright 1987 P.8 .

(٢) تجدر الاشارة الى انه ليس هناك ممانع لانتاج السمنة النباتية في الاردن وبالتالي فانه بالامكان استيعاب فائض انتاج هذا المصنع ، اذ لا توجد صناعة محلية تحتاج الى حماية جمركية او اغلاقية .

من الاردن رغم تزايدها (١) ولعل الجدول رقم (٦) يوضح ذلك بصورة رقمية اذ تشير معطيات الجدول السابق الى تذبذب قيمة مستوردات الارض المحتلة من الاردن خلال الفترة (٦٨ - ١٩٧٩) فبينما بلغت ٥٢ مليون دولار عام ١٩٦٨ صعدت الى ٧١ مليون دولار عام ١٩٦٩ ثم هبطت بعدها لتصل الى ادنى قيمة لها خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) اذ بلغت ٣٢ مليون دولار عام ١٩٧١ ثم صعدت الى ٥٣ مليون دولار عام ١٩٧٤ وبعدها تناقصت بشكل متفاوت لتصل الى ٤٦ مليون دولار عام ١٩٧٩، وفي مطلع عقد الثمانينات بدأت تتزايد من ٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ لتصل الى ٨٧ مليون دولار عام ١٩٨٥ ورغم تزايد قيمة هذه المستوردات خلال الفترة الاخيرة (٨٠ - ١٩٨٥) الا ان متوسطها الحسابي البالغ ٧٤ مليون دولار لا يكاد يتجاوز قيمة المستوردات عام ١٩٦٩ الا بشكل طفيف، اذ بلغت في هذا العام ما قيمته ٧١ مليون دولار، اما متوسط قيمة المستوردات من الاردن خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) فقد بلغ ٥٦ مليون دولار ورغم تدني قيمة هذه المستوردات الا ان النظر الى تركيبها السلعي يظهر تغييرا في طبيعة تكوينها فقد تراجعت المستوردات الزراعية بالنسبة لمجملة المستوردات من الاردن من ٧٣% عام ١٩٦٨ الى ١٥% عام ١٩٧٤ الى ١٠% عام ١٩٨٠ ولتصل الى ٤% فقط عام ١٩٨٥ .

انخفضت قيمة المستوردات الزراعية من ٣٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ٠٨ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٠٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ ولتصل الى ٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

(١)^{٤٥} تجدر الاشارة الى ان تزايد قيمة المستوردات من الاردن لم يكن بالمستوى المطلوب حيث استطاعت السياسة الاسرائيلية ان تغفل عن اعتماد الارض المحتلة على الاردن في بعض المنتجات وان تزييد من اعتمادها على السوق الاسرائيلية، لذلك لم تكن ازدياد قيمة هذه المستوردات بدافع تلبية حاجة السوق المحلية من السلع الاستهلاكية وانما كانت بسبب تلبية حاجة المصانع القائمة في الارض المحتلة، ومما يؤكد هذا الرأي هو تراجع الوزن النسبي للمنتجات الزراعية ضمن هذه المستوردات وبالمقابل فقد تزايد الوزن النسبي للمنتجات الصناعية كما سنلاحظه بعد قليل، حيث تم الاستعاضة عن النقص في المستوردات الزراعية من الاردن بالمنتجات الزراعية الاسرائيلية التي يمكن الحصول عليها بسهولة ويسر وباسعار منافسة .

وبالمقابل فقد ارتفعت أهمية المستوردات الصناعية بالنسبة لمجمل المستوردات من الاردن ليبلغ متوسطها خلال (٧٠ - ١٩٨٥) (١) ما نسبته ٨٩٪ حيث ارتفعت قيمة المستوردات الصناعية من ١٤ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ٤٥ مليون دولار لكل من عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ لتصل الى ٨٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

ان تزايد الوزن النسبي لمستوردات الارض المحتلة الصناعية من الاردن يعبر عن حدوث تغيير في هيكل الاقتصاد الفلسطيني فيما لو كانت هذه المستوردات تأخذ المركز الاول في الاهمية ضمن مستوردات الارض المحتلة ، ولما كان حجم هذه المستوردات قليلا جدا فان تزايد الوزن النسبي للمستوردات الصناعية لا يعبر الا عن نشوء بعض الصناعات الجديدة في الارض المحتلة كما يعبر ايضا عن رغبة بل حاجة المنتجين هناك الى تسويق منتجاتهم خارج السوق المحلي حيث يشترط الاردن في استيراد السلع المصنعة من الارض المحتلة ان تكون مادتها الاولية منه او جاءت عن طريقة ضمن معادلات تصنيعية معدة لهذا الغرض (٢)

واهم المستوردات الصناعية من الاردن هي من الوقود ثم منتجات الالبان والحديد ومنتجاته والورق ومستلزمات الطباعة والمواد البلاستيكية والملبوسات . (انظر اجدول رقم ٨)

رابعا : فائض التجارة مع الاردن

حقق ميزان التجارة مع الاردن فائضا لصالح الارض المحتلة تزايد هذا الفائض خلال سنوات الدراسة (٦٨ - ١٩٨٥) بشكل متسارع فقد ارتفع من ١٠٣ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ٣٥٢ مليون دولار عام ١٩٧٤ اي تضاعف بما يزيد على ثلاث مرات عن عام ١٩٦٨ ثم ارتفع الى ٩١ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، هبط بعدها بشكل طفيف ليصل الى ٨٧ مليون دولار عام ١٩٨١ ثم صعد الى اعلى قيمة له خلال الفترة ليصل الى ١٠٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ وفي عام ١٩٨٣ هبط هبوطا حادا بمعدل ١٩٪ عما كان عليه

(١) جرى استبعاد النسبتين الخاصتين بالعامين الاولين من هذه الدراسة كون انهما يمثلان نسبة منظرية ، وحتى باستخدام طريقة الوسط الهندسي .

وهي الطريقة الاقل تأثراً بالقيمة المنظرية في حساب المتوسطات فان الوسط الهندسي للفترة (٦٨ - ١٩٨٥) يبلغ ٧٨٪ .

(٢) يستعرض الفصل الرابع من هذه الدراسة كافة الشروط اللازمة لعملية دخول منتجات الارض المحتلة للسوق الاردنية .

البنوات	حديد ومنتجاته	منتجات البان	وقود	مسواك بلاستيكية	ولاق ومنتجاته للطباعة	ملابس	منتجات اخرى	المجموع
١٩٨٠	٧١٠	٧٨٠	٢٩٢	١٠٠	٠٢١	٠١٥	٣١٠	١٦٩٦
١٩٨١	٣٢٠	٥٥٠	١٣٥	٠٢٠	٠٣٥	٠٢٩	٧٠٠	٧٠٥
١٩٨٢	٧٢٦	١٣١	٧٤١	٣٠٠	٠٢٠	٠١٢	٠٤	٨٤٨
١٩٨٣	٠٢٥	٦٧٦	٤٧٩	٧٠٠	٠٢٤	٠١٧	٠١٦	٦٥٥
١٩٨٤	١٢٠	٦٣٠	٧٠٠	١٠	٨١٠	٠١٢	٠٢	١١٢
١٩٨٥	٦٤٦	١٧٠	١١٢	٧٠٠	٠٢٠	٠١٢	٣٠٠	٣٢٧
المجموع	١٩	٢١٦	٢٥٢	٣٢٠	١٤٨	٠٩٧	٠٤٨	٤٢٥٢

عام ١٩٨٢ ثم صعد بعدها الى ٩٠٢ مليون دولار عام ١٩٨٤ ليهبط في عام ١٩٨٥ هبوطا مماثلا ايضا بمعدل ١٧٪ تقريبا عما كان عليه عام ١٩٨٤ ارتصل قيمته الى ٧٦٧ مليون دولار فقط .
لقد كان تذبذب حجم الفائض صعودا وهبوطا انعكاسا لتذبذب صادرات الارض المحتلة فقد سبق ان لاحظنا تدني قيمة المستوردات من الاردن اذ ليس بمقدورها ان تؤثر على حجم هذا الفائض بشكل فاعل كما سبق ان لاحظنا ايضا الاهمية المتقاربة للمنتجات الصناعية والزراعية من صادرات الارض المحتلة للاردن بمعنى ان مواسم الانتاج الزراعي والتي تتأثر كثيرا بالاحوال الجوية المتقلبة لا تؤثر على هذه الصادرات وبالتالي على حجم الفائض بالقدر التي تؤثر عليه القوانين التي تحدد الكميات المسموح بدخولها للاردن .

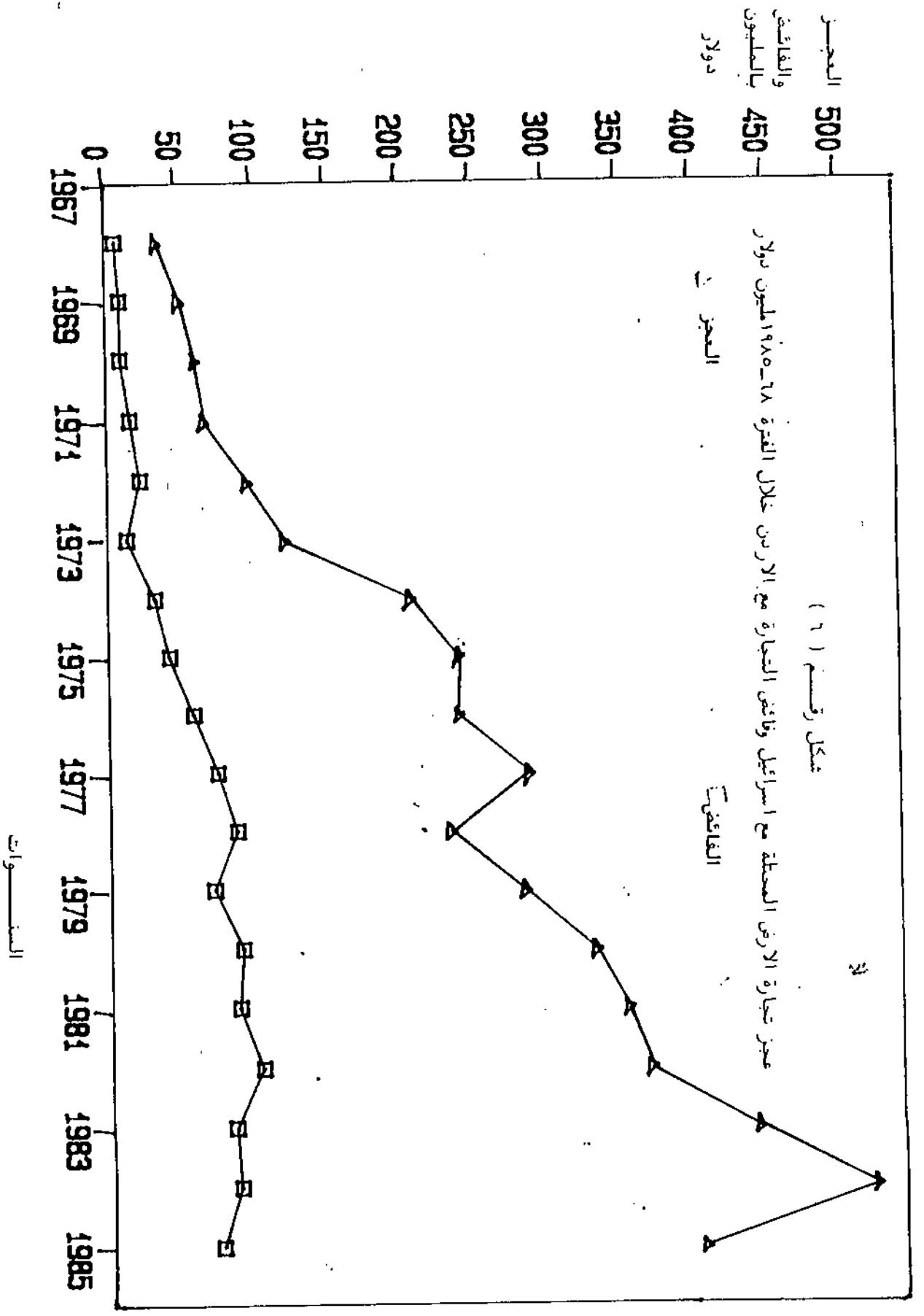
كما ان استعراض ارقام هذا الفائض خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) والذي اشرنا اليه سابقا ان القوانين التي تحدد الكميات المسموح بدخولها للاردن تتأثر الى حد ما بالحالة الاقتصادية التي يعيشها الاردن من رواج او ركود ، فقد لاحظنا تزايد حجم هذا الفائض خلال فترة السبعينات بشكل متسارع وتراجعته خلال منتصف عقد الثمانينات .

اما اثر هذا الفائض على اقتصاد الارض المحتلة فانه يعتبر رصيد هذا الاقتصاد من عملات صعبه يحتفظ بها على شكل مدخرات خاصة حيث ان الاحتفاظ بالمدخرات على شكل عملة اسرائيلية يودي الى تآكلها نتيجة الهبوط المتسارع الذي تشهده هذه العملة .

لقد ساهم هذا الفائض في تخفيف حدة العجز المتراكم في ميزان تجارة الارض المحتلة مع اسرائيل خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) اذ انخفض هذا العجز من ٤٢٨٦ مليون دولار الى ٣٢٧٢ مليون دولار (انظر الجدولين رقم ٥ ، ٦) اي بمعنى انه قد غطى ما نسبته ٢٢٪ من هذا العجز (انظر الشكل رقم ٦) .

٢ - ٣ التجارة مع الدول الاخرى

تعتمد الارض المحتلة في تصريف جزء من فائض منتجاتها وخصوصا الزراعية منها على اسواق بعض الدول الاوروبية الشرقية والغربية ، غير ان عملية التصدير لهذه الدول لا تتم الا عبر الشركات الاسرائيلية والتي تتخذ صفة احتكارية ومعاملة عنصرية تمييزية مثل شركة جريكو الاسرائيلية والتي لا تخرج في سياستها هذه عن السياسة العامة لاسرائيل ، الامر الذي جعل من عملية التصدير امرا شائكا وصعبا ، انعكس ذلك بانخفاض نسبة صادرات الارض المحتلة الى هذه الدول اذ بلغ متوسط هذه النسبة



خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) حوالي ٨٤٪ كما ان عملية الاستيراد من هذه الدول تواجه نفس المشاكل
ايضا حيث انها تتطلب موافقة السلطات الاسرائيلية واثرافها المباشر لمرورها بالموانيء الاسرائيلية
يتضح ذلك من خلال انخفاض نسبة المستوردات من هذه الدول الى المجموع الكلي لمستوردات الارض
المحتلة والتي بلغت متوسطها خلال الفترة حوالي ١٠٨٪ (انظر الجدول رقم ٩) .
كما ان التعرف على حجم هذه التجارة ومكوناتها (من خلال معرفة تغير هيكل الصادرات ومناقشة
هيكل المستوردات من هذه الدول) تعطي الصورة وضوحا اكثر .

أولا : التغير في هيكل الصادرات السلعية للدول الاخرى .

بلغت صادرات الارض المحتلة الى الفول الاخرى عام ١٩٦٨ حوالي ٤٧ مليون دولار تزايدت
تبعاً لتبلغ ما قيمته ١٧٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ وبعدها بدأت بالتناقص شيئا فشيئا عام ١٩٨٠
و ١٩٨٣ لتبلغ ٥٧ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، ويمكن تفسير التغيرات التي طرأت على حركة التصدير
هذه بتزايد دوران عجلة الانتاج في الارض المحتلة عقب سنوات الاحتلال الاولى ، اما في النصف الثاني
من عقد السبعينات فقد جاءت السياسة الاسرائيلية لتضييق على صادرات الارض المحتلة بشكل اكثر حدة
من قبل كي لا تشكل هذه الصادرات خطرا تنافسيا على صادرات اسرائيل الى هذه الدول خصوصا وان
الاقتصاد الاسرائيلي يمر بمرحلة رواج اقتصادي ، ثم واصلت هذه السياسة مسيرتها محكمة قبضتها
على صادرات الارض المحتلة لفترة الثمانينات والتي تميزت بانخفاض الطلب الخارجي على المستوردات
نتيجة حالة الركود التي يعيشها العالم في هذه الفترة .

اما النظر الى تركيب هذه الصادرات من حيث مجموعات السلع الرئيسية فان معطيات الجدول
رقم (٩) تشير الى ارتفاع الاهمية النسبية للمنتجات الزراعية فقد بلغ متوسط نصيبها من الصادرات
لهذه الدول خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) نحو ٩٠٪ كما يظهر الجدول تميز الفترة (٦٨ - ١٩٨٠) بارتفاع
نصيب المنتجات الزراعية من هذه الصادرات ، فلم تتدنى هذه النسبة عن ٩٢٪ (باستثناء عام ١٩٧٨)
خلال الفترة نفسها .

اما الفترة (٨٠ - ١٩٨٥) فقد شهدت تراجعا لنصيب المنتجات الزراعية في الصادرات فبينما
بلغت في عام ١٩٨٠ ٨٥٪ تراجعت الى ٨٢٪ عام ١٩٨١ والى ٧٩٪ عام ١٩٨٤ ثم تزايدت بعدها السى
الى ٨٢٪ عام ١٩٨٥ ، ولعل حساب الوسط الحسابي لهذه النسب يوضح التدني خلال هذه الفترة بشكل
واضح فقد بلغ هذا المتوسط نحو ٨٣٪ فقط .

ان المعلومات المتوفرة عن حجم الصادرات من الحمضيات لهذه الدول تظهر وجود تضارب فسي المعلومات اذ ان حجم الصادرات من الحمضيات خلال فترة الثمانينات (بشكل خاص) يزيد على حجم الصادرات الزراعية (١) (انظر الجدول رقم ١٠) .

وبغض النظر عن الحجم الفعلي للمصادر الزراعية والصادرات من الحمضيات لهذه الدول /الا ان هذه المعلومات تشير الى كبر حجم الفائض الزراعي من الحمضيات اذ ان الاستهلاك المحلي بالاضافة الى ما يصدر الى الاردن لا يستنفذ هذا الحجم الضخم من الانتاج ، حيث ان السوق الاسرائيلية لا تستقبل هذه المنتجات لكونها تنافس الانتاج الاسرائيلي في الجودة والسعر .

اما الصادرات الصناعية فقد كانت قليلة القيمة بلغ متوسطها السنوي نحو ٠.٩ مليون دولار كما انه لا توجد معلومات عن تركيب هذه الصادرات الا انه يغلب عليها ان تكون زيت الزيتون ومنتجات يدوية من الخشب والقش وما شابه ذلك .

ثانيا : هيكل المستوردات السلعية

يظهر الجدول رقم (٩) تزايد مستوردات الارض المحتلة من العالم الخارجي فقد بلغت عام ١٩٦٨ ما قيمته ١١٢ مليون دولار ثم ارتفعت بشكل سريع في الفترة (٦٨ - ١٩٧٤) فبلغت عام ١٩٧٤ ٣٢٤ مليون دولار ارتفعت عام ١٩٨٠ إلى ٧١ مليون دولار وهو العام الذي استحوذ على اكبر قيمة للمستوردات وبعدها تناقصت بشكل طفيف لتصل الى ٦١٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

اما التركيب السلعي لهذه المستوردات فيظهر الجدول السابق حدوث تغير في هذا التركيب حيث انخفض نصيب المنتجات الزراعية من هذه المستوردات فبينما بلغت نسبة المنتجات الزراعية من هذه المستوردات الكلية من هذه الدول ٦١٪ ، ٧١٪ لعامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ على التوالي وصلت الى ٨٪ و ٧٪ عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على التوالي ، ثم ارتفعت بعدها بشكل طفيف لتصل الى ٢٣٪ عام ١٩٨٥ اما قيمة المنتجات الزراعية فقد كانت ٦٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ انخفضت الى (٤٦) مليون دولار عام ١٩٨١ ثم ارتفعت بعدها بشكل طفيف لتصل الى ١٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ واذا ما قارنا قيمة الصادرات الزراعية عام ١٩٨٥ بما كانت عليه عام ١٩٦٨ نجد انها قد تضاعفت في عام ١٩٨٥ نحو مرتين فقط

(١) تظهر بقية الارقام المبينة في الجدول رقم (١٠) ان كل الصادرات الزراعية تتكون من الحمضيات

اجم الصادرات الزراعية من الارض المحتلة للدول الاخرى خلال الفترة (١٩٨٥-٦٨) وبملايين الدولارات

السنوات	الصادرات الزراعية للدول الاخرى بالمليون دولار	الصادرات من الحمضيات للدول الاخرى بالمليون دولار	نسبة الحمضيات من الصادرات الزراعية ٪
١٩٦٨	٤ر٤	٤ر٤	١٠٠
١٩٦٩	٥ر٩	٥ر٩	١٠٠
١٩٧٠	٦ر٧	٦ر٧	١٠٠
١٩٧١	١٥ر٦	١٥ر٥٨	١٠٠
١٩٧٢	١٣ر٦	١٣ر٦	١٠٠
١٩٧٣	١٣ر٥	١٣ر٧١	١٠١
١٩٧٤	١٣ر٦	١٣ر٥٥	١٠٠
١٩٧٥	١٦	١٣ر٠٩	٨٢
١٩٧٦	١٤ر٧	١٤ر٦٩	١٠٠
١٩٧٧	١١ر٧	١١ر٧	١٠٠
١٩٧٨	٨ر٤	٨ر٤	١٠٠
١٩٧٩	٨ر٢	٨ر٠٢	٩٨
١٩٨٠	٨ر٦	٨ر٥٦	٩٩
١٩٨١	٦ر٤	٨ر٩٥	١٣٩
١٩٨٢	٤ر٨	١٠ر٦٨	٢٢٢
١٩٨٣	٧	٦ر٩٤	٩٩
١٩٨٤	٤ر٢	٤ر٤٨	١٠٦
١٩٨٥	٤ر٧	٤ر٧	١٠٠
المجموع	١٦٨	١٧٣ر٦٧	

المصدر بالنسبة للصادرات من الحمضيات فقد احتسبت من

- Administered Territories Statistics. (Quarterly) 1972 P. 12 للسنوات ٦٨ - ٧١ من
 = = = = = = = 1977, P. 10 للسنوات ٧٦ - ٧٢
 Judea - samaria and Eaza Area statistics 1983, P.10 للسنوات ٧٧ - ٨١
 Judea - Samaria and Gaza Area statistics 1987, P.10 للسنوات ٨٥ - ٨٢

عما كانت عليه عام ١٩٦٨ . وبالمقابل فان المنتجات الصناعية قد ارتفع نصيبها من المستوردات لتبلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) نحو ٦٨% (١) واذا ما استبعدنا النسب الخاصة بالسنوات الاربع الاولى فان متوسط هذه النسبة يبلغ ٨٢% (٢) اذ ارتفعت قيمة المستوردات الصناعية من هذه الدول من ٤٤ مليون دولار عام ١٩٦٨ لتصل الى ٤٧٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ اي انها قد تضاعفت اكثر من ١٠٧ مرة عما كانت عليه عام ١٩٦٨ .

ان هذا النمط القائم من العلاقة التجارية بين الارض المحتلة والعالم الخارجي يعكس واقع القطاعات الاقتصادية في الارض المحتلة حيث تشكل الحفيزات معظم الصادرات لهذه الدول كما ذكرنا سابقا (انظر الجدول رقم (١٠)) بينما تشكل السلع الاستهلاكية المصنعة معظم المستوردات منها .

ثالثا : عجز التجارة مع السدول الاخرى

لاحظنا فيما سبق ان مستوردات الارض المحتلة من الدول الاخرى قد تزايدت بشكل كبير خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) بينما تزايدت الصادرات لهذه الدول بشكل يسير خلال الفترة نفسها ، فكان ان تحملت الارض المحتلة عجزا بلغ عام ١٩٦٨ ما قيمته ٦٥٥ مليون دولار تزايد ليصل الى ٥٥٥ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، ويبلغ مجموع ما تكبده اقتصاد الارض المحتلة من عجز من جراء التجارة مع هذه الدول خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) ما قيمته ٥٣٥٤ مليون دولار .

كما يوضح الجدول رقم (٩) نسبة تغطية الصادرات للمستوردات ، اذ يظهر لنا تزايد هذه النسبة خلال الفترة (٦٨ - ١٩٧٣) ارتفعت من ٤٢% عام ١٩٦٨ الى ٧٩% عام ١٩٧٣ وبعدها بدأت تتراجع (باستثناء عام ١٩٧٥) شيئا فشيئا لتصل الى ٩% فقط عام ١٩٨٥ . الامر الذي يشير الى تراجع امكانية تسوية العجز الناجم عن الاستيراد من هذه الدول عن طريق التصدير اليها .
ولعمل الشكل رقم (٧) يوضح ذلك بشكل بياني .

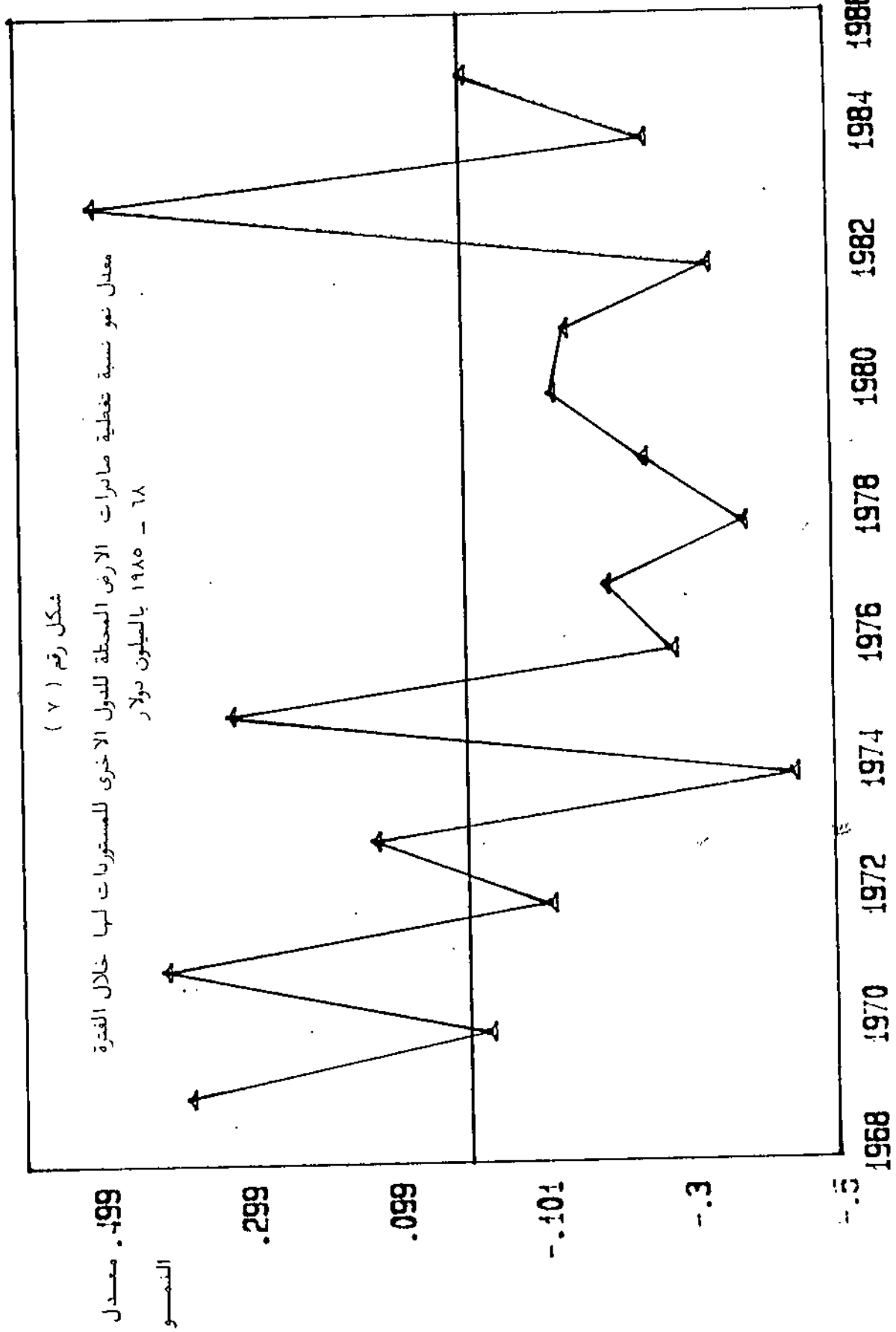
٤-٢ مشكلة العجز التجاري

من خلال دراستنا للتوزيع الجغرافي لتجارة الارض المحتلة لاحظنا ان التجارة مع اسرائيل تحقق عجزا كبيرا في الميزان التجاري للارض المحتلة كما انها تحقق عجزا اخر من جراء التجارة مع الدول الاخرى ، بينما التجارة مع الاردن تحقق فائضا في هذا الميزان ، وحتى تتمكن من الاطفا بعباد هذا

(١) تم احتسابها باستخدام طريقة الوسط الهندسي .

(٢) تم احتسابها باستخدام طريقة الوسط الحسابي .

٣١



هذا العجز وتأثيراته لا بد من طرق هذا الموضوع بشكل مفصل .

يوضح الجدول رقم (١١) العجز المتراكم في الميزان التجاري للارض المحتلة حيث ساهمت اسرائيل في تكوين ما نسبته ٩٠٪ منه بينما ساهمت الدول الاخرى في تكوين النسبة المتبقية من هذا العجز كما يوضح الجدول ايضا تزايد هذا العجز من ٤٤١ مليون دولار الى ٤٦١٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، اما فائض التجارة مع الاردن فقد ساهم في تخفيض هذا العجز الى ٢٣٨٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ والى ٢٨٤٦٦ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، اي انه ساهم في تخفيض ما نسبته ٢٣٪ من العجز عام ١٩٦٨ وما نسبته ١٧٪ عام ١٩٨٥ .

يوضح الشكل رقم (٨) ان هناك توافقاً في معدل نمو الصادرات ومعدل نمو المستوردات وهو الامر الذي عبرنا عنه بقوة العلاقة بين الصادرات والمستوردات الصناعية للارض المحتلة والناجم عن تبعية القطاع الصناعي في الارض المحتلة للقطاع الصناعي في اسرائيل مما سبب حدوث عجز لهذا القطاع عن سد احتياجات مجتمع الضفة والقطاع ، من هنا فان هذا العجز يمكن ان يسمى عجزاً استهلاكياً ولو قمنا بمقارنة العجز في الميزان التجاري للارض المحتلة خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) مع الانتاج المحلي الاجمالي للضفة الغربية خلال الفترة نفسها لوجدنا ان شكل نسبة مرتفعة من هذا الانتاج ، كما انه يتفوق على الانتاج المحلي الاجمالي لقطاع غزة في معظم سنوات الدراسة (انظر الجدولين رقم (٣) و (٤) الفصل الاول) بمعنى ان قدرة مجتمع الضفة الغربية والقطاع على سد احتياجاته من موارده المحلية ضعيفة في ظل الظروف التي تعيشها هذه المناطق .

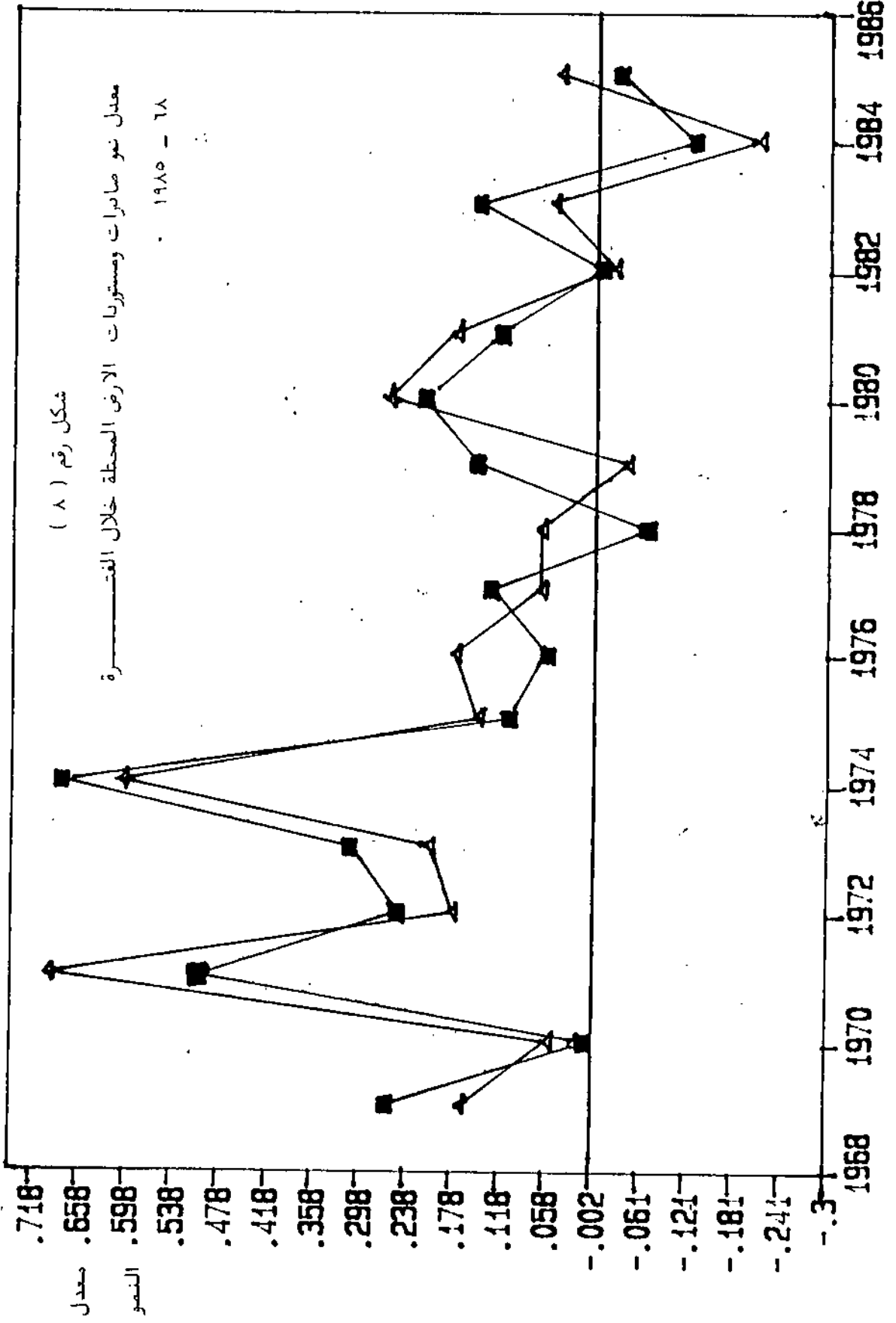
لما عن امكانية تسديد هذا العجز من الصادرات فان شكل رقم (٩) يشير الى تعذر ذلك حيث ان معظم سنوات الدراسة قد حققت معدلات نمو سالب لنسبة تغطية الصادرات للمستوردات ، بمعنى ان امكانية التسديد ستنحصر في مصادر دخل خارجية وهذا ما سنتحدث عنه في الفصل الثالث الذي يناقش ميزان مدفوعات اللرض المحتلة .

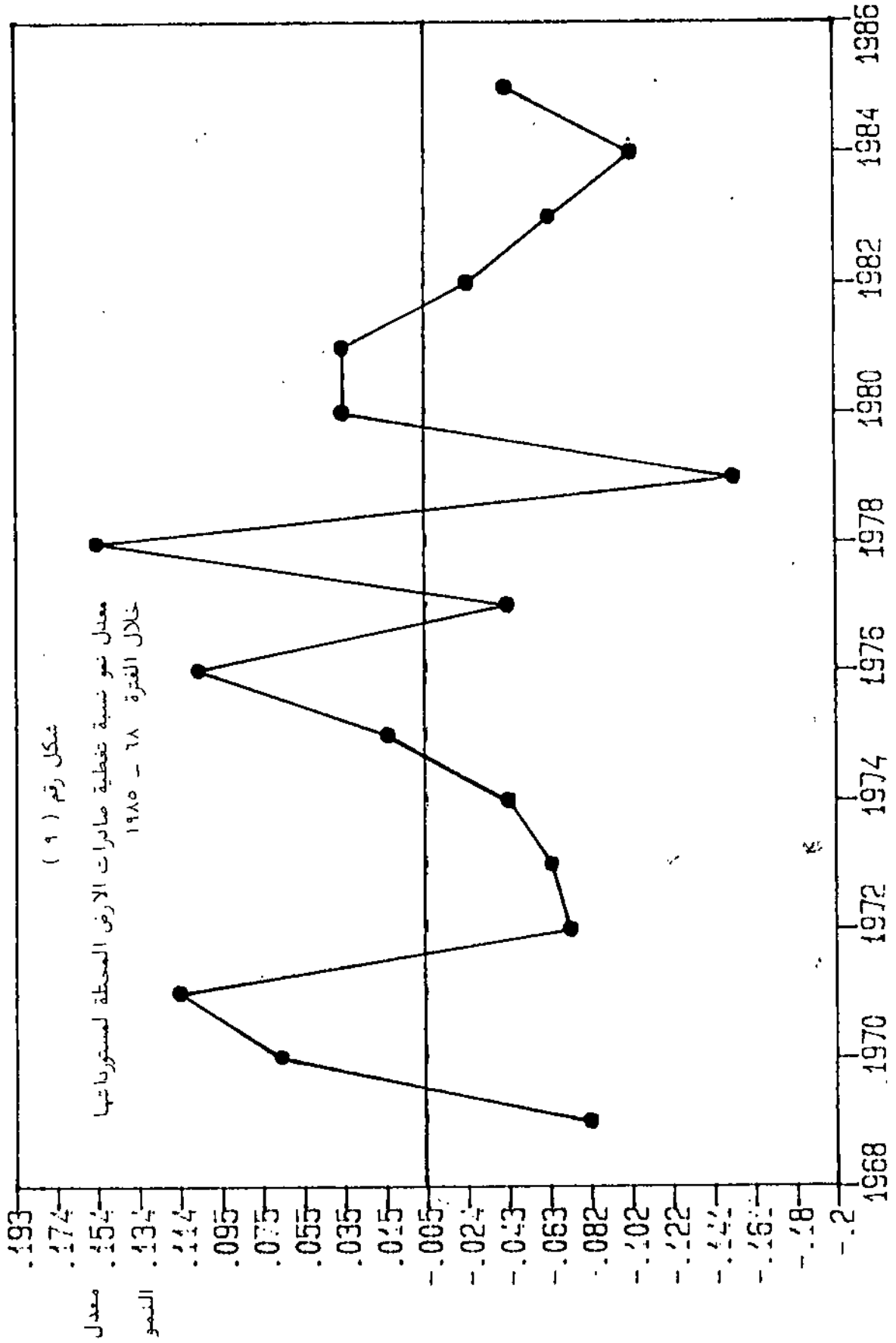
العجز في الميزان التجاري للارض المحتلة خلال الفترة (١٩٨٥-٦٨) بملايين الدولارات

السنوات	العجز المتشكل من التجارة مع اسرائيل	العجز المتشكل من التجارة مع الدول الأخرى	المجموع	نسبة عجز التجارة مع اسرائيل الكلي %	الفائض من التجارة مع الاردن	العجز الصافي
١٩٦٨	٣٧,٦	٦,٥	٤٤,١	٨٥	١٠,٣	٣٣,٨
١٩٦٩	٥٤,١	٣,٥	٥٧,٦	٩٢	١٢,٦	٤٥
١٩٧٠	٦٢,٢	٥,٦	٦٧,٨	٩٢	١٣,٩	٥٣,٩
١٩٧١	٧٠,٨	٤,٣	٧٥,١	٩٤	١٩,٧	٥٥,٤
١٩٧٢	٩٧,٥	٥,٩	١٠٣,٤	٩٤	٢٤,٣	٧٩,١
١٩٧٣	١٢٤,٦	٣,٦	١٢٨,٢	٩٧	١٦,٤	١١١,٨
١٩٧٤	٢١٠,٥	١٨,١	٢٢٨,٦	٩٢	٣٥,٢	١٩٣,٤
١٩٧٥	٢٤٢,٤	١٢,٧	٢٥٥,١	٩٥	٤٥,١	٢١٠
١٩٧٦	٢٤١,٧	٢١,٤	٢٦٣,١	٩٢	٦١,٨	٢٠١,٣
١٩٧٧	٢٨٩,١	٢٤,٣	٣١٣,٤	٩٢	٧٥,٢	٢٣٨,٢
١٩٧٨	٢٣٦,٢	٣٦,٤	٢٧٢,٦	٨٧	٨٧,٨	١٨٤,٨
١٩٧٩	٢٨٧,٤	٤٦,٩	٣٣٤,٣	٨٦	٧٤,٣	٢٦٠
١٩٨٠	٣٢٣,٩	٦٠,٩	٣٩٤,٨	٨٥	٩١	٣٠٣,٨
١٩٨١	٣٥٣,٣	٥٧	٤١٠,٣	٨٦	٨٧,٧	٣٢٢,٦
١٩٨٢	٣٧٠,٤	٦٠,٧	٤٣١,١	٨٦	١٠٥,٤	٣٢٥,٧
١٩٨٣	٤٤٤,٣	٥٩,٣	٥٠٣,٦	٨٨	٨٦,١	٤١٧,٥
١٩٨٤	٥٢٤,٢	٧٥,٨	٥٧٧	٩١	٩٠,٢	٤٨٦,٨
١٩٨٥	٤٠٥,٨	٥٥,٥	٤٦١,٣	٨٨	٧٦,٧	٣٨٤,٦
المجموع	٤٣٨٦	٥٣٥,٤	٤٩٢١,٤		١٠١٣,٧	٣٩٠٧,٧

المصدر : -

احتسبت من الجداول رقم (ع) ، (ح) ، و (ز) . في الملحق الاحصائي .





الفصل الثالث

ميزان المدفوعات للارض المحتلّة

١.٢ المقدمة

يمكن ان يعرف ميزان المدفوعات بأن " سجل منظم لكافة المبادلات الاقتصادية بين المقيمين في اقتصاد ما، والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة " (١)

يتضمن ميزان المدفوعات للارض المحتلّة الحساب الجاري (المادرات والمستوردات من السلع والخدمات) والتحويلات غير المستردة والتي تتضمن تحويلات كل من الحكومة الاردنية ووكالة الفوت لاغاثة وتشغيل اللاجئين ، (UNRWA) (United Nation Relief and Work Agency)

وسلطات الاحتلال واللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة كقوى السوق الاوروبية المشتركة (E.C.C) (European Economic Community) والمؤسسات الخيرية التطوعية الامريكية (U.S.P.V.O) (United States Private Voluntary Organization)

وبرنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) (United Nation Development Program)

يعتبر هذا العمل محاولة لجادة من اجل التوصل للصورة ميزان مدفوعات الارض المحتلّة الحقيقي وقد قامت هذم المحاولة على مجموعتين الفرضيات .

حيث جرت تصنيف الحوالات العاملين العرب من ابناء الضفة والقطاع في اسرائيل والدول العربية والاجنبية ضمن الحادرات من الخدمات ، مع العلم بأن جزءاً من الحوالات هي تحويلات غير مستردة .

(١) ترجمة للتعريف الوارد في :

Gerald H. Harris; International Economics .

The Theory and Policy .

Oxford University press / New York - Oxford 1980 P 136 .

وكذلك هناك بعض الجهات التي تقوم بتقديم المساعدات للأرض المحتلة لم تتعرض لها الدراسة كمساعدات المليب الأحمر ومندوق القدس والجمعيات الخيرية وبعض التحويلات الخاصة (منظمة التحرير الفلسطينية) ، وذلك لنقص المعلومات عن هذه التحويلات من حيث التسلسل الزمني ومن حيث اختصاصها بالأرض المحتلة بشكل منفصل . ولكن هذه التحويلات يتمف بعضها بأسمه قليل القيمة والبعض الآخر يتمف بالسريه وهو خارج عن نطاق الحصر والبحث .

كما ان هناك القروض الخاصة بعملية تقدير بعض البنود ، فمثلا جرى تقدير حوالات العاملين العرب في اسرائيل على اساس مجموع حاصل ضرب متوسط الاجر اليومي في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في عدد العاملين من ابناء الضفة والقطاع في هذه القطاعات لسنة عمل تتألف من ٢٦٥ يوما ، كما أنه يختم من مداخل العمال ما نسبته ١٥% كتأمينات واقتطاعات وفريه وغيرها ، كما جرى تقدير حوالات العاملين من ابناء الضفة والقطاع خارج الارض المحتلة واسرائيل على اساس انها ما تبقى من بند صافي الاجور في ميزان مدفوعات الارض المحتلة الوارد ذكره في الكتاب السنوي للاحصائيات الاسرائيلية بعد طرح صافي حوالات العاملين في اسرائيل والتي جرى تقديرها كما ذكرنا آنفا .

اما العمالة العربية في اسرائيل بغير الطرق الرسميه (مكاتب الاستخدام) والتي تسمى بالعمال الاسود فقد جرى تقديرها على أساس أنها تشكل ما نسبته ٣٠% من حجم العمالة المسجله في البيانات الاحصائية بمكاتب الاستخدام ، كما ورد في تقرير بعثة منظمة العمل الدولي لعام ١٩٨٥م (١) .

اما تحويلات الحكومه الاردنيه فقد جرى تقديرها للفترة (٧٨ - ١٩٨٥م) بشكل مفصل بالنسبة لكل بند من البنود المكونه لهذه التحويلات والمبين ذلك في الجدول رقم (٨) في الملحق الاحصائي

(١) اللجنة الاردنيه الفلسطينيه المشتركه ، تنمية القوى العامله في الوطن المحتل ،

سلسلة الدراسات والابحاث رقم (١) - عمان - الاردن - تشرين الاول ١٩٨٥م ، ص ٦٣ .

ميزان المدفوعات للأرض المحتلة خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٠) - دولارات

	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٨٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨			
المجموع																					
٣٧٨٨٠	٢٠٦٠٧	٣٤٤٠٢	٣٦٥٠٨	٣٧٧٠٢	٣٢١٠٢	١٨٩	١٦٦٠١	١٠٠٢٠٢	١٠٠٢٠٢	١٦٦٠١	١٦٦٠١	١٠٠٢٠٢	٨٥٧	٧١	٤٢٠٨	٣٩٠٢	٣٣٠٧		صيران المنسحق		
٧٥٤٤٠	٦٩٠٠٢	٧٩١٠٨	٦٨٤٠٨	٦٩١٠١	٦١٧٠٢	٣٧٧٠٩	٣٧٧٠٩	٣٥٢٠٢	٤٧٦٠٧	٤٢٢٠١	٣٥٨٠٩	٣١٣٠٢	١٤٨٠٨	١٢٩٠٩	١٣٢٠٢	٨٤٠٢	٧٧٠٩		الخدمات		
٣٧٥٥٠	٣٨٢٠٢	٣٩٨٠٢	٣١٩٠٢	٣١٩٠٢	٢٩٠٢	٢٠٨٠٢	٢٧٥٠٢	٢٧٥٠٢	٢٢٣٠٢	١٦٦٠١	١٩٢٠٢	١٠٠٢٠٢	١٠٠٢٠٢	١٠٠٢٠٢	١٠٠٢٠٢	١٠٠٢٠٢	١٠٠٢٠٢	١٠٠٢٠٢		المنتجات	
٤١١٠٨	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩		صيران الخدمات	
٢١١١٤	٢١٦٠٢	٢٤٢٠٢	٢٠٢٠٢	١٧٧٠٢	١٨٤٠٢	١٥١٠٢	١٥١٠٢	١٢٩	١٢٤٠٢	٩١٠٢	٩٠٢	٩٢٠٢	٩٢٠٢	٣٥٠٢	١٨٠٢	١٨٠٢	١٢٠٢	١٤٠٢		الخدمات من الخدمات	
٢١٢٨٠٩	١٦٧٠٢	٢٢٩٠٢	٢٠٩٠٢	١٨٨٠٢	١٥٢٠٢	١٥٢٠٢	١٦٠٢	١٢١٠٢	١١٦٠٢	١٢١	١٢٥٠٢	١٢٦٠٢	١٠٠٢	١١٠٢	١١٠٢	١١٠٢	١١٠٢	١١٠٢		البنية التحتية والتأثير الحكومي	
١١٤٦٠٢	١٢٨٠٢	١٧٦٠٢	١٦١٠٢	١٤٥٠٢	١١٨٠٢	١١٨٠٢	١٢٣٠٢	٩٢٠٢	٨٩٠٢	٩٢٠٢	٩٦٠٢	٧٣	٤٦٠٢	٤٦٠٢	٢٨٠٢	١٥٠٢	١٥٠٢	١٥٠٢		المنتجات ذات منها	
٤٤٢٠٢	٢٨٠٢	٥٢	٤٨٠٢	٤٢٠٢	٣٥٠٢	٣٥٠٢	٣٣	٢٨٠٢	٢٦٠٢	٢٦٠٢	٢٩	٢١٠٢	١٤	٨٠٢	٤٠٢	٤٠٢	٤٠٢	٤٠٢		حالات الماطين العرب في	
٢٤٢٢٠٢	٢٤٧٠٢	٢٥٥٠٢	٢٥٥٠٢	٢١٩٠٢	٢٠٧٠٢	١٧٦٠٢	١٧٦٠٢	١٣١٠٢	١١٨٠٢	٧٦٠٢	٧٨٠٢	٢٢٠٢	٤٨٠٢	٣٦٠٢	٨٠٢	٨٠٢	٦٠٢	١٢٧٠٢		أمن المستعمر	
٢٨٩٢٠٢	٢٢٧٠٢	٢٩١٠٢	٢٩٢	٢٩٢	٢٠٦٠٢	٢٠٦٠٢	٢٠٦٠٢	١٤٥٠٢	١٣١٠٢	١٢٧٠٢	١٣٧٠٢	١١٧٠٢	٧٥٠٢	٤٨٠٢	١٦٠٢	١٦٠٢	١٦٠٢	١٦٠٢		متمم المسال المنطين	
٨٦٢٠٢	١١٨٠٢	١٢٠٢	١٢٠٢	١٢٠٢	٨٩٠٢	٨٩٠٢	٨٩٠٢	٨٩٠٢	١٠٢	٨٥٠٢	٧١٠٢	٢٥٠٢	١٢٠٢	١٢٠٢	١٢٠٢	٢٤٠٢	٢٤٠٢	٢٤٠٢		متمم المسال غير المنطين	
																				حالات الماطين العرب في	
																					الخسار
																					مافي ميزان الخدمات
																					مافي ميزان السلع والخدمات
																					تغيرات غير متوقعة
																					١ - تدفقات ادخل الأراض المحتلة
																					- تحويلات الحكومة الأردنية
																					- تحويلات الأوترو R.W.A.
																					- تحويلات سلطة الاحتلال
																					- تحويلات اللجنة المشتركة
																					- تحويلات المؤسسات الخيرية
																					الأمريكية
																					UNDP
																					تحويلات
																					تحويلات السوق الأوروبية
																					المنشتر كسنة
																					مجموع التدفقات لداخل
																					- تدفقات من الأرض المحتلة
																					الخارج
																					مافي التدفقات الداخلة
																					تحت إشراف المصالح
																					فروض كغالة الحكومة الأردنية
																					فروض الخدمة المشتركة
																					مافي حركة رأس المال

المصدر : بالنسبة لإرقام المصاحب البارز فقد أخذت من

ايضا في المستوردات من السلع ، فبينما بلغت عام ١٩٦٨م (٦٧ر٩) مليون دولار قفزت الي (٣٥٨ر٩) مليون دولار عام ١٩٧٤م ثم قفزت الي (٦١٧ر٢) مليون دولار عام ١٩٨٠م ثم الي (٧٩١ر٨) مليون دولار عام ١٩٨٣م ، و الي ان وصلت الي (٦٧١) مليون دولار عام ١٩٨٥م ، وبالتالي فان ميزان السلع للأرض المحتلة قد حقق عجزا متزايدا خلال سنوات الدراره بلغ عام ١٩٦٨م ما قيمته (٢٤ر٢) مليون دولار تزايد الي (١٩٢ر٨) مليون دولار عام ١٩٧٤م الي ان وصل الي (٢٨٠ر٤) مليون دولار عام ١٩٨٥م وبالمخمله فان جملة ما تحمله اقتصاد الارض المحتلة من اعباء نتيجة ضعف القاعدة الانماجية خلال الفترة المدروسة ما قيمته (٣٧٥٥ر٩) مليون دولار .

وبالنسبة للمادرات من الخدمات فيظهر الجدول السابق ان صادرات الارض المحتلة من

الخدمات تتألف من البنود التالية :-

- أولا - الصادرات من الخدمات البنكية والتأمين والنقل وبعض الخدمات الحكوميه .
 - ثانيا - حوالات العمالين في اسرائيل من الضفة والقطاع .
 - ثالثا . حوالات العمالين من ابناء الضفة والقطاع في الخارج (الدول العربية والاجنبية) .
- وستنطرق الي تحليل كل بند من هذه البنود بشكل مفصل .

أولا - الصادرات من الخدمات البنكية والنقل والتأمين والحكومة

١٤

يلاحظ من الجدول السابق ان الارقام الخاصة لهذا البند قد تذبذبت حول معدل منخفض جدا اذا ما قورنت ببقية البنود المكونة لصادرات الارض المحتلة من الخدمات ، واذا ما قورنت بتمثيلاتها في أي بلد عربي او اجنبي ، ففي حين ان صادرات الارض المحتلة من هذه الخدمات بلغت ما قيمته (٥ ر ١٢) مليون دولار عام ١٩٦٨م لم تتضاعف عام ١٩٨٥م بأكثر من (٢ر٣) مرة لتبلغ ما قيمته (٢٨ر٤) مليون دولار فقط رغم طول هذه الفترة الزمنية ورغم ان عام ١٩٦٨م عام يمثل وضع غير طبيعي تمثل ببطء دوران عجلة الانتاج نتيجة الاوضاع السيئة التي شهدتها هذه المنطقة بعد خروجها من حرب حزيران عام ١٩٦٧م .

ان هذا الامر يعطينا فكرة عن تخلف قطاع الخدمة المصرفية البنكية (١) وقطاع النقل وقطاع التأمين وضعف استثمار السلطات الاحتلال في اقتصاد فلسطيني رغم مضي اكثر من ثمانية عشر عاما (٢)

كما ويلاحظ من الجدول السابق تميز عام ١٩٧٣م باستحواذه على اكبر قيمة للمستوردات
: الاثر المطلق من هذه الخدمات ، اذ بلغت حوالي (٥١ر٢) مليون دولار ولم اجد سببا يفسر اختصاص هذا
العام يمثل هذه القيمة المرتفعة من دون سنوات الدراسة

اما المستوردات من هذه الخدمات فتشير ارقام الجدول السابق الى تزايد المستوردات من
هذه الخدمات عقب سنوات الاحتلال الاولى مباشرة وبشكل سريع ، حيث بلغت المستوردات من هذه
الخدمات عام ١٩٦٨م حوالي (١٤ر٧) مليون دولار ، تزايدت الى (٩٢ر٣) مليون دولار عام ١٩٧٤م
متضاعفة بأكثر من ستة مرات خلال هذه الفترة القصيرة ، ولتبلغ (٢١٠ر٥) مليون دولار عام

(١) اغلقت السلطات الاسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧م كل البنوك في الضفة الغربية وحلت محلها بنوك
اسرائيلية والتي اقتصرت دورها على الابداع ولم يمتد الى الجانب التطويري ، فتبين من خلال بحث
د. بكر ابو كشك ان ٣٪ فقط من الممانع اخذت تمويلا من البنوك ، والغالبية العظمى اعتمدت على
رأس المال الفردي ، انظر بحث الدكتور بكر ابو كشك في مؤتمر التنمية من اجل الصمود / القدس
المنشور في كتاب الملتقى الفكري / القدس ص ٥٩ ، وبالنسبة لحجم تعامل البنوك الاسرائيلية
مع التجار الفلسطينيين انظر لورانس هاركيس ، القمع المالي والمصرفي في الضفة والقطاع صامد
الاقتصادي السنة العاشرة العدد ٧٣ ، تموز ، اب ، ١٩٨٨م ص ٦٥ .

(٢) تجدر الاشارة الى ان المصادر الاسرائيلية تقدر الانفاق الاستثماري للحكومة العسكرية في الضفة
الغربية خلال العشرين سنة الماضية بـ (٤٠٠) مليون دولار بمعدل (٢٠) مليون دولار سنويا (٦٧-٨٧)
(المعلومات مستقاه من ميزانية الحكم العسكري) علما بان هذه الارقام مضخمة ويجب التحفظ في
اعتمادها . : انظر

١٩٨٥م ، بتضاعف يزيد على ١٤ مرة عما كانت عليه عام ١٩٦٨م ، الأمر الذي يظهر لنا حاجة مجتمع الضفة والقطاع الى مثل هذه الخدمات حيث حرم اقتصاده من فرص نمو القطاعات المؤدية لهـ هذه الخدمات ، لأن من شأن ذلك ان يلحق الضرر بالقطاعات المثيلة لها في الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة توجه مجتمع الضفة والقطاع الى ايثار القطاعات الوطنية على القطاعات الاسرائيلية فسي الطلب على مثل هذه الخدمات .

ثانيا حوالات العاملين العرب في اسرائيل

أ : حوالات العاملين عن طريق مكاتب الاستخدام ،

هؤلاء العمال هم الذين أرسلوا الى اماكن عملهم عن طريق مكاتب الاستخدام التي اقيمت فسي اطار الحكم العسكري وعددها ٦٧ مكتبا ، اذ يسجل الباحثون عن عمل اسماؤهم لدى هذه المكاتب التي تقوم بدورها بتوزيعهم على فرص العمل بناء على الطلبات المقدمة من اصحاب العمل الاسرائيليين (١) ، وبالتالي فهؤلاء العمال هم الذين شملتهم البيانات الاحصائية الاسرائيلية والتي تشير الى ان عددهم في عام ١٩٦٩م بلغ تسعة الاف عامل ، وبعد هذا العام بدأت العمالة العربية تتدفق الى السوق الاسرائيلية بشكل كبير خصوصا وان الاقتصاد الاسرائيلي يحتاج الى هذه العمالة الرخيصة في هذه المرحلة من الزمن (٢) ، حتى بلغ حجم هذه العمالة في عام ١٩٧٤م حوالي

(١) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل ، مصدر

سابق ، ص ٦٢ .

(٢) شهد الاقتصاد الاسرائيلي في هذه المرحلة نوعا من الانتعاش ، فقد انخفض حجم البطالة من ٤ر٥% عام ١٩٦٩م الى اقل من ٣% عامي ٧٢ ، ١٩٧٣م ، المصدر ، غازي ربابعه ،

مصدر سابق ص ١٥٠ .

(٦٦ ر٥) الف عامل ، انعكس ذلك على حوالات هؤلاء العمال التي ارتفعت من ٥٩٩ مليون دولار عام ١٩٦٩م الى (١٠٥) مليون دولار عام ١٩٧٤م اي انها تضاعفت باكثر من ١٧ مرة عما كانت عليه عام ١٩٦٩م .

اما الفترة اللاحقة (٧٥ - ١٩٨٥م) فبالرغم من طولها الا ان تدفق العمالة العربية للسوق الاسرائيلية لم يكن كما هو الحال في الفترة الاولى ، اذ ارتفع حجم هذه العمالة ليصل الى (٨٦) الف عامل عام ١٩٨٥م ، وبالتالي فان حوالات هؤلاء العمال قد شهدت تزايدا طفيفا في هذه الفترة مقارنة بالفترة الاولى حيث بلغ معدل النمو السنوي لحوالات هؤلاء العمال في الفترة ما نسبته ٦١٪ في حين بلغت هذه النسبة نحو ٤٪ في الفترة الثانية ويعود هذا التراجع في حوالات العاملين في هذه الفترة الى القيود المفروضة على تدفق العمل العربي للسوق الاسرائيلية والى تراجع النمو الاقتصادي في اسرائيل وخصوصا عقب حرب ١٩٧٣ م (١) وفي بداية عقد الثمانينات انخفض معدل النمو الى ٢٪ فقط (٢) .

ب : حوالات العاملين بدون تصريح (العمل الاسود)

وهم اولئك العمال الذين يتعاقدون مع صاحب العمل او وكيله مباشرة ، ولا يسرون على مكاتب الاستخدام ، وقد نما سوق العمل الاسود واتسع مع الايام ولا توجد معلومات دقيقة عن حجم هذه العمالة الا ان معظم الدراسات بهذا الشأن تؤكد على انها تصل الى ٣٠٪ من حجم القوى العاملة العربية في اسرائيل عن طريق مكاتب الاستخدام (٣) ، حيث ان غالبيتهم من الاحداث الذين تتراوح

(١) Brian van Arkadie ; OP.cit . P . 63

(٢) بلغ معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل خلال الفترة (٨٠ - ٨٥)

ما نسبته ٥٪ انظر . ٨ - ٦٦٦ ، OP.cit ، Report 1987 ; Meron Benvenisti ;

(٣) انظر محمد بدور وببسي ابراهيم ، مصدر سابق ، ص ٧٢ وكذلك

اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل

مصدر سابق ص ٦٣ .

اعمارهم بين ١١ الى ١٦ عاما اما الجزء المتبقي فهم من النساء .

وهؤلاء العمال لا يستفيدون من اية ضمانات حتى الضمانات المتعلقة بالعلاج الطبي والاصابات والامراض المهنية وهم يجندون عادة عن طريق السماسرة والوكلاء الذين يستقطعون جزءاً من رواتبهم كعمولة تتراوح بين ١٥ - ٢٥% من مجمل الاجر كما ان هؤلاء العمال يقبلون باجور اقل من الاجور التي تدفع الي العمال المسجلين (١) وبالتالي فان تقدير حوالات هؤلاء العمال قد جرى على اساس انها تشكل ما نسبته ٣٠% من حوالات العمال المسجلين بعد اقتطاع ١٥% من مجمل الاجر علما بان العمال المسجلين يجرى اقتطاع ١٥% من اجرهم كضمانات واقتطاعات ضريبية اخرى .

وقد رأينا ان يمتد اثر هذا الاقتطاع لحوالات العمال غير المسجلين بافتراض انها تشكل الحد الادنى لنسبة عمولة الوكلاء والسماسرة الاسرائيليين الذين يتخلون هؤلاء العمال (٣) .

يشير الجدول رقم (١٢) الى ان حوالات العمل الاسود قد تزايدت تبعا لتزايد حوالات العمال المسجلين (حيث انها نسبة منها) من (١ر٨) مليون دولار عام ١٩٦٩م لتصل الى (٤٣ر٦) مليون دولار عام ١٩٨٥م ، وليبلغ مجموع عوائد هذا العمل خلال الفترة (٦٩ - ١٩٨٥م) ما قيمته (٤٩٣ر٧) مليون دولار تمثل عوائد ٢٦ الف عامل عربي في اسرائيل يعملون دون تصاريح رسمية .

(١) المصدر السابق ص ٦٣ .

(٢) بلغت قيمة مجموع الاقتطاعات الضريبية (١٥%) من مجمل اجور العمل العربي في اسرائيل (المسجلين وغير المسجلين) خلال الفترة (٦٩ - ١٩٨٥م) حوالي (٣٧٧ر٧) مليون دولار .

بينما يقدر بنفسي سستي الاقتطاعات المالية من العمل في اسرائيل بالاضافة الى الضرائب الاخرى منذ عام ١٩٧٠م وحتى عام ١٩٨٧م يزيد على ٨٠٠ مليون دولار وبحساب سعر فائده مركب فان هذا المبلغ يتجاوز مليار دولار ويقول بان % هذا المبلغ عاد للارض المحتله لسد عجز ميزانيه الحكم العسكري ، بينما حول الباقي للخزينة الاسرائيلية ، انظر :

تعتبر عوائد العمل العربي في اسرائيل اهم مصدر من مصادر الدخل المتأتي من صادرات الاراضي المحتلة من الخدمات حيث بلغ مجموع ما جناه اقتصاد الارض المحتلة من حوالات هؤلاء العمال خلال الفترة (٦٩ - ١٩٨٥ م) ما قيمته (٩ ر ٢١٢٩) مليون دولار شكّلت ما نسبته ٤٣% من مجموع الصادرات من الخدمات خلال فترة الدراسة ككل ، وبالرغم من ان دخول هؤلاء العمال أدى السبي انتعاش مستوى الطلب الكلي في المناطق المحتلة الا ان ذلك كان على حساب احداث تغيير في نمط الطلب الاستهلاكي لسكان الارض المحتلة الذي اتجه نحو زيادة الاعتماد على السلع المستوردة من الخارج (وخصوصا اسرائيل) .

ثالثا : حوالات العاملين العرب في الخارج (الدول العربية والاجنبية)

بالرغم من الآثار السلبية لخروج عدد كبير من أبناء الضفة والقطاع الى الدول العربية والاجنبية بدافع العمل الا انه كان لهذا الامر اثر ايجابي تمثل في تزايد تحويلات هؤلاء الى داخل الارض المحتلة فقد تزايدت هذه التحويلات من (٦٩ ر) مليون دولار عام ١٩٦٩م الى (٨٩٥ ر) مليون دولار عام ١٩٧٤م الى ان وصلت الى ذروتها عام ١٩٨٣م حيث بلغت (٣٧٠١ ر) مليون دولار . (انظر الجدول رقم ١٢) ويعود هذا التزايد الكبير في هذه التحويلات الى تزايد عدد العاملين من الأرض المحتلة في الخارج والى حالة الرواج الاقتصادي التي شهدتها العالم في النصف الثاني من عقد السبعينات (وخصوصا الدول الخليجية) وحتى مطلع عقد الثمانينات ، وفي عام ١٩٨٤م تراجعت تراجعا طفيفا حيث بلغت (٢٤٧٥ ر) مليون دولار ثم تراجعت في عام ١٩٨٥م تراجعا حادا اذ انخفضت السبي (٢٥٥٤ ر) مليون دولار .

مفر ذلك بتناقص فرص العمل لابناء الارض المحتلة في الدول العربية نتيجة حالة الركود التي تمر بها هذه الدول في هذه الفترة . (١)

(١) يستدل على حالة الركود التي يشهدها الوطن العربي في عقد الثمانينات من خلال تراجع الناتج القومي للوطن العربي من (٤٤١٣ ر) مليار دولار عام ١٩٨٢م الى (٣٩١٧ ر) مليار دولار عام ١٩٨٥م ، وتراجع الناتج الاجمالي المحلي من (٤٣٨) مليار دولار الى (٣٩٨) مليار دولار في العامين المذكورين ، المصدر ، الامانه العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات اخرى في التقرير الاقتصادي الموحد عام ١٩٨٧م ص ٢٦٧ .

وإذا ما قمنا بعقد مقارنة بين التحويلات المتدفقة الى الارض المحتلة من العمل العربي فسي
اسرائيل وفي الدول العربية والاجنبيه (في الخارج) نجد ان تحويلات العمل في اسرائيل تتفوق على
تحويلات العمل في الخارج في جميع سنوات الفترة (٦٩ - ١٩٧٦م) باستثناء عام ١٩٧١م ، اما بعد
عام ١٩٧٦م فان الصورة تنعكس تماما ، واذا ما نظرنا أيضا الى نسبة هذه التحويلات من الصادرات
من الخدمات نجد انها تحتل أهمية كبيرة اذ بلغت نسبتها من مجموع الصادرات من الخدمات خلال
الفترة (٦٨ - ١٩٨٥م) حوالي ٤٩٪ .

٣.٢ التحويلات غير المستردة

ان النظر لارقام الجدول رقم (١٢) يعطينا فكرة عن الدور الهام لهذه التحويلات في التأثير على
مجريات النشاط الاقتصادي في الأرض المحتلة وتساهم مساهمة فعالة في تخفيف حدة العجز المتراكم
في ميزان السلع والخدمات نتيجة تخلف القطاعات الانتاجية في ذلك الاقتصاد .

حيث تشارك مجموعة من المصادر في تكوين ارقام هذه التحويلات ، هي :-

- ١ - تحويلات الحكومة الاردنيه .
- ٢ - تحويلات الانروا . UNRWA
- ٣ - تحويلات سلطة الاحتلال .
- ٤ - تحويلات اللجنة الاردنيه الفلسطينيه المشتركه .
- ٥ - تحويلات المؤسسات الخيرية الاميريكيه التطوعيه . U.S PVO
- ٦ - تحويلات منظمه UNDP
- ٧ - تحويلات السوق الاوروبيه المشتركه . EEC

ولما كانت هذه المصادر تقدم المساعدات للأرض المحتلة منطلقه من وجهات نظر مختلفه
وتحمل جنسيات متنوعه ، كما تتباين هذه المساعدات من حيث الحجم ووجه الانفاق ، برزت أهمية
التعرض لكل مصدر من هذه المصادر بشكل منفصل .

ب. مخصصات التقاعد

تقوم الحكومة الاردنية بدفع مخصصات تقاعد لموظفيها في الارض المحتلة والذين بلغوا السن التقاعدية حيث يقدر عددهم بـ (٣٢٠٠) متقاعد (١) .

بلغت رواتبهم التقاعدية عام ١٩٦٧ ما قيمته (١ر٤) مليون دولار ثم بدأت تتزايد بعدها بشكل بسيط حتى وصلت الى (٢ر١٦) م. مليون دولار عام ١٩٨٥ اما مجموع ما دفعت الحكومة الاردنية للمتقاعدين منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٥ فقد بلغ (٤٣ر٦٨) مليون دولار .

ج. الاييجارات

تقدم الحكومة الاردنية خدماتها المختلفة داخل الارض المحتلة خلال استئجار بعض الابنية التابعة للقطاع الخاص هناك . حيث دفعت عام ١٩٦٧ ما قيمته (٤٢ر٠) مليون دولار كاييجارات لهذه الابنية ثم واصلت هذه الايجارات متزايدة بشكل طفيف عاما بعد عام حتى وصلت الى (٠ر٣٨) مليون دولار عام ١٩٨٥ اما مجموع ما دفع من ايجارات منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٥ فقد بلغ ما قيمته (٨ر٤١) مليون دولار . (انظر الجدول رقم ٨ في الملحق الاحصائي) .

د. التربية والتعليم والصحة

بلغ ما انفقت الحكومة الاردنية على ابنية المدارس والعيادات الصحية ومستلزماتها عام ١٩٦٧ نحو (٠ر٩٨) مليون دولار ثم تزايدت تباعا لتبلغ ما قيمته (٣ر١٨) مليون دولار عام ١٩٨٥ . اما مجموع ما انفق على التربية والتعليم والصحة منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٥ فقد بلغ ما قيمته (٤٤ر٨٤) مليون دولار .

هـ. تحويلات دعم الصمود

تتضمن هذه النفقات اشكال منح دراسية للملحقين بالجامعات من طلاب الضفة والقطاع وتعويزات عما لحق بالاهل من اضرار مادية نتيجة ممارسات العدو (٣) حيث بلغ الانفاق على دعم الصمود عام ١٩٦٧ نحو (٤ر٢) مليون دولار تزايدت بعدها بشكل طفيف حتى بلغت عام ١٩٨٥ ما قيمته (٢٦ر٨٢) مليون دولار ليبلغ مجموع ما انفق عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٥ (٧٨ر٩٥) مليون دولار .

(١) محمد بدور وعيسى ابراهيم - مصدر سابق ص ٩٢ عن دائرة الموازنة العامة عمان / الاردن

٥. الاقساط

تتضمن هذه التحويلات كافة ما ينفق على صيانة وبناء وترميم الاماكن الدينية في المناطق المحتلة حيث بلغت عام ١٩٦٧ (٢٨٠) مليون دولار الى ان وصلت الى (١٨١) مليون دولار عام ١٩٨٥ ، اما مجموع هذه النفقات حتى عام ١٩٨٥ فقد بلغ نحو (٢٣٥١) مليون دولار .

٥. دعم البلديات والمجالس القروية

تلعب البلديات والمجالس القروية في الارض المحتلة دورا بارزا في القيام بمشروعات انمائية تعوض عن عدم وجود حكومة مركزية - الى حد ما - اذ بلغ تعداد هذه المجالس نحو ٢٥ مجلسا بلديا و ١١٠ مجلسا قرويا في الضفة الغربية (١) انفق عليها خلال الفترة (٦٧ - ١٩٨٥) ما مجموعه (٢٥١٨) مليون دولار بمعدل انفاق سنوي يتراوح متوسطه نحو (١٨٥) مليون دولار .

ثانيا : تحويلات وكالة الغوث لاغاثة وتشغيل اللاجئين (الانروا)

تعتبر مؤسسة الانروا من ابرز المؤسسات الدولية التابعة للامم المتحدة والتي تقدم مساعدات مالية وعينية للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية ، ونظرا لنقص المعلومات عن حجم تحويلات هذه المؤسسات لداخل الارض المحتلة بشكل مفصل فقد جرى تقدير ذلك على اساس نصيب الفرد الواحد (من اللاجئين) من نفقات الانروا مضروبا في عدد اللاجئين في الارض المحتلة .

بذلك فقد تم التوصل للارقام الخاصة بهذه المؤسسة كما يظهرها الجدول رقم (١٤) والتي تشير الي ترايد حجم انفاقها من (٢٠٦٦) مليون دولار عام ١٩٦٩ لتصل الى (٧١٩٦) مليون دولار عام ١٩٨٥ . ومما هو جدير بالذكر ان انفاق الانروا في الارض المحتلة يتفوق على انفاق الحكومة الاردنية في جميع سنوات الدراسة بل ان هذه المؤسسة تحتل المركز الاول في طليعة مصادر التحويل لداخل الارض المحتلة ، حيث بلغت نسبة مساهمتها في التدفقات لداخل الارض المحتلة ما متوسطه ٣٧% كما تجدر الاشارة الى ان نفقات الانروا تتركز في مجالات التعليم بالدرجة الاولى حيث بلغ نصيب هذا القطاع من نفقاتها ما نسبته ٥٥,٣% خلال الفترة (٧٩ - ١٩٨٥) يليه قطاع الصحة ١٩,٥% ، انظر الجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي .

اما مجموع انفاق مؤسسة الاونروا في الارض المحتلة على كافة المجالات خلال الفترة (١٩٨٥-٦٩)

فقد بلغت ما يقارب (٨٢٧,٧٦) مليون دولار .

ثالثا : تحويلات سلطة الاحتلال

تقوم سلطات الاحتلال باقتطاع جزء من اموال الحكومة المركزية في اسرائيل لسد العجز الذي قد يطرأ في ميزانية الادارة العسكرية في الارض المحتلة ، غير ان هذه التحويلات قد وجدت بشكل يتضمن تحويلات الحكومة الاردنية وتحويلات الاونروا ، وجدت تحت بند المدفوعات التحويلية لداخل الارض المحتلة ("Credit" Transfer Payments) في الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي وحيث اننا قد تمكنا من معرفة حجم تحويلات الحكومة الاردنية وتحويلات الاونروا كما اشرنا اليه سابقا فان تحويلات سلطة الاحتلال كانت محملة ناتج عملية الطرح . لهذا فان استعراض ارقام تحويلات سلطة الاحتلال يظهر لنا وجود قيمتين سالبتين هما : (-٠,٦٩) و (-٤٠,٩٤) مليون دولار خاصتين بالعامين ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على التوالي .

من هنا فقد يكون هناك بعض الخطأ في ارقام حوالات الحكومة الاردنية والاونروا الخاصة بهاتين السنتين الا انه يمكن اهمال تحويلات سلطة الاحتلال في هاتين السنتين .

اما بقية الارقام الخاصة بسنوات الدراسة الاخرى فيشير الجدول رقم (١٣) الى اهمية نسبية مرتفعة من حجم التدفقات لداخل الارض المحتلة بلغت نسبتها من مجموع التدفقات الداخلة للارض المحتلة خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) حوالي ٢٨,٥% فقد ارتفعت هذه التحويلات من (٨,٢١) مليون دولار عام ١٩٦٩ حتى وصلت الى اعلى قيمة لها عام ١٩٨٣ اذ بلغت (٢٧,٨٠) مليون دولار . وبعدها انخفضت لتصل الى (٢٢,٤٣) مليون دولار عام ١٩٨٥ ، ليبلغ مجموع ما انفقت سلطات الاحتلال داخل الارض المحتلة خلال الفترة (٦٩ - ١٩٨٥) ما قيمته (٧١,٦٤) مليون دولار .

رابعا : تحويلات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة

تشكلت اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل اثر قرار القمة التاسع في بغداد في تشرين الثاني ١٩٧٨ والذي نص على تخصيص مساعدة سنوية لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وقدرها مائة وخمسون مليون دولار لمدة عشر سنوات على تقوم اللجنة المذكورة بالاشراف على انفاق ما قيمته مائة مليون دولار من هذا المبلغ (١)

(١) الامانة العامة للجنة المشتركة ، خلاصة منجزات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة في عشر سنوات - عمان - الأردن نيسان ١٩٨٩ .

الا ان الواقع الفعلي للالتزام العربي المتفق عليه في القمة العربية التاسع يشير الى عدم التزام بعض الدول بمختماتها حيث بلغت نسبة الوفاء بالتحويلات لغاية ١٢/٣١/١٩٨٨ حوالي ٤٣٪ (١) ومما يجدر ذكره ان اللجنة الاردنية، الفلسطينية المشتركة تحتل مركزا متقدما في صفوف المشاركين في التحويلات للارض المحتلة حيث بلغت نسبة مساهمتها في التدفقات لداخل الارض المحتلة حوالي ١٤٪ تقريبا من مجموع التدفقات الداخلة للارض المحتلة خلال الفترة (٧٩ - ١٩٨٥) .

اما المشاريع التي تم الانفاق عليها من قبل اللجنة المشتركة داخل الارض المحتلة فقد تركزت فسي مجالات التعليم ، حيث بلغت نسبة الانفاق على التعليم من المجموع الكلي لانفاق اللجنة المشتركة خلال الفترة (٧٩ - ١٩٨٥) حوالي ٢٧٫١٪ تقريبا يليها الانفاق على الاسكان ١٦٫٢٪ ثم الانفاق على الطرق ودعم المجالس البلدية ١٤٫١٪ وبعدها الخدمات الاجتماعية ٨٫٩٪ ثم صندوق الرعاية الوطنية ٨٫١٪ ثم دعم قطاع الزراعة ٧٫٨٪ انظر الجدول رقم (١٢) في الملحق الاحصائي لقد توزع انفاق اللجنة المشتركة على المجالات السابقة الذكر على شكل قروض ومنح بلغت حصيلتها منذ عام ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٨/١٢/٣١ (٤٤٥٫٥٧٨٫٩٩٧) دولارا منها هبات مقدارها (٢٠٠٫٦٠٨٫٩٤٠) دولارا وقروض مقدارها (١٤٤٫٩٧٠٫٠٥٧) دولار

اما مجموع ما انفلقت اللجنة المشتركة لدعم الممود في الارض المحتلة خلال الفترة (٧٩ - ١٩٨٥) فقد بلغ مقداره (٤٠٦٫٦١٠) مليون دولار (قروض ومنح)

خامسا : تحويلات المؤسسات الخيرية الامريكية . (US. PVO)

United states Private Voluntary Organizations

قامت عدة منظمات تطوعية خيرية خاصة امريكية بتقديم مساعدات الى سكان الارض المحتلة خلال الفترة (٧٧ - ١٩٨٢) بلغ مجموعها (٦٦٫٥٧) مليون دولار ونظرا لعدم توفر المعلومات عن حجم هذه التحويلات سنويا فقد تم تقدير ذلك باستخدام الوسط الحسابي حيث يشير الجدول رقم (١٣) ان نصيب الارض المحتلة السنوي من هذه التحويلات قد بلغ نحو (٩٫٥١) مليون دولار ومما هو جدير بالذكر ان المؤسسات التي شاركت في تحويل هذه المبالغ هي :

١- مؤسسة تنمية المجتمع (Community Development Foundation "CDF") والتسي

(١) احتسبت من الجدول رقم (١٢) في الملحق الاحصائي .

(٢) اللجنة الاردنية المشتركة هلامة المنجزات في عشر سنوات ، مصدر سابق .

- يتركز نشاطها في الارض المحتلة في الانفاق على قطاع الزراعة ومد شبكات المياه ، لتأقري (١) وقد بلغ مجموع انفاقها خلال الفترة (٧٧ - ١٩٨٣) ما قيمته (١٧ر١) مليون دولار .
- ٢- المؤسسة الامريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الاوسط (ANERA) (American Near East Refugee Aid) قامت هذه الجمعية بتحويل ١٢٣ مشروعا خلال الفترة (٧٧ - ١٩٨٣) بلغت كلفتها نحو (٤٠ر٢) مليون دولار (٢) تركزت حول قطاع الزراعة والمياه والصحة .
- ٣- منظمة خدمات الرفاه الكاثوليكية (Catholic Relief Services (CRS) قامت هذه الجمعية بتمويل ٥١ مشروعا في الارض المحتلة منذ عام ١٩٧٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٣ معظمها في مجال التعليم والطرق والخدمات الاجتماعية والكهرباء وقد بلغ مجمل انفاقها خلال الفترة المذكورة ما قيمته (١٣ر٨) مليون دولار (انظر الجدول رقم (٦) في الملحق الاحصائي ومن خلال هذا العرض السريع لواقع نشاطات المؤسسات الخيرية التطوعية الامريكية في الارض المحتلة نخرج بالملاحظتين التاليين :
- ١- المؤسسة الامريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الاوسط (ANERA) يأتي في المركز الاول ضمن هذه المؤسسات حيث بلغت مساهمتها في الانفاق على المشروعات في الارض المحتلة ما (٤ر٦٠٪) من مجموع انفاق المؤسسات الامريكية ، يأتي بعدها مؤسسة تنمية المجتمع (CDF) بنسبة (٢٥،٨٪) ثم منظمة خدمات الرفاه الكاثوليكية (CRS) بنسبة (١٣،٨٪) (انظر الجدول رقم (٩) في الملحق الاحصائي) .
- ٢- يتركز نشاط هذه المؤسسات في المجالات غير الصناعية وهذا ما كانت تسعى اليه اسرائيل ^{١٤٢} اذ انها تسعى الى توجيه انفاق الجمعيات الخيرية الامريكية الى مشاريع البنية التحتية لكي يخفف ذلك من امكانية دعمها للمجالس المحلية للقيام بمثل تلك الاعمال . وبالتالي يخفف العبء من التزامات اسرائيل نحو الارض المحتلة (٣) .
-
- (١) حول المشاريع التي ساهمت بها منظمة (CDF) في الضفة الغربية انظر محمد بدور وعيسى ابراهيم مصدر سابق الجدول رقم (٤ : ٥) ص ١٥١ .
- (٢) حول بعض المشاريع التي قامت بتمويلها منظمة (ANERA) والمنطقة المستفيدة منها انظر محمد بدور وعيسى ابراهيم - مصدر سابق الجدول رقم (٤ : ٧) ص ١٥٧ - ١٥٩ .
- (٣) محمد بدور وعيسى ابراهيم ، مصدر سابق ، ص ١٦٠ ، ايضا انظر الجدول رقم (٤ : ٩) ص ١٦٣ الذي يؤكد هذا التوجه في الانفاق بشكل واضح .

سادسا : المساعدات المقدمة من برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP)

United Nation Development Program

تقدم منظمة (UNDP) مساعداتها للارض المحتلة منذ عام ١٩٧٩ والتي تتركز في مجالات تطوير التعليم وتطوير المراكز الصحية وانشاء مراكز التطوير والتدريب الزراعي ومراكز التدريب في مجالات الاسكان والخدمات الطبية (١) (انظر الجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي) .
وتشير ارقام الجدول رقم (١٣) ان المعلومات المتوفرة عن انفاق هذه المؤسسة هي بشكل مجمل ، بلغت خلال الفترة (٨٠ - ١٩٨٥) ما مجموعه (٧٥٦) مليون دولار6 واستخدام الوسط الحسابي يكون معدل الانفاق السنوي لهذه المؤسسة نحو (١٢٦) مليون دولار .

سابعا : تحويلات السوق الاوروبية المشتركة (EEC)
The European Economic Community

قامت السوق الاوروبية المشتركة بتقديم مساعدات تنموية للارض المحتلة في نهاية عقد السبعينات من خلال التوقيع على بروتوكلين مع الاردن يغطي الاول الفترة (٧٦ - ١٩٨١) ويغطي الثاني الفترة (٨٤ - ١٩٨٦) بكلفة اجمالية تقدر بـ (١٥٣) مليون دولار . حيث ان البروتوكول الاول يركز على مجالات التعليم والتدريب لطلاب الضفة والقطاع ومشروع دعم المناطق الريفية الصغيرة اما البروتوكول الثاني فيشتمل على مشروع دعم الصناعات الصغيرة ولا يزال المشروع في بدايته (٢) .

من هنا يتضح لنا ان حجم مساعدات دول السوق الاوروبية المشتركة للاراضي المحتلة قليلة القليلة القليلة يبرز ذلك بشكل اوضح اذا ما نظرنا الى الجدول رقم (١٣) الذي يظهر لنا ان معدل الانفاق السنوي لا يتعدى (١٧) مليون دولار .

يتضح مما تقدم ان اجمالي المساعدات المقدمة من المؤسسات الامريكية (US.PVO) ومنظمة (UNDP) والسوق الاوروبية المشتركة (EEC) هامشية ولا تكاد تذكر حيث ان متوسط نسبتها من اجمالي النفقات لداخل الارض المحتلة خلال الفترة (٧٦ - ١٩٨٥) لا تتجاوز (٣,٥ %) واذا ما قورنت بشكل اجمالي بمساعدات الاونروا الكلية خلال نفس الفترة (٧٦ - ١٩٨٥) فانها لا تشكل اكثر من ٩% منها .

(١) حول المشروعات التي نفذت من قبل (UNDP) في الاراضي المحتلة انظر محمد بدور وعيسى ابراهيم ،

مصدر سابق جدول رقم (٤ : ٣) ص ١٤٦

(٢) محمد بدور وعيسى ابراهيم - مصدر سابق - ص ١٦٤ .

٤٣ التدفقات الخارجة من الارض المحتملة

يشير الجدول رقم (١٢) الى ان هناك تدفقات من الارض المحتملة للخارج بلغت عام ١٩٦٩ ما قيمته (١٩٩) مليون دولار تزايدت بعدها الى ان وصلت الى (٦٠) مليون دولار عام ١٩٨٥ ليبلغ مجموع هذه التدفقات خلال الفترة (٦٩ - ١٩٨٥) ما قيمته (٦٢٢٣) مليون دولار . انفقت على تعليم الطلبة من ابناء الضفة والقطاع في الخارج وبعض المماريف العلاجية وغيرها .

وبالمحملة فان صافي التدفقات الداخلة والخارجة من والى الارض المحتملة كما يوضحها الجدول السابق تشير الى وجود فائض في التدفقات للداخل في جميع سنوات الدراسة بلا استثناء حيث بلغ هذا الفائض عام ١٩٦٨ (١٧٣٦) مليون دولار تزايد بعدها الى ان وصل الى (١٠٨٨٩) مليون دولار عام ١٩٨٥ . يبلغ صافي ما تدفق لداخل الارض المحتملة من تحويلات ما مجموعه (١٦٢٦٧٣) مليون دولار ان هذا الرقم من الاهمية بمكان بحيث انه يغطي ٤٣٪ من عجز ميزان السلع المتراكم خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) واذا ما جمع الى فائض ميزان الخدمات فإنه قادر على ان يغطي عجز ميزان السلع والخدمات بواقع (١٢) مرة) وتجدر الاشارة الى ان التدفقات الداخلة والخارجة التي تضمنتها هذه الدراسة هي التدفقات الرسمية التي يمكن ان تدخل ميزان المدفوعات عند احتساب وتقدير البنود المكونة لمشكل علمي ويستند الى اساس منطقي . حيث ان هناك تحويلات تدخل للارض المحتملة عن طريق حركة الاشخاص (الزوار والمقيمين) على الجسور المفتوحة ومنطقة رفح ومطار اللد .

كما ان هناك تحويلات تخرج من الارض المحتملة عن هذا الطريق ايضا . وقد تعرضت دراسة الاحوال المألية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لهذه التحويلات مفترضة بأن الزائر الداخل للارض المحتملة يحول مبلغ (٢٥٠ دينار) بينما المقيم يحول مبلغ (١٠٠ دينار) .

اما الزائر الخارج من الارض المحتملة فانه يخرج معه مبلغ (١٠٠ دينار) لابينا المقيم يخرج مبلغ (٢٥ دينار) فقط . مستندة الى مقابلات مع عدة اشخاص كاساس في عملية التقدير ويجدر بنا ان نذكر بأن فرض ان يكون حركة الاشخاص (دخولا وخروجا) عن طريق مطار اللد مختصة بالارض المحتملة فرض قد لا يكون صحيحا . كما ان افتراض ان يخرج الزائر للارض المحتملة مبلغ مائة دينار معه عند المغادرة فرض قد يكون بعيدا عن المنطق ايضا . وذا ما سلمنا بهذه الفروض ككل (باستثناء الفرض الخاص بالتحويلات عن طريق مطار اللد) . فان حساب صافي التدفقات للارض المحتملة خلال الفترة (١٩٨٥-٧١)

جدول رقم (١٢)

تقدير لحركة الاموال عن طريق مناطق العبور للاراضى المحتلة بواسطة الاشخاص الداخلين والخارجين خلال الفترة (٧١ - ١٩٨٥) وبملايين الدولارات .

السنوات	حوالات داخلة للاراضي المحتلة عن طريق الجسور + رفح مليون دولار	حوالات خرجة من الاراضي المحتلة عن طريق الجسور + رفح مليون دولار	صافي الحوالات الداخلة والخارجة مليون دولار
١٩٧١	٨٦,٢	٢٠,٢	٥٦,٠
١٩٧٢	١٤٧,٢	٥١,٦	٩٥,٦
١٩٧٣	١٤٩,٢	٤٩,٢	١٠٠,٠
١٩٧٤	١٧٥,٣	٥٨,٧	١١٦,٦
١٩٧٥	١٧٤,٥	٥٧,٤	١١٧,١
١٩٧٦	١٧٩,٣	٥٩,٤	١١٩,٩
١٩٧٧	٢٠٠,٩	٦٥,٢	١٣٥,٧
١٩٧٨	٢٢٥,٠	٧٣,١	١٥١,٩
١٩٧٩	٢٢٥,٥	٧٣,٣	١٥٢,٢
١٩٨٠	٢٢١,٠	٧٢,٣	١٤٨,٧
١٩٨١	٢٢٢,٣	٧٣,٧	١٥٨,٦
١٩٨٢	١٨١,٣	٥٢,٤	١٢٧,٩
١٩٨٣	١٦٢,٥	٤٨,٠	١١٤,٥
١٩٨٤	١٦٥,٧	٥٠,١	١١٥,٦
١٩٨٥	١٢٨,٢	٤١,١	٩٧,٢
			١٨٠٧,٥

المصدر : احتسبت

Administered Territories statistics (Quarterly) من ١٩٧٥ - ٧١ للسنوات ١٩٧٥ - ٧١
1976 P.2

للسنوات ٧٦ - ١٩٨٢ من

Judea Samaria and Gaza Area Statistics 1984 P. 2

ولسنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ من

Judea Samaria and Gaza Area Statistics 1987 P.2

يظهر وجود تدفق للداخل بلغ مجموعة خلال الفترة المشار اليها (١٨٠٧ر٥) مليون دولار بمعنــــى ان المعدل السنوي لصافي هذه التحويلات هو دخول ما قيمته (١٢٠ر٥) مليون دولار للارض المحتلة،^٤ واذا ما جمعنا حصيللة التدفقات الداخلة والخارجة عن طريق الجسور ومنطقة رفح خلال الفترة (١٩٨٥-٧١) الى حصيللة التدفقات الداخلة والخارجة خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) والمحسوبة في هذه الدراسة^٥ فان ذلك من شأنه ان يرفع حصيللة هذا الميزان من (١٦٢٦ر٧٢) مليون دولار الى (٣٤٣٤ر٢٢) مليون دولار انظر الجدول رقم (١٣) . هنا وان كان هذا الرقم من شأنه ان يضاعف حصيللة صافي التدفقات خلال الفترة المدروسة فانه لا يمكن الاخذ به لكون ان العينة التي اخذت لا تمثل المواقع الفعلية لحركة الاشخاص على الجسور ومقدار تحويلاتهم الحقيقية .

٥.٣ صافي حركة رأس المال .

ان المعلومات المتوفرة عن العمليات الرأسمالية في المناطق المحتلة لا تظهر تفصيلات هذا الحساب بشكل نستطيع معه تحديد حركة رأس المال لدى القطاع غير النقدي بشكل دقيق ، اي حركة القروض والاستثمارات الخارجية والتي يغلب عليها طابع الاجل الطويل^٦ الا القروض المقدمة من الاردن بكفالة الحكومة الاردنية، وقروض اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة كذلك فلا توجد بيانات عن صافي حركة رأس المال لدى القطاع النقدي حيث ان النظام النقدي في المناطق المحتلة كان يتمثل في البنوك العربية التي كانت تمارس نشاطها المصرفي قبل حرب حزيران ١٩٦٧ .

اما بعدها فقد اغلقت السلطات الاسرائيلية فروع البنوك العربية ومؤسسات الاقراض التي كانت تعمل هناك بعد الاحتلال، وفتحت بدلا عنها فروعاً لبنوك اسرائيلية . الا ان المواطنين قد أحجموا عن التعامل معها ، وبقي حجم الائتمان لتلك البنوك محدودا من هنا فانه يتعسر علينا تحديد قيمة الوفر او العجز الكلي في ميزان المدفوعات ، كما تجدر الاشارة الى ان هناك عملتان قانونيتان للتداول في المناطق المحتلة هي الدينار الاردني والشيكل الاسرائيلي حيث تتم الصفقات التجارية بالشيكل الاسرائيلي^٧ اما الدينار الاردني فيستعمل في الغالب للاكتناز في ظل التخفيض المستمر للعملة الاسرائيلية ونادرا في المعاملات التجارية (١) ونتيجة لهذا الوضع فان الارقام الخاصة بحركة رأس المال لدى القطاع النقدي هي لتغطية العجز والفائض في الحساب الجاري .

(١) محمد بدور وعيسى ابراهيم - مصدر سابق - ص ٨٦ .

اما بالنسبة للقروض بكفالة الحكومة الاردنية.. فهي تقدم للمجالس البلدية والقروية في الارض المحتلة ويعتبر البنك العربي (بالدرجة الاولى) وبنك تنمية المدن والقرى (بالدرجة الثانية) اهم مصادر هذه القروض (١) . بلغت هذه الكفالات خلال الفترة (٦٧ - ١٩٨٥) ما مجموعه (١٩٥) مليون دولار . اما قروض اللجنة المشتركة فقد بلغ مجموعها خلال الفترة (٧٩ - ١٩٨٥) ما قيمته (١٠١٥) مليون دولار ليلبغ المعدل السنوي ما متوسطه (١٤٥) مليون دولار . توزعت على قطاعات الزراعة والاسكان والصناعة والكهرباء ، والمياه والنقل والمواصلات والصحة ، حيث ساهمت في بناء وتطوير عدد كبير من الهياكل الاقتصادية هناك يظهر الجدول رقم (١٣) ان صافي حركة رأس المال قد كانت متدفقة نحو الخروج من الارض المحتلة في جميع سنوات الدراسة (٦٨ - ١٩٨٥) باستثناء الاعوام (١٩٦٨ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، و ١٩٨٥) حيث تميزت هذه السنوات بارتفاع عجز ميزان السلع والخدمات بشكل كبير ، اذ ساهمت في تكوين ما نسبته ٤٢٪ من اجمالي العجز .

اما اجمالي الاموال الداخلة للارض المحتلة فقد بلغت قيمتها (٩٢٩٨) مليون دولار تميز عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ باستحواذهما على ما نسبته ٦٥٪ منها .

ان خروج رأس المال العربي من الاراضي المحتلة في معظم سنوات الدراسة والذي بلغ مجموعه ما قيمته (٦٤٣٦) مليون دولار لهو امر طبيعي ومتوقع في ظل الظروف التي تشهدها الاراضي المحتلة من وجود وضع اقتصادي غير طبيعي ترتب عليه وجود كثير من محبطات دخول رأس المال لداخل الارض المحتلة اهمها المستقبل المجهول والوضع السياسي غير المستقر، حيث يقول ميروك بنفنيستي " ان الفلسطينيين لا يحسون بالامن والطمأنينة ويعانون من فقدان الهوية والظلم ، كما ان البيئة النفسية التي تحيط بهم لا تساعد على جعلهم يخاطرون بالاستثمارات في مشاريع اقتصادية طويلة الاجل (٢) .

فاذا كان ابناء الضفة والقطاع لا يقومون باستثمار مدخراتهم داخل الارض المحتلة نتيجة هذه الظروف فكيف نريد من المستثمرين الاجانب ان يستثمروا داخل الارض المحتلة ؟ بمعنى كيف سيكون هناك تدفق لرؤوس الاموال لداخل الارض المحتلة ؟ .

من هنا فقد بلغت صافي حركة رأس المال خروج حوالي (٦٢٠٥٥) مليون دولار حرم اقتصاد الارض المحتلة من استثمارها واستقطاب استثمارات خارجية اخرى نتيجة الوضع السياسي الغامض الذي يخيم على تلك

المناطق .

(١) حول حجم القروض المقدمة لبلديات الضفة الغربية من البنك العربي وبنك تنمية المدن والقرى والجهة المستفيدة منها انظر : محمد بدور وعيسى ابراهيم - مصدر سابق - الحزولين رقم (١ : ٣) و (٢ : ٣) ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) ميروك بنفنيستي : الضفة الغربية وقطاع غزة - بيانات وحقائق اساسية . ترجمة ياسين جابر دار الشرق للطباعة والنشر - الطبعة الاولى - عمان / الاردن ١٩٨٧ ص ٤٤ .

ان الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية يبنى ، عن حقيقة غياب حكومة وطنية تتولى مهام وضع السياسات الاقتصادية لومن ضمنها السياسة التجارية الكفيلة بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وملحوظة ولما كان الاحتلال يهدف الى تحطيم الاقتصاد الفلسطيني فقد افتقر هذا الاقتصاد لمثل هذه السياسات وادواتها ، اما ما يتعلق بالسياسة التجارية ، فقد ارتسمت خطوطها العريضة من قبل طرفين متضادين في الاهداف والتطلعات وهما : -

- الجانب العربي : حيث يلعب الاردن الدور الاكبر في حياكبة بنود الموقف العربي الداعم لاقتصاد الارض المحتلة والمتمثل في تبني سياسة الجسور المفتوحة .
- الجانب الاسرائيلي : - الذي يسعى الى تعظيم مكاسبه من احتلال هذه المنطقة على حساب القطاعات الاقتصادية الوطنية .

من هنا فقد جاءت هذه السياسة على شكل مزيج غير متجانس يجمع بين ادوات سياستين متضادتين ومتباعدين ولما كان الجانب الاسرائيلي يستطيع التأثير على الاقتصاد الفلسطيني بشكل اكبر فقد عانت السياسة التجارية للارض المحتلة من غياب شركات التمدير والتأمين والتمويل ومراكز الابحاث المتخزمة بالاقتصاد الوطني بشكل عام وبقطاع التجارة الخارجية بشكل خاص .

وبالتالي يأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على الثغرات والمنافذ التي تعاني منها السياسة العربية تجاه قطاع التجارة الخارجية في الارض المحتلة في محاولة لاقتراح بعض التعديلات مع ملاحظة ان هذه التعديلات لا تمثل تحايلا على واقع هذه السياسة وانما محاولة لتخفيف حدة السياسة الاسرائيلية المفروضة على الارض المحتلة بالقوة .

لاحظنا فيما سبق ان نمط التجارة القائم بين الارض المحتلة واسرائيل لم يكن نتيجة ميكانيكا السوق التي تعمل بحرية ودون قيود، وانما كانت نتيجة سياسة الحاقية ونقول سياسة الحاقية بالرغم من ان بعض الاقتصاديين الاجانب يقولون بأن معظم القرارات الاقتصادية المتعلقة بالارض المحتلة كانت ابنة لحظتها ولم تكن ضمن خطة كبرى، مدروسة مسبقاً الا انها يمكن ان تندرج ضمن مفهوم اساسي وهو ضرورة ابقاء الجانب الاسرائيلي القوة الديناميكية الوحيدة بينما يبقى الجانب الفلسطيني في حالة من الجمود بحيث يسهل التلاعب به (١) كما ان البعض الاخر يصفون السياسة الاسرائيلية بانها سياسة تكامل بين الاقتصاديــــــــــــن الاسرائيلي والفلسطيني (٢) ايضاً هناك بعض الاقتصاديين العرب يصفون السياسة الاسرائيلية بانها سياسة دمج (٣) . ولكن ان عطية الدمج تحمل الاقتصاد الاسرائيلي اعباءاً ضخمة هو في غنى عنها لان الدمج يعني ان يمتد نظام الضمان الاجتماعي ليشمل المجال الاقتصادي في المناطق المحتلة كما هو مطبق في اسرائيل (٤) ، بالاضافة الى عدم وجود اهداف مشتركة تؤدي الى عطية الدمج .

(١) ميرون بنفينستي . مصدر سابق ص ٤٥ - ٤٦

(٢) Lerner , Abba The Economics of Efficiency and Growth Cambridge ; Ballinger 1975 .

(٣) انظر مجلة الرض : -
 اثر الاحتلال الاسرائيلي على الازعاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة (القسم الثاني) - دمشق - العدد السادس - السنة الحادية عشرة ١٩٨٢/١٣/٧ .
 انعكاسات سياسة الدمج الاقتصادية في المناطق المحتلة على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - دمشق - العدد الثاني عشر - السنة الثالثة عشرة ١٩٨٦/٣/٧ .
 سياسة الجسور المفتوحة واثارها - دمشق - العدد السابع عشر - السنة الثامنة - ١٩٨١/٥/٢١ .

(٤) يتميز نظام الضمان الاجتماعي في اسرائيل بمحدودية الضرائب وضخامة اعانات الدعم والمشاركة المباشرة في التمويل وتطوير البنية التحتية وتقديم مساعدات كبيرة في فترات الركود والتلاعب في اسعار العملات الأجنبية . انظر : - ميرون بنفينستي - مصدر سابق - ص ٢٩ .

اما الوصف الدقيق لواقع السياسة الاسرائيلية تجاه الارض المحتلة فهو جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الاسرائيلي . والتبعية تقتضي اتخاذ كافة الاجراءات والقرارات ورسم السياسات التي تضمن تطويع الاقتصاد التابع وفقا لحاجات ومتطلبات الاقتصاد المهيمن ، لهذا فقد قامت السلطات الاسرائيلية بالسيطرة المباشرة على مختلف العمليات الانتاجية في الارض المحتلة ، كما هيمنت على حركة التجارة الخارجية بالسيطرة المباشرة ، ونحن هنا بصدد التعرض للسياسة الاسرائيلية المؤثرة على التجارة الخارجية للمناطق المحتلة بشكل خاص حيث يمكن توضيح ابعاد هذه السياسة من خلال مناقشة الاجراءات المتعلقة بطرفي التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) .

أولا التصدير والاستيراد من السوق الاسرائيلية

سهلت اسرائيل عملية انتقال المنتجات الاسرائيلية الى الاسواق العربية في الارض المحتلة دون اي قيود خصوصا وان عملية انتقال هذه المنتجات للارض العربية المحتلة لا تواجه رسوما جمركية ، بل تتمتع بانخفاض تكاليف النقل بالاضافة الى الحصول على الدينار الاردني وهو عملة صعبة بالنسبة للمصدرين الاسرائيليين . وبالمقابل فان عملية انتقال منتوجات الارض المحتلة للسوق الاسرائيلية قد واجهت اجراءات معقدة ومشددة ، حيث وضعت القيود على الكميات والنوعيات المسموح بدخولها للسوق الاسرائيلية وذلك بالقدر الذي يتناسب مع حاجة السوق الاسرائيلية ، سواء كانت هذه الحاجة من اجل الاستهلاك او من اجل تمنيع المنتجات الزراعية في المصانع هناك ، ولم تكف بذلك فحسب بل اجبرت المصانع العربية على وضع اشارات على منتوجاتها توكدها صناعتها في المناطق المحتلة (١) اما السياسة الاسرائيلية تجاه مستوردات الارض المحتلة من اسرائيل فقد حرصت على اغراق سوق الارض المحتلة بالمنتجات الاسرائيلية بحيث قامت السلطات الاسرائيلية بدعم المنتجين الاسرائيليين بحيث تتمتع منتجاتهم بوضع تنافسي قوي وشجعت على تسويق منتجاتهم داخل الارض المحتلة ، لان من شأن ذلك ان يزيد من اعتماد الضفة والقطاع على الاقتصاد الاسرائيلي بشكل اكبر كما انه يسوق جزئا ضخما من فائض منتجات هذا الاقتصاد .

(١) داني روبنشتاين - القوة الاقتصادية العربية في المناطق المحتلة تمتاز بفعالية كبير رغم البطالة الواسعة والاجراءات الحكومية المنحازة صحيفة القدس بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٦ .

تتم عملية استيراد وتصدير منتجات الارض المحتلة للاردن من خلال ما يسمى بالجسور المفتوحة الممتدة بين ضفتي نهر الاردن ويعتبر جسر اللنبي ، احد مناطق الدخول الرسمية للارض المحتلة عن طريق الاردن وذلك حسب ما جاء في قرار وزير الداخلية الاسرائيلي في ١٩٦٨/٢/٢٩ (١) لكي يشكل هذا الجسر نافذة تطل اسرائيل من خلالها على دول المنطقة العربية في الشرق لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية التوسعية سواء كان ذلك من وجهة نظر سياسية بالاحتلال العسكري للارض العربية (٢) او من وجهة نظر اقتصادية باكتساح السوق العربية بالمنتجات الاسرائيلية (٣) .

ان بقاء الجسور مفتوحة بين ضفتي نهر الاردن تعني تحرك عناصر الانتاج والسلع بين المناطق المحتلة والاردن ، ضمن حدود وسياسات كل من الاردن واسرائيل وقيودهما على حرية الحركة عبر الجسور ، ونحن هنا بحدود التعرض للسياسة الاسرائيلية على الجسور . ويمكن ان تلخص الاجراءات التي وضعتها السلطات الاسرائيلية الخاصة بعملية الاستيراد من الاردن عبر الجسور المفتوحة بالنقاط التالية (٤) :-

١ - الحصول على تصريح مسبق بعد استيفاء دفع الضرائب والمستحقات وابرار برائة الذممة من الدوائر الضريبية المتعددة .

٢ - السماح باستيراد السلع القابلة للتفتيش الأمني فقط (٥)

٣ - تحميل المستورد كافة تكاليف التحميل والتنزيل لاغراض التفتيش .

٤ - الزام المستورد عبر الجسور بدفع كافة الرسوم الجمركية المترتبة على هذه السلع اضافة الى الغرامات والضرائب على السلع الجاهزة .

(١) تضمن القرار اطلاق اسم يهودا والسامرة على الضفة الغربية واعتبار جسر اللنبي احد مناطق الدخول الرسمية الى البلاد .

انظر : - سياسة الجسور المفتوحة واثارها ، مجلة الارض ، السنة الثامنة - العدد ١٧ دمشق ١٩٨١/٥/٢١
(٢) تضمنت المذكرة التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية الى المجلس الاعلى لمؤتمر السلام في باريس ١٩١٩/٢/٣ ، اطماع اسرائيل في جنوب لبنان وجنوب سوريا والضفة الشرقية لنهر الاردن (اذ يجب ان يكون لفلسطينين مخارجها الطبيعية على النجار وسيطرتها على انهارها ومنابع مياهها ، انظر : سياسة الجسور المفتوحة واثارها - مصدر سابق - ص ٢٩ .

(٣) (ليس هناك ما يمنع من ان تصح اسرائيل مركزاً مناعياً للشرقين الادنى والوسط) . هذا ما جاء في وثيقة اعدتها ديفيد بن غوريون في ١٩٤١/١٠/١٧ وقيل انها سرقت منه في لندن واعيدت الى اسرائيل بعد ٣٠ سنة . المصدر : سياسة الجسور المفتوحة واثارها - مصدر سابق .

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية قوانين المقاطعة العربية وانعكاساتها - مصدر سابق ص ٢١ .

(٥) يتضمن هذا القرار منع ادخال كافة انواع المواد الكيماوية او المواد ذات السماكات التي تزيد عن ٦ ملم او المعبأة والمواد السائلة ، واستثنى الزيت النباتي من المواد السائلة حيث يتم تفتيشه في خزان خاص قرب الجسور .

وفي الفترة اللاحقة ، لاقت صادرات الارض المحتلة للدول الاوروبية صعوبات كبيرة من قبل اسرائيل لكسي
ترغم المنتجين في الارض المحتلة على انتاج المحاصيل والسلع التي يتطلبها الاقتصاد الاسرائيلي والمحاصيل
التي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه .

من هنا فقد رأينا ان التجارة الخارجية للارض المحتلة تخضع لمجموعة من الاجراءات والقيود التي
وضعتها اسرائيل هادفة من وراء ذلك الى تحقيق مكاسب كبيرة لاقتصادها وابعاد اية خطورة تنافسية على
منتجاتها (خصوصا الزراعية منها) .

ويشكل الاردن ردة الفعل للسياسة الاسرائيلية من خلال الاجراءات التي وضعها بالنسبة لعملية الاستيراد
والتصدير للارض المحتلة الهادفة الى تقليل الاثار السلبية للاجراءات الاسرائيلية ، واعطاء دفعة
تنموية لهذا الاقتصاد ليستطيع من خلالها الصمود ويدراً عن نفسه خطراً ماحقاً .

٣-٤ سياسة الجسور المفتوحة والاجراءات الاردنية واثارها ————

تعتبر الجسور الممتدة بين ضفتي نهر الاردن بوابة الارض المحتلة لدخول السوق العربية سواء ،
كان ذلك بالنسبة للاستيراد او التصدير ، فقد تبنت الحكومة الاردنية سياسة الجسور المفتوحة
عندما اعلنت في النصف الثاني من كانون اول عام ١٩٦٧ قراراً ينص على تبني سياسة الجسور المفتوحة
بشكل رسمي .

ان تبني سياسة الجسور المفتوحة من قبل اسرائيل والاردن قد كان منطلقاً من اهداف مختلفة ومتضادة ،
اذ ان اجراءات وسياسات كل واحد منهما جاءت انعكاساً وبرمجة عملية لهذه الاهداف . وقبل التعرض
لطريقة التعامل مع الجسور نستعرض الاهداف المتوخاه .

أولاً : هدف اسرائيل من بقاء الجسور مفتوحة

يظن البعض لاول وهلة بان هدف اسرائيل من بقاء الجسور مفتوحة هو تحقيق الجانب الامني فقط
والذي يضمن ضبط حدة الغليان الداخلي للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة ، بحيث يتم ايجاد ثغرة في
جدار الاحتلال العسكري للمناطق المحتلة ليستطيع الفلسطينيون ان ينفذوا منها اذا ما اشتدت عليهم
سطوة الاحتلال ، الا ان التركيز على نص القانون الموضوع من قبل اسرائيل تجاه الجسور المفتوحة يشير
الى ان هناك هدفاً آخر اضافة الى الجانب الامني الا وهو الجانب الاقتصادي .

فلو ان اسرائيل هدفت من بقاء الجسور مفتوحة الجانب الامني فقط لكانت سياستها تجاه هذه الجسور تقتصر على مراقبة الاشخاص والسلع الحربية ، ولكن النظرة الاسرائيلية تجاوزت ذلك الى ايجاد صمام امان للاقتصاد الاسرائيلي حيث تستطيع من خلال اجراءاتها المختلفة ان تجعل الجسور محور ضبط لواقع الاقتصاد الفلسطيني بحيث لا يشكل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي وان لا يصل الى حالة عالية من المنافسة لقد هدفت اسرائيل من بقاء الجسور مفتوحة ، ادارة المناطق المحتلة باقل تكلفة ممكنة ، فقد سمحت بتصدير جزء من منتجات الارض المحتلة بحيث لا يصل الاقتصاد الفلسطيني الى كساد كامل ، كما سمحت بالاستيراد ودخول الاموال العربية ولكن بالقدر الذي لا يقيم تنمية اقتصادية فاعلة وخصوصا في القطر الصناعي ، فاسرائيل تخشى ان ينمو هذا القطاع ويشكل مركزا تنافسيا قويا لمنتجاتها . وترمي اسرائيل كذلك الى هدف آخر يتمثل في توسيع خرق جدار المقاطعة العربية وانزاق السوق العربية بالمنتجات الاسرائيلية اذا ما اعطيت فرصة لذلك .

ثانيا : هدف الاردن من بققاء الجسور مفتوحة .

تبنت الحكومة الاردنية سياسة الجسور المفتوحة في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ وذلك دعما لعمود الامل في الارض المحتلة ولتتمكن الاموال العربية من الوصول الى ابناء الضفة والقطاع ورفدهم بالخبرة والمشورة الفنية واستقبال فائض منتجاتهم كي لا يقعوا فريسة للاحتلال . ولما كانت الدول العربية تدرك خطر دخول المنتجات الاسرائيلية للاسواق العربية فقد ادهم تبني الاردن لسياسة الجسور المفتوحة الى انقسام الدول العربية بين مؤيد ومعارض ، وبقي الحال على ما هو عليه الى ان تم الاتفاق بالاعلانية على دخول المنتجات الصناعية والزراعية من المناطق المحتلة الى الدول العربية بموجب توصية مكتب المفظة العربية في مؤتمر الثاني والاربعين عام ١٩٧٩ . كما اتخذ مجلس الجامعة العربية المنعقد في تونس عام ١٩٨٠ قرارا بالموافقة على التوصية سابقة الذكر (١) اما الشكل التطبيقي للمقاطعة العربية فقد اخذ حيزه بعد عام ١٩٤٨ ، عندما انشأت الدول العربية اجهزة المقاطعة وسنت قوانين خاصة بها ، الا انها تركت ثغرة كبيرة في جدار المقاطعة باهمالها التعبئة الشعبية لها .

(١) محمد عميرة وآخرون ، احتمالات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الضفة الشرقية والمناطق المحتلة

واعطائها الطابع الرسمي من خلال انشاء مكاتب صغيرة وفرعية للمقاطعة ضمن اجهزة الدولة في كل قطر عربي (١)

ونتيجة لذلك فقد ظهرت حالات عديدة من الهخالفات واساليب التحايل قامت بها الشركات الاجنبية بالتعاون مع وكلائها في الدول العربية وللحد من اتساع هذه الثغرة في المقاطعة فقد جرت اكثر من محاولة لتطوير مبادئ المقاطعة وإحكامها (٢) ، وبالرغم من ضعف جدار المقاطعة العربية لاسرائيل الا انه استطاع ان يضع حدا لاهداف اسرائيل في السيطرة على دول المنطقة العربية، وما يوءكد ذلك بصورة قطعية اشتراط إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل في جميع مشروعات السلام مع الدول العربية (٣) وخلاصة القول هذا فاننا يمكن ان نلخص هدف الاردن مد تبني سياسة الجسور المفتوحة والتي تبلورت في شكل الاجراءات المحددة لحركة الاشخاص والاموال والسلع عبر الجسور بالنقطة التالية :-

- ٠١ دعم المناطق المحتلة ودعم الامل هناك بالدرجة الأولى .
 - ٠٢ سد بعض احتياجات الاردن من منتجات الارض المحتلة التي تتمتع بجودة مرتفعة وكلفة قليلة نظرا لوفرة الانتاج وقرب السوق .
 - ٠٣ تنفيذ احكام المقاطعة العربية لاسرائيل .
- لقد كانت هذه الاهداف هي المنارة التي ارتسمت في ضوئها الاجراءات الاردنية التي تحدد حركة السلع على الجسور المفتوحة وقبل ان تأتي الى مرحلة تقييم هذه الاجراءات فلنستعرضها أولا :

-
- (١) يرجع تاريخ المقاطعة العربية الى ثورة ١٩٣٦ فقد بدأت على المستوى الشعبي ردا على محاولات الاستيطان الصهيوني في فلسطين ثم امتدت الى المستوى الرسمي في اطار جامعة الدول العربية بعد تأسيسها فقد قرر مجلس جامعة الدول العربية في ١٢/٢/١٩٤٥ مقاطعة المنتجات والممنوعات اليهودية في فلسطين .
انظر : فواء بسيسو ، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي دائرة الابحاث والدراسات ، البنك المركزي . الطبعة الاولى ١٩٧١ عمان - ص ١ ، ٢ .
 - (٢) كانت اخر محاولات تجديد تطبيقات المقاطعة وتطويرها ١٩٨٧ اذ اتخذ المؤتمر السابع والخمسون لمقاطعة اسرائيل في دمشق ١٥ - ٢٢/٨/١٩٨٧ توصية (بتشكيل لجنة فنية من السادة مدراء المكاتب الاقليمية المكتب الرئيس لمقاطعة اسرائيل من اجل النظر في جميع المبادئ العامة وابسداء مقترحات بشأن ما ترى انه يحتاج الى تعديل منها) .
انظر : منظمة التحرير الفلسطينية ، قوانين المقاطعة العربية وانعكاساتها على اقتصاد الاراضي المحتلة - مصدر سابق ص - ١١ .
 - (٣) منظمة التحرير الفلسطينية - مصدر سابق - ص ١٣ .

ثالثا : الاجراءات الاردنية المطبقة على الجسور المفتوحة .

يمكننا ان نلخص اجراءات تسويق منتجات الاراضي المحتلة الزراعية والصناعية في الاردن على

النحو التالي (١)

٠١ . بالنسبة للمنتجات الزراعية

حددت الاجراءات الاردنية الكميات المسموح بتسويقها من انتاج المساحات المزروعة في الضفة الغربية بنسبة تبلغ في المتوسط ٥٠٪ من اجمالي انتاج هذه المساحات والتي تم تقديرها من قبل المعتمدين الزراعيين وهم موظفون تابعون لوزارة الزراعة الاردنية قبل عام ١٩٦٧ الذين يقومون بعمل تقديرات سنوية ضمن جداول تبين المساحات المزروعة و انتاجيتها المتوقعة ويستند على هذه الجداول في اصدار تصاريح من وزارة الزراعة في عمان مدتها اسبوعان يسمح بموجبها تسويق الكمية المسموح بها من انتاج كل مزارع خلال مدة التصريح شريطة الحصول على شهادة منشأ صادرة عن غرفة التجارة ومصدقة من المعتمد الزراعي للجمعية الزراعية في منطقة الانتاج. وخلال فترة النضوج المسموح خلالها ادخال المنتجات الزراعية المعلنة عنها في وقت سابق ، كما تشترط التعليمات عدم السماح بنقل بعض انواع المنتجات التي يقلل اجمالي المساحات المزروعة منها عن خمسمائة دونم ومنعت كذلك مواردا ادخال الخيار وحددت كميات البندورة المسموح نقلها عبر الجسور من الضفة الغربية بكميات ضئيلة نسبيا .

اما بالنسبة لمنتجات قطاع غزة فقد سمحت الاجراءات بمرور (ترانزيت) كمية سنوية من الحمضيات عبر الجسور يسمح بتسويق كمية منها في الاردن وذلك تبعا لحاجة السوق وحسب الكميات الصتجة في الضفتين على ان لا تزيد هذه الكميات الاجمالية المنقولة عن مائة وخمسين الف طن سنويا وكذلك تسمح الاجراءات بنقل كمية من الجوافة والبلح وذلك اعتمادا على تقديرات الهيئة الخيرية لمساعدة ابناء غزة وبشهادة شحن ممدقة من هذه الهيئة ومادرة عن غرفة التجارة الفلسطينية اضافة الى الحصول على تصاريح مسبقة من وزارة الزراعة الاردنية .

٠٢ . بالنسبة للمنتجات الصناعية

تتلخص الاجراءات الاردنية المطبقة على تنظيم نقل الانتاج الصناعي من الاراضي المحتلة الى الاردن

(الدول العربية) بما يلي : (٢)

(١) المصدر السابق - ص ٢٦ .

(٢) المصدر السابق - ص ٣٠ .

- ٠١ يسمح للمصانع المرخصة قبل عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية فقط بإدخال جزء من انتاجها الى الضفة الشرقية شريطة ان يتم نقل المواد الاولية اللازمة للتمنيع من الضفة الشرقية مسبقا واعادة ما لا يتجاوز ٦٥٪ من ناتج عملية التميع ضمن معادلة تمنيعية موضوعة لكل صناعة .
 - ٠٢ يشترط الحصول على تصريح مسبق لعملية نقل المواد الاولية للمصانع في الضفة الغربية منس الجهات الرسمية في عمان ، ويشترط كذلك الحصول على تصريح لادخال ناتج تصنيع المواد الاولية المنقولة ، وتبلغ مدة التصريح في كلتا الحالتين شهر قابل للتمديد شهرا آخر .
 - ٠٣ يسمح بترخيص المصانع التي اقيمت بعد عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية اذ تم ادخال الآلات وموادها الاولية عبر الجسور بعد التأكد من مصادر تمويل هذه الصناعات ، وقد عدل القرار في عام ١٩٧٩ بترخيص المصانع القائمة في الضفة الغربية شريطة ان تكون قد انشئت قبل عام ١٩٧٩ .
 - ٠٤ يمنع الاتجار بعدد من السلع كالجلود والنحاس وبعض المواد الغذائية .
- ان سياسة الجسور المفتوحة التي استعرضنا خطوطها العامة بشكل موجز قد احدثت اثارا ايجابية وسلبية على اقتصاد الارض المحتلة (١) ، كما شكلت معان وابعادا للجانب الاسرائيلي ومعان وابعادا اخرى للجانب العربي ايضا (٢) ، الا ان السياسة الاردنية المتعلقة بالجسور المفتوحة يمكن ان تورد عليها بعض الملاحظات ضمن محاولة لتقييمها .

رابعا : تقييم الاجراءات الاردنية المطبقة على الجسور المفتوحة .

تتم عملية تقييم اى سياسة معينة من خلال قياس قدرة الاجراءات المنبثقة عن هذه السياسة في تحقيق الاهداف المتوخاه من تنفيذها .

وفي معرض حديثنا عن تقييم الاجراءات الاردنية على الجسور المفتوحة سبق لنا ان قلنا ان الهدف الاساسي لتبني سياسة الجسور المفتوحة هو دعم الصمود وبالتالي فان تقييم هذه الاجراءات سيخضع للمعيار التالي :-

الى اى مدى يخدم هذا الاجراء قضية دعم الصمود ؟ وما هو الاجراء الافضل من ذلك ؟ ولكن بشرط الا يلحق هذا الاجراء اى ضرر لاي طمسرف عربي .

- (١) انظر سياسة الجسور المفتوحة واثارها - مصدر سابق - صص ٢٢ - ٢٥ .
- (٢) انظر : فواد حمدي بيسوي، الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصمود والتزامات المقاطعة العربية لاسرائيل ، شؤون عربية عدد ٤٢ - حزيران ١٩٨٥ .

التي انشئت بعد عام ١٩٧٩ فقد دمغت بالطابع الاسرائيلي وبالتالي فهي مخرومة من تسويق منتجاتها خارج الارض المحتلة .

بد ان شرط ادخال المواد الاولية اللازمة للتصنيع من الضفة الشرقية يبطي سير العملية الانتاجية ويعقدها ، كما انه يحمل المنتج تكاليف باهظة (تكاليف نقل ، تكاليف تفتيش ، جمارك ، ضرائب اختلاف منشأ ، وسلامة الجليل الخ) .

عدا عن ان بعض المواد الاولية قد تتلف نتيجة اجراءات التفتيش المشددة ، مما يدفع بالمنتج السسى الاستغناء عن هذه المواد بالكامل وتحمل خسارتها والاستعاضة عنها بمواد اولية من اسرائيل . كما ان الاجراءات الاسرائيلية الي تحدد نوعية المواد الاولية المسموح بدخولها للضفة الغربية تؤدى الي محدودية اصناف المنتجات التي يمكن تصديرها في حين ان بقية الصناعات الاخرى تقتصر على السوق المحلي (١) ولعلنا نتساءل هنا :-

ما هي المكاسب التي يحظى بها الاقتصاد الاسرائيلي اذا ما تم استيراد المواد الاولية منه ؟ فان كانت هذه المكاسب ثمن المادة الاولية فلماذا لا يقارن ذلك مع قيمة الجمارك والرسوم والضرائب الاخرى التي تأخذها اسرائيل على البضائع المستوردة عن طريق الجسور المفتوحة . ان هذا الامر يدعونا الي اعادة دراسة الشروط التي وضعها الاردن لدخول منتجات الضفة والقطاع اليه وتوخي تقليل المكاسب التي يمكن ان يحظى بها الاقتصاد الاسرائيلي جراء هيمنته على حركة التجارة الخارجية للمناطق المحتلة . كما ان اهمية اعادة مياغة هذه الشروط تتأني من خلال تعظيم المكاسب التي يجنيها المنتجون في الارض المحتلة ، والمتمثلة في تخفيف الاعباء المالية والادارية الملقاة على عاتقهم كما انها تتمثل ايضا في اعادة توجيه الاقتصاد الفلسطيني نحو الانتاج الذي يتمتع فيه بميزة نسبية وامكانية الحصول من خلاله على وفورات الحجم الكبير .

(١) تعتمد المناطق المحتلة بصورة نسبية على اسرائيل لتزويدها بالمواد الخام حيث ان ٥٦٪ من الوحدات الصناعية في الضفة الغربية تستعمل مواد مستوردة عن طريق الاردن بينما نجد ان ٤١٪ من الوحدات الصناعية في الضفة تستعمل مواد محلية اما في القطاع فان ٩٨٪ من المصانع تعتمد على اسرائيل كمصدر رئيس للمواد الخام او كوسيط لاستيراد المواد الخام من الخارج المصدر :- بكر ابو كشك ، الصناعة العربية في المناطق المحتلة بحث طرح للنقاش في مؤتمر التنمية من اجل الصمود ونشر في كتاب الملتقي الفكري العربي - القدس - تشرين ثاني ١٩٨٣ .

ان الملاحظات السابقة الذكراً قد اخذت بعين الاعتبار احد اطراف المعادلة المتوازنة وهو دعم المسود
ولكن ماذا عن الطرف الاخر ؟ ماذا عن عدم الانرار بمعالج المنتجين في الضفة الشرقية ؟
ليس من المعقول ان يستوعب الاردن بمفرده الفائض الكلي لمنتجات الارض المحتلة ولكن لو تم انشاء
مركز تسويق عربي لمنتجات الارض المحتلة (١) في الاردن يتولى عملية استقبال الفائض بالكامل ويقوم بسد
احتياجات الاردن بالدرجة الاولى كون ان الهياكل الانتاجية في الضفتين تتخذ صورة تكاملية - الى حد ما -
بالرغم من نمو القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية بشكل منفصل منذ اكثر من عشرين عاما .
اما ما يتبقى لدى هذا المركز من فائض ، فيتم توزيعه على الدول العربية بشكل الزامي خموسا وان هذا
الفائض لا يشكل الا نسبة ضئيلة من مستوردات العالم العربي .

(١) انظر :-

منظمة التحرير الفلسطينية ؛ جدوى انشاء مركز تسويق عربي لمنتجات الارض المحتلة . دراسة غير منشورة.

- عمان الاردن - ايلول ١٩٨٢ .

بعض الصادرات الزراعية والصناعية للاردن عام ١٩٨٥

بملايين الدولارات

ايضا

القيمة بالمليون دولار	نسبتها الى المجموع الكلي للمصادرات من السلسلة
٧٨٣	%٦٢
٢٤٢	%٨٤
٠٧	%٩٠ *
١٨٤	%٩٠ *

يشير الجدول السابق الى اهمية الجسور المفتوحة بالنسبة لتجارة الارض المحتلة الخارجية ، كما يشير الى اهمية السلع الزراعية في المصادرات الكلية والمالعة اذ %٦٢ حيث يمكننا من هذه النسبة ان نستنتج نقطتين هامتين :-

** تم تقدير هاتين النسبتين وذلك على اساس ان ما ينتج من هذه السلع هي لتلبية حاجة السوق المحلي وما يصدر عبر الجسور المفتوحة حيث ان المصادرات من هذه السلع تجد معوقات كثيرة (ان لم تكن ممنوعة) في الدخول للسوق الاسرائيلية خصوصا وان هناك صناعة اسرائيلية مشابهة كما ان المصادرات عبر الموانئ والمطارات تتركز حول المصادرات الزراعية حيث تشكل الحمضيات ما يزيد على %٨٠ من هذه المصادرات .

ظهرت قيمة المصادرات من زيت زيتون عام ١٩٨٥ متدنية وذلك لكون ان محصول الزيتون يتذبذب بشكل متفاوت بين سنة واخرى . حيث بلغت قيمة المصادرات للاردن من زيت الزيتون عام ١٩٨٤ ما قيمته (٢٧) مليون دولار بينما كانت عام ١٩٨٣ (١٣٦) مليون دولار وعام ١٩٨٢ ما قيمته (٢٢١) مليون دولار وهكذا

المصدر : Judea Samaria and Gaza Area Statistics (Quarterly) Various volumes

١- المشكلة التسويقية التي تعاني منها منتجات الارض المحتلة حيث تعتبر الجسور المفتوحة المنفذ التسويقي الرئيس لتجارة الارض المحتلة الخارجية ، وقد سبق ان تعرضنا الى القيود المفروضة على حجم المستوردات من السلع عبر الجسور .

٢- ضرورة تسهيل عملية دخول منتجات الارض المحتلة عبر الجسور المفتوحة خصوصا وان هذه المنتجات تتركز حول المنتجات الزراعية (سريعة العطب) وقد سبق ان اشرنا الى تعقيدات اجراءات مرور السلع عبر الجسور .

ان الالتزام العربي بفائض منتجات الارض المحتلة (١) يأتي ضمن دور هادف وبناء تجاه القضية الفلسطينية ، هذا الدور الواضح الذي يتخذ منحاً جديداً وتوجهاً سليماً ضمن نظرة شمولية اكثر وبعد اعظم ، وحتى تكون هذه النظرة كما وصفناها فلا بد ان تركز على صورة واضحة وجليّة لواقع المقاطعة العربية : -

ان الواقع الفعلي لاجهزة المقاطعة الموجودة في بعض الدول العربية يبيننا ان عملية اختراق المنتجات الاسرائيلية للأسواق العربية امر سهل وخصوصاً وان هناك بعض الدول العربية لم تنشيء حتى الان مكاتب للمقاطعة لديها، ولم تصدر قانوناً للمقاطعة كدول المغرب العربي (٢) .

(١) بلغت قيمة الواردات الزراعية للوطن العربي عام ١٩٨٥ ما قيمته (٢٤ر٣٣) مليار دولار في حين بلغت الواردات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٤٤١٧ مليون دولار في نفس العام . اما قيمة واردات الجزائر من الالبان عام ١٩٨٥ فتقدر بنحو (٣٨١) مليون دولار شكلت ما نسبته ٢١٪ من واردات الوطن العربي في ذلك العام ، وكذلك فان قمية واردات السعودية من الالبان قد بلغت (٢٨٩) مليون دولار شكلت نسبة ١٧٪ اما واردات مصر من الالبان فبلغت نحو (٢٥٢) مليون دولار شكلت نسبة ١٤٪ .

المصدر : -

الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات اخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧ ص ١٦٤ .

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية ، قوانين المقاطعة العربية وانعكاساتها على اقتصاد الاراضي المحتلة مصدر سابق - ص ١٢ .

كما ان عملية اختراق المنتوجات الاسرائيلية للاسواق العربية لا تتم عن طريق الجسور المفتوحة - الى حد ما - وانما تتم عن طريق الشركات الاجنبية في امريكا واوربا التي تصدر الى الدول العربية بشهادة اعتمناً مزورة . من هنا فان يمكن القول بأن عدم الارتياح العربي - بعض الدول - للاستيراد من الارض المحتلة عبر الجسور المفتوحة امر لا ميسر له . هذا بالاضافة الى ان تكلفة استيراد الدول العربية عن طريق الجسور المفتوحة اقل من تكلفة الاستيراد عن طريق الشركات الامريكية والاروبية .

٤ - ٤ السوق الأوروبية المشتركة وتجارة المناطق المحتلّة (المفاوضات مع السوق) :

تطلق لفظة " المجموعة الأوروبية " على مجموعة الدول الاعضاء في السوق الأوروبية المشتركة والتي تأسست عندما قامت ست دول اوروبية غربية هي : المانيا الغربية ، ايطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، لوكسمبورغ وهولندا بالتوقيع على ما يعرف باتفاقية روما في عام ١٩٥٧ والتي تنص على حق كافة الدول الأوروبية في الانضمام لعضوية المجموعة ، ذلك بعد الموافقة الجماعية للدول الاعضاء بهذا الخصوص ففي عام ١٩٧٢ انضمت لعضوية السوق دول اخرى هي : - ايرلندا ، بريطانيا ، الدنمارك كما انضمت اليونان رسميا في مطلع عام ١٩٨١ وانضمت ايضا كل من البرتغال واسبانيا في بداية عام ١٩٨٦ ، لتضاعف عضوية تلك المجموعة الاقتصادية الأوروبية من ست دول الى اثنتي عشرة دولة (١)

ترتبط دول السوق الأوروبية المشتركة مع كافة دول البحر المتوسط (عدا البانيا وليبيا) باتفاقيات تعاون اقتصادية تجارية في معظمها ، وذلك في اطار السياسة الاقتصادية الشاملة والمتوازنة التي تبنتها في نهاية عام ١٩٧٢ ، الداعية الى اعفاء صادرات دول البحر المتوسط الصناعية من الرسوم الجمركية ومنح الصادرات الزراعية تنزيلات جمركية تتراوح ما بين ٤٠ - ٨٥٪ بخصوص بعض المنتجات الزراعية كالحمضيات مثلا (٢) ، لقد كانت اولى تلك الاتفاقيات الاقتصادية من نصيب اسرائيل في حزيران ١٩٧٥ ثم تلا ذلك سلسلة من اتفاقيات مشابهة مع كل من مالطة وقبرص والجزائر والمغرب وتونس ومصر ولبنان وسوريا والاردن . اما بخصوص الاراضي المحتلة فقد استثنيت من سياسة البحر المتوسط لدول السوق الأوروبية المشتركة اذ ان تطبيق الاتفاقية الأوروبية الاسرائيلية على المناطق المحتلة يعتبر بمثابة الاعتراف بالاحتلال ذاته ، كما انه لم يكن من الممكن ايضا من الناحية العملية تطبيق الاتفاقية الأوروبية الاردنية على الضفة والقطاع في ظل الاحتلال الفعلي الاسرائيلي .

تنبهت دول السوق الأوروبية المشتركة لموقفها التمييزي بحق الارض المحتلة نتيجة الظروف السياسية السائدة ، فما كان يوسعها سوى ان تعبر عن استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية للاجئين الفلسطينيين عن طريق منظمات دولية ، ثم نمت وتوسعت هذه المساعدات عقب بيان البندقية عام ١٩٨٠ ، والذي ينص بعبارة صريحة على اعتراف دول السوق الأوروبية المشتركة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والتي

(١) نايف ابو خلف ، " المجموعة الأوروبية والاراضي المحتلة " ، صحيفة القدس ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ .

(٢) نايف ابو خلف ، - مصدر سابق - .

ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام (١) وفي ٢٧ تشرين الاول " اكتوبر " ١٩٨٦ اتخذت دول السوق الأوروبية المشتركة ضمن مبادراتها المنعقدة في التاريخ المذكور والداعية الى تقديم مساعدة مالية للسكان العرب في الارض المحتلة يتراوح حجمها بين ٣٥ - ٤ مليون دولار سنويا والى منحهم نظاما تجاريا بصفة فردية وقرارا يقضي بمنح صادرات الضفة والقطاع الى اسواق المجموعة الأوروبية تسهيلات جمركية خاصة ، اسوة بالمنتجات الاسرائيلية والاردنية ومنتجات بقية دول البحر المتوسط. (٢) الا انها تشترط تزويد المنتجات بشهادات منشأ تثبت نشأة السلع في الاراضي المحتلة بحيث تكون هذه الشهادة موقعة من قبل وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية (٣) .

وهنا تكن العقبة الاساسية ، اذ ان اسرائيل تشترط لموافقتها على تصدير هذه المنتجات مرورها بقنوات التسويق الاسرائيلية والتي تسيطر عليها مؤسسة (جريكو) للتأكد من مطابقتها للمواصفات الموضوعة من اجل المحافظة على نوعية المنتجات المصدرة من اسرائيل اذ ان تصدير منتجات ذات نوعية متدنية من شأنه ان يودي الى خسارة المنتجات الاسرائيلية جزوا مسن اسواقها ، والثقة التي حملت عليها في الخارج ، والتي تحرص عليها اسرائيل كل الحرص .

(١) بلغت حجم المساعدات التي قدمتها السوق الأوروبية للفلسطينيين في الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٢

ما يقرب من ٤ ملايين دولار صرف اكثر من نصفه في عام ١٩٨١ ، ثم نمت هذه المساعدات لتبلغ ٣٥ مليون دولار عام ١٩٨٤ ادرجت في ميزانية السوق للعام نفسه المصدر : علاقات تجارية ذات صيغة سياسية " السوق الأوروبية المشتركة والاراضي المحتلة " صحيفة النهار ، ٨٧/١٠/١ .

(٢) دخل هذا القرار حيز التنفيذ اعتبارا من ١٩٨٧/١/١ وكانت ردة الفعل الاسرائيلية ان اتخذت سلطات الاحتلال اجراءات لزيادة رسوم الترانزيت وفرض بعض الضرائب الاخرى انظر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات اخرى ؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧ صص ٢٢٠ - ٢٢١

(٣) علاقات تجارية ذات صيغة سياسية - مصدر سابق .

اما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية للارض المحتلة فان عدد السلع التي تستطيع ان تنافس المنتجات الصناعية الاسرائيلية فمحدود وقليل حتما . وذلك لتدني النوعية نتيجة ضعف وتخلف القاعدة الانتاجية في الارض المحتلة ، الامر الذي يفسر قلة اهتمام اسرائيل بمصادر الارض المحتلة الصناعية مقارنة بمصادرها الزراعية (١) .

ان مشكلة تصدير منتجات الضفة والقطاع الى دول العالم الخارجي تبدو بارزة المعالم من خلال محدودية المنافذ التي يمكن ان تنفذ منه هذه المنتجات الى الخارج والمتتمثلة بجسر الملك حسين باتجاه الاردن وهي طريق طويلة قد تؤدي الى اتلاف المحاصيل ، او مينا، حيفا في اسرائيل ، وقد اعلنت اسرائيل على لسان سفيرها في بروكسل عقب اجراءات دول السوق الاوروبية المشتركة الاخير قائلا وبلهجة حادة " اذا ما مروا بحيفا ، فانهم يمرون عن طريقنا" (٢) לנוء كد على اهمية موقعها من قرارات السوق الاوروبية المشتركة بشأن الارض المحتلة وانها سيدة الموقف .

تبقى الورقة الراحبة التي يمكن ان يطرحها العرب ككل على مائدة المفاوضات مع السوق الاوروبية المشتركة هي ضرورة الاعتراف بشهادات المنشأ الصادرة عن الغرف التجارية في الاراضي المحتلة دون المرور بوزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية من جهة وضرورة ضغط دول السوق الاوروبية المشتركة على اسرائيل من خلال بروتوكولات التبادل التجاري من جهة اخرى لاجبارها على ان تكون اكثر ليونة واقل تملبا وعنصرية ؛ خصوصا وان قيام علاقات تجارية بين الاراضي المحتلة ودول السوق الاوروبية المشتركة على مستوى واسع النطاق من شأنه ان يكسب الارض المحتلة نتائج طيبة ضمن الامكانيات التالية (٣) :-

- ١ . حصول الاراضي المحتلة على المواد الخام والسلع نصف المصنعة والسلع الاستثمارية .
- ٢ . استيعاب دول السوق للمصادر السلعية من الاراضي المحتلة وحل مشكلة التسويق .
- ٣ . تقديم المساعدات المالية الى اقتصاد الاراضي المحتلة عن طريق بروتوكولات اضافية .
- ٤ . امكانية تدفق رأس المال الاوروبي للارض المحتلة من اجل الاستثمار بعد ان زالت اهم العقبات امام القطاعات الاقتصادية وهي مشكلة التسويق .

(١) اهمية السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة لاقتصاد الارض المحتلة ، صحيفة القدس ١٩٨٧/٣/٥ .

(٢) علاقات تجاريقذات صبغةسياسية - مصدر سابق .

(٣) اهمية السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة لاقتصاد الاراضي المحتلة - مصدر سابق .

اثر الانتفاضة على التجارة الخارجية للمناطق المحتلة

انفجرت الانتفاضة الشعبية المباركة في الارض المحتلة بعد صلاة فجر يوم الثلاثاء ١٩٨٧/١٢/٨ من مسجد جباليا في قطاع غزة ، حيث احتشد الالاف من اهالي غزة الفاضلين للتعبير عن استنكارهم واحتجاجهم على الطريقة الوحشية التي اسفرت عن استشهاد عدد من ابناء غزة ، بعد ان دهمتهم سيارة نقل صهيونية في اليوم السابق ١٩٨٧/١٢/٧ ، ولم يلبث ان انضم لمظاهرة مسجد جباليا الالاف من الطلاب الذين احتشدوا في الجامعة الاسلامية في غزة معلنين بدء انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الصهاينة المحتلين (١) ، ولم تقتصر الانتفاضة الفلسطينية على رمي الجنود بالحجارة و حرق الاطارات و مناجمة السيارات العسكرية الخ بل امتدت لتشمل حرمان الاقتصاد الاسرائيلي من كافة الفوائد التي يجنيها من الارض المحتلة من خلال علاقاته الاقتصادية معها او ما يسمى بالانتفاضة الاقتصادية " .

فقد تمخض عن الانتفاضة الفلسطينية مجموعة من القرارات الاقتصادية التي تهدف الى قطع علاقات الاقتصاد الفلسطيني بالاقتماد الاسرائيلي وبناء القاعدة الانتاجية الوطنية بشكل منفصل ومستقل ، الا ان السلطات الاسرائيلية ردت على هذه الخطوة (المبادرة بقرارات مضادة ، وبالتالي فإن جملة هذه القرارات قد تركت اثارا واضحة على الاقتصاد الفلسطيني ، ونحن هنا بشأن التعرض للآثار الناجمة عن الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه المراحل القليلة .

١-٥ التوجهات الاقتصادية للانتفاضة

لقد كانت الانتفاضة المباركة حدثا سياسيا هاما ولم تكن حدثا اقتصاديا محضا . ولما كانت الاحداث السياسية والاقتصادية تتشابك معا فقد تمخض عن الانتفاضة مجموعة من القرارات والاجراءات الاقتصادية بعد ان تنبعت لعظم المكاسب الذي يحظى به الكيان الصهيوني جراء استعمارة لهذه المناطق .

لقد كان الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع احتلالا مربحا من الناحية الاقتصادية ، فهو يمكن الصهاينة من استغلال المناطق المحتلة كمسوق اسير لاستيعاب فائض المنتوجات الاسرائيلية وتشغيل طاقة العمال العربية باثمان بخسقي الاقتصاد الاسرائيلي واستغلال موارد المناطق المحتلة واهمها الارض الزراعية والمياه بالاضافة الى جملة الضرائب والأتاوات المفروضة قسرا على المواطنين العرب في المناطق المحتلة

(١) زياد ابو عنيمة؛ "بل هي فلسطين الاسلامية على مر الدهور وكر العصور" مقالة نشرت في صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٨ للرد على مقالة الاستاذ فهمي هويدي ذات العنوان " فلسطين المحررة قبل فلسطين الاسلامية " في عدد سابق .

- ٤- ضرورة إبراز شهادة براءة الذمة من ضريبة الدخل والجمارك والبلديات عند الرغبة في انعام احدى المعاملات الرسمية مثل الحصول على تصريح خروج ، تجديد رخصة المهنة ، او غير ذلك من المعاملات
- ٥- اتباع ممارسات ضريبية جديدة مثل وضع الحواجز على الطرق الرئيسية ومطالبة سائقي السيارات بابراز براءة الذمة .
- ٦- عدم السماح للموظفين العاملين في الدوائر الرسمية بالاعتالة او التقاعد وشطب تقاعدهم ومكافأة نهاية الخدمة عند الاصرار على الاستقالة .
- ٧- التجاوب مع قسم من العمال الفلسطينيين الذين لم يتوقفوا عن العمل في الداخل عن طريق توفير
- ٨- امكانية المبيت في اسرائيل ورفض التجاوب مع العمال الذين يتوقفون عن العمل في ايام الاضرابات .
- ٩- اغلاق رياض الاطفال، والمدارس الخصوصية والحكومية والمعاهد العليا والجامعات في الارض المحتلة .
- ٩- تقليص الموظفين العاملين في الدوائر الرسمية وبخاصة دائرة الصحة ودائرة التربية والتعليم بحوالي ١٥٪ .

٢٢- اثر الاجراءات الاقتصادية للانتفاضة على التجارة الخارجية للارض المحتلة .

ان الاجراءات الاقتصادية للانتفاضة تمثل ضربة قاصمة لعري التشابك الاقتصادي بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي الذي نسجه الصهاينة خلال عقدين من الزمن بصورة تجعل من هذا التشابك لا يخرج عن علاقة التبعية والانقياد للمخططات الصهيونية فجاءت هذه القرارات والتدابير الاقتصادية لتشكل بدايات سياسية فلسطينية واعية لانعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز الاكتفاء الذاتي الفلسطيني .

لقدرته تركت الاجراءات الاقتصادية للانتفاضة اثار ايجابية على الاقتصاد الفلسطيني ككل كما تركت ايضا اثارا سلبية نجمت عن حرمان الاقتصاد الفلسطيني من المكاسب التي كان يحظى بها من علاقته بالاقتصاد الاسرائيلي حيث تعتبر عوائد العمل العربي في اسرائيل اهم هذه المكاسب^(١١) ونحن هنا بمدد التعرض لاثار هذه الاجراءات على التجارة الخارجية للمناطق المحتلة بشكل خاص حيث يمكننا ان نلخص هذه الاثار بالنقاط التالية :-

(١) تفيد الدراسات التربوية والاسرائيلية ان الحجم الفعلي للعمالة العربية التي استجابت لنداءات الانتفاضة بوقف العمل في اسرائيل خلال سنتي الانتفاضة تبلغ نحو ٣٠٪ من حجم العمالة العربية العاملة في اسرائيل ، ولما كانت عوائد العمل العربي في اسرائيل تشكل نحو ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٧ فان الانقطاع عن العمل قد سبب انخفاضا في قيمة الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١٠٪ كما ساهم في تكوين جيش من العمال العاطلين عن العمل بالاضافة الى انخفاض في مستوى المعيشة لهؤلاء العمال بشكل خاص ولبقية المجتمع بشكل عام ، خاصة وان جميع محاولات الاستيعاب والتعويض سوف لا تستطيع تعويض الدخل الضائع الذي نجم عن توقف هذه الفئة من العمل . انظر عاطف علاونه (

١- انخفاض الواردات من اسرائيل :

لقد استجابت جماهير الشعب الفلسطيني لنداءات الانتفاضة بمقاطعة كافة السلع الكمالية الاسرائيلية والسلع الضرورية التي يمكن ايجاد بديل لها من انتاج فلسطيني .

افادت بيانات نشرها البنك المركزي الاسرائيلي بتاريخ ١١ | ٢ | ١٩٨٩ ان واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من المنتجات والخدمات الاسرائيلية انخفضت بمقدار ٢٨٣ مليون دولار عام ١٩٨٨ مقارنة مع عسّام ١٩٨٧ ، لتبلغ ٨٦٥ مليون دولار اي بنسبة انخفاض ٣٢,٨% (١) ولما كانت واردات الارض المحتلة مسن اسرائيل تتركز حول المنتجات الصناعية فان انخفاض استيراد المناطق المحتلة من اسرائيل انعكس في تدني المبيعات في الانتاج الصناعي الاسرائيلي ، حيث تشير الدراسة الي قام بها اتحاد الغرف التجارية في شهر شباط عام ١٩٨٨ ان المبيعات الصناعية انخفضت بمقدار ١٠ - ٢٠% ترتب عليها خسارة سنوية تقدر ب ٢٠٠ مليون دولار (٢) ومما يجدر ذكره ان القطاعات الصناعية الاسرائيلية التي تضررت بشكل كبير هي تلك التي كانت تعتمد في تصريف منتجاتها على سوق الارض المحتلة بالدرجة الاولى /نذكر منها : صناعة الاسمنت والنسيج التي تراجت مبيعاتها بحوالي ٣٠% والمواد الغذائية التي تراجت مبيعاتها بنسب اقربت من ٣٠% في بعض الفروع (زيوت ، لحوم ، سجاير ، وحلويات) والمشروبات الخفيفة بحوالي ٩٠% . مما جعل الانتاج الصناعي في اسرائيل يتقلص بمقدار ٣% عام ١٩٨٨ (٣) و ٦% عام ١٩٨٩ (٤) اما الوفر الذي يحققه الميزان التجاري للارض المحتلة بسبب انخفاض الواردات هذه فيقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار (٥) سنويا .

ان انخفاض واردات الارض المحتلة الصناعية والتي تضم سلع انتاجية ومواد خام وسلع نصف مصنعة قد سببت حدوث انخفاض في الانتاج الصناعي والزراعي للعديد من المومسات في الارض المحتلة تعتمد على المواد الضرورية من السوق الاسرائيلية مثل صناعة البناء ، النسيج ، البلاستيك ، الجلود وغيرها ، انعكس ذلك في ارتفاع اسعار المنتجات المحلية .

(١) عمرو العملة " الانتفاضة مقدمات التحرر من التبعية التجارية " صامد الاقتصاد السنة الحادية عشرة - العدد ٧٨ - تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول ١٩٨٩ ص ٤٤ .

(٢) عاطف علاونة - مصدر سابق ص ٩١ .

(٣) عمرو العملة - مصدر سابق ص ٤٥ .

(٤) احمد سعد ، ماهي تاثيرات الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي " صحيفة الاتحاد : بتاريخ ١٠ / ١٢ / ٨٩

(٥) عاطف علاونة - مصدر سابق ص ٩١ .

كما ان الواردات الصناعية من اسرائيل تضم سلعا استهلاكية ايضا فان انخفاض هذه الواردات اتاح الفرصة للمؤسسات الوطنية للعمل بطاقة انتاجية اكبر، نتيجة زيادة الطلب المحلي على منتجاتها - الامر الذي رفع من كفاءتها الانتاجية وزاد من قدرتها التنافسية بشكل كبير ونذكر من هذه المؤسسات على سبيل المثال : - مصنع ((آسي)) للمشروبات الخفيفة ، مصنع " صابون اف " في غزة ، مصنع " تاكو " في رام الله وشركتنا " سلفانا ، سنكوت " في رام الله ونابلس اللتان سيطرنا تماما على منتوجات السكرينات (١)

٢- انخفاض صادرات الارض المحتلة الى اسرائيل

انخفضت صادرات الارض المحتلة الى الكيان الصهيوني من ٣٠٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ الى ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ اي بنسبة انخفاض ٥٦% (٢) اما الاسباب التي ادت الى هذا الانخفاض فاهمها (٣) :-

أ . انخفاض الطلب الاسرائيلي على منتوجات الارض المحتلة كرد فعل على التطورات داخل الارض المحتلة .

ب . ادت الاضرابات وايام منع التجول وفرض الحصار العسكري والاقتصادي على العديد من المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة الى عدم تمكن العديد من المصانع من العمل ، مما انعكس في انخفاض كميات الانتاج بالنسبة للمنتوجات الصناعية من جهة ثم الى عرقلة ومنع قطف وتمدير المنتوجات الزراعية من جهة اخرى كما حدث في بلدة حلحول في منطقة الخليل وتل في منطقة نابلس في صيف عام ١٩٨٨ .

ج . ادى عدم توفر السيولة الكافية في صناديق العديد من المنشآت الصناعية الى وقف العمل في هذه المنشآت الصناعية والزراعية بصورة او بأخرى الامر الذي انعكس في تدني حجم انتاج هذه المنشآت .

د . انخفاض مستلزمات الانتاج من مواد خام و سلع نصف مصنعة التي تستورد من اسرائيل ، وخصوصا الصناعات التي تتل مرتبطة من مراحل الانتاج الاسرائيلي

(١) عمرو العملة - مصدر سابق - ص ٤٦ .

(٢) عمرو العملة - مصدر سابق ص ٤٤ .

(٣) عاطف علاونة - مصدر سابق ص ٩٣ .

التي تتم على ارض الضفة والقطاع ، اما الاثر الناجم عن انخفاض صادرات الارض المحتلة الى اسرائيل عام ١٩٨٨ فقد نقص الجانب الدائن في الميزان التجاري للارض المحتلة بمقدار ١٣٤ مليون دولار عن العام السابق وبالتالي تخفيض عجز التجارة المنظورة مع اسرائيل بواقع ٦٦ مليون دولار .

٣. انخفاض واردات الارض المحتلة من الاردن بنسبة ٦٠٪ ومن الدول الاخرى بنسبة ٥٠٪ (١) ، حيث تقدر قيمة الانخفاض في هذه الواردات ب ٣٥ مليون دولار تقريبا (٢) .

٤. انخفاض صادرات الارض المحتلة الى الاردن والدول الاخرى . وحيث انه لا توجد معلومات دقيقة عن حجم هذا الانخفاض فاننا نقدر ذلك من خلال تطبيق نسب الانخفاض في واردات الارض المحتلة من هذه الدول على الصادرات لها و يبلغ حجم هذا الانخفاض ما قيمته ٥٤ مليون دولار . وبالتالي فان الاثر النهائي للانتفاضة على التجارة الخارجية للارض المحتلة عام ١٩٨٨ تخفيض عجز ميزان السلع بمقدار ٤٧ مليون دولار .

-
- (١) يشير د . عاطف علاونة في دراسته الى ان عائدات اسرائيل من الرسوم الجمركية على الواردات من الاردن قد انخفضت بواقع ٦٠٪ ومن الدول الاخرى بواقع ٥٠٪ وبناء على هذه النسب تم تقدير قيمة الانخفاض في تجارة الارض المحتلة مع هذه الدول .
- (٢) تم تقدير هذه القيمة بضرب نسبة الانخفاض في حجم الواردات من الاردن والدول الاخرى عام ١٩٨٥ .

لقد كان لحرب حزيران ١٩٦٧ وما ترتب عليها من وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الاسرائيلية اثر بالغ على مختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني فقد ادى ذلك الى حرمان هذا الاقتصاد من فرص النمو الطبيعي الذي يمكن ان يحظى به اى اقتصاد حر . ومن خلال دراستنا لأداء القطاعات الاقتصادية في المناطق المحتلة يمكننا ان نلخص الملامح العامة لهذا الاقتصاد بالنقاط التالية :-

- ٠١ تدني معدلات نمو الناتج المحلي والقومي الاجماليين ، الامر الذى انعكس على المستوى المعيشي للسكان حيث يصل نصيب الفرد من الناتج القومي الى ١٠٦٧ دولار للضفة و ٧٤٠ دولار للقطاع عام ١٩٨٥ وهي من المعدلات المنخفضة اذا ما قورنت بدول المنطقة المجاورة .
- ٠٢ ضعف مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاعات الخدمية التي يصل متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) الى ٥٦% ، ٥٣% للضفة والقطاع على التوالي ،
- ٠٣ ادى ضعف القطاعات السلعية في المناطق المحتلة الى زيادة معدلات البطالة وهروب الايدي العاملة من القطاعات الوطنية الى العمل داخل الاقتصاد الاسرائيلي وشجعت الهجرة الخارجية بحثا عن العمل .
- ٠٤ توجه الانتاج الزراعي والصناعي في المناطق المحتلة نحو تلبية حاجة السوق الاسرائيلية ، نتيجة التدخل المباشر للسلطات الاسرائيلية ومن تلك السياسات الحد من الكميات المستهلكة من المياه ومصادرة الاراضي الزراعية ، وتشجيع قيام بعض الصناعات على حساب الصناعات الاخرى .
- ٠٥ اما بالنسبة للتركيب السلمي والتوزيع الجغرافي لتجارة الاراضي المحتلة فانه يمكن استنتاج ما يلي :-
- ٠١ شهد اقتصاد الارض المحتلة مزيدا من الانفتاح الاقتصادي على السوق الاسرائيلية بحيث اصبحت التجارة مع اسرائيل تستحوذ على ما نسبته ٨١% من التجارة الخارجية لهذه المناطق ، وتعتبر السلع الصناعية اهم الصادرات الى السوق الاسرائيلية وكذلك الحال بالنسبة للمستوردات اذ تشكل السلع الاستهلاكية المصنعة والمواد الخام والوسيلة اهم المستوردات من هذه السوق .
- ٠٢ تشترط اسرائيل دفع قيمة صادراتها للارض المحتلة بالعمل الصعبة . في حين تدفع قيمة مستورداتها بالعمل الاسرائيلية
- ٠٣ لم تنم تجارة الارض المحتلة مع الاردن بالشكل المتوقع ، فقد تأثرت هذه التجارة بالسياسة الاسرائيلية الى حد كبير وبالوضع الاقتصادي في الاردن . وتعتبر المنتجات الزراعية اهم الصادرات

للاردن اذ بلغ متوسط نسبتها من الصادرات الكلية خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٥) نحو ٥٢٪ تقريباً شكلت الحمضيات اهم منتج مصدر واهم الصادرات الصناعية السمنة ومنتجات الالبان وزيت الزيتون وبالنسبة للمستوردات فان غالبيتها منتجات صناعية شكلت ٨٩٪ من مجمل المستوردات ويعتبر الوقود والورق ومستلزمات الطباعة والحديد ومنتجاته والمواد البلاستيكية اهم هذه المستوردات .

٤ . يتحدد الهيكل العام لاسعار المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الصناعية في الارض المحتلة تبعاً لحجم الصادرات منها للاردن حيث يتعذر على المنتجين في الارض المحتلة تصدير هذه المنتجات للأسواق الاخرى ، نتيجة القيود المفروضة على حرية التجارة الخارجية لهذه المناطق ، حيث ان حجم الانتاج الحالي يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي كما ان الطاقة الانتاجية المستغلة في معظم المصانع القائمة هناك اقل من الحد الممكن .

٥ . تركزت تجارة الارض المحتلة مع العالم الخارجي حول قيم منخفضة لصادرات الارض المحتلة شكلت المنتجات الزراعية ما نسبته ٩٠٪ منها كمتوسط حسابي خلال الفترة المدروسة ، وتعتبر الحمضيات اهم المنتجات الزراعية المصدرة . اما المستوردات من هذه الدول فقد شكلت المنتجات الصناعية ما نسبته ٩٨٪ في المتوسط تركزت حول السلع الاستهلاكية المصنعة .

٦ . حقق الميزان التجاري للارض المحتلة عجزاً كبيراً مع اسرائيل بلغ مجموعة خلال الفترة المدروسة ٤٣٨٦ مليون دولار اي مانسبته ٩٠٪ من العجز الكلي ، اما التجارة مع الاردن فقد حققت فائضاً بلغ مجموعة ١٠١٣٧ مليون دولار . اما التجارة مع الدول الاخرى فتتميز بحالة العجز ، بلغ مجموعة خلال الفترة المذكورة ما قيمته ٥٣٥ مليون دولار .

اما دراسة ميزان المدفوعات الخاص بالارض المحتلة فان نتائج هذه الدراسة يمكن ان تتلخص بالنقاط التالية :-

١ . يشير ميزان الخدمات الى وجود فراغ مصرفي ومالي في المناطق المحتلة حيث لا توجد بنوك عربية ولا مؤسسات اقرض وتسليف ولا شركات تأمين ، كما يشير هذا الميزان الى ان حوالات العمال الفلسطينيين في الدول العربية والاجنبية تحتل اهمية بالغة ضمن الصادرات من الخدمات والتي تصل نسبتها من مجموع الصادرات من الخدمات خلال الفترة قيد الدرس نحو ٤٩٪ كما ان حوالات العمل العربي في اسرائيل تشكل مصدر دخل جيد للارض المحتلة حيث تصل نسبة هذه الحوالات الى

- ٤٣٪ في المتوسط من مجموع الصادرات من الخدمات .
- ٠٢ . يحقق ميزان الخدمات فائضا يصل مجموعة الي ٢٨٩٣ر٧٧ مليون دولار خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٥) يساهم في تخفيض العجز المتراكم في ميزان السلع بنسبة ٧٧٪ حيث يصل صافي العجز في ميزان السلع والخدمات الي ١٣ر٨٦٢ مليون دولار .
- ٠٣ . تلعب التحويلات غير المستردة الداخلة للارض المحتلة دورا هاما في اقتصاد الارض المحتلة حيث يعتمد عليها في دعم القطاعات الانتاجية والبنية التحتية ، والمجالات الاجتماعية وتتألف هذه التحويلات من : -
- تحويلات الحكومة الاردنية وتحويلات الاونروا وتحويلات سلطة الاحتلال وتحويلات الموءسسسات الخيرية الامريكية وتحويلات منظمة (UNDP) وتحويلات السوق الاوروبية المشتركة . وتحويلات اللجنة الاردنية المشتركة .
- ٠٤ . تحتل الاونروا (UNRWA) المركز الاول ضمن الجهات التي تقدم المساعدة للارض المحتلة حيث تصل نسبة تحويلاتها من مجموع التدفقات الداخلة للارض المحتلة نحو ٢٧٪ تليها تحويلات سلطة الاحتلال بنسبة ٢٨٫٥٪ ثم تحويلات الحكومة الاردنية ١٧٪ وتحويلات اللجنة المشتركة ١٤٪ واخيرا تحويلات الموءسسسات الامريكية ومنظمة (UNDP) والسوق الاوروبية المشتركة ٢٫٥٪ .
- ٠٥ . يصل صافي مجموع التدفقات الداخلة والخارجة للارض المحتلة خلال الفترة (٦٨-١٩٨٥) السبي ١٦٢٦ر٧٢ مليون دولار ، يساهم في تغطية عجز ميزان السلع بنسبة ٤٣٪ واذا ما اضيف الي فائض ميزان الخدمات فانه يحقق فائضا .
- ٠٦ . تعمل الاجراءات الاسرائيلية المتبعة بالنسبة للتدفقات النقدية للاراضي المحتلة على الحد من استقطاب رأس المال من اجل الاستثمار ومن حصولها على تحويلات ومساعدات كبيرة كما انها توءثر في اوجه استخدام هذه المساعدات حيث ان اسرائيل تضع العراقيل امام اية مساعدة تقدم الي مشروعات لها مثيل في اسرائيل او ان تكون منتجاتها منافسة لمنتجاتها المنتجة في اسرائيل .
- ٠٧ . تهدف الاجراءات المالية والنقدية الاسرائيلية في الارض المحتلة الي اعاقبة نمو القطاعات الانتاجية في هذه المناطق لكي تبقى مرتبطة وتابعة للاقتصاد الاسرائيلي كما تهدف ايضا الي ائغال كاهل المواطنين بحيث يتم تفريغ هذه المناطق من سكانها .

وبالنسبة لدراسة السياسة التجارية ومعطيات السوق المشتركة فإنه يمكن استنتاج ما يلي :-

- ٠١ تجد صادرات الارض المحتلة للسوق الاسرائيلية قيودا متعددة واجراءات مطولة وتعقيدات كثيرة كما ان عملية التصدير للدول الاوروبية تخضع للسيطرة الاسرائيلية حيث يشترط ان يتم التصدير لهذه الدول من خلال الشركات الاحتكارية الاسرائيلية/التي تحرص على ان لا تشكل هذه الصادرات مركزا تنافسيا للصادرات الاسرائيلية لهذه الدول .
- ٠٢ وضعت الحكومة الاردنية اجراءات تنظم عملية دخول منتجات الارض المحتلة عبر الجسور المفتوحة تجاه الضفة الشرقية ، جاءت على شكل قيود تحدد الكميات والنوعيات بالنسبة للمنتجات الزراعية وشروط تمنعية تحدد الصناعات وحجم الانتاج الذي يمكن ان يدخل الى الضفة الشرقية وذلك للتأكد من هوية هذه المنتجات من جهة ولحماية مصالح المنتجين في الضفة الشرقية من جهة اخرى .
- ٠٣ تخضع مستوردات الارض المحتلة من الاردن والخارج للتعرفة الجمركية الاسرائيلية ولما كانت معظم هذه المستوردات هي سلع استهلاكية فانها تخضع لمعدلات جمركية مرتفعة وضرائب كثيرة واجراءات تفتيش معقدة وذلك لفك روابط التبادل التجاري بين المناطق المحتلة وهذه الدول .
- ٠٤ من الصعب ان تنفذ المنتجات الاسرائيلية للسوق العربية عن طريق الجسور المفتوحة وعملية اختراق السوق العربية تتم عن طريق الشركات الاجنبية التي تمنح المنتجات الاسرائيلية شهادات منشأ مزورة .
- ٠٥ هناك قدرة انتاجية كبيرة غير مستغلة في الضفة والقطاع يرجع سببها الى الاجراءات الاسرائيلية المقيدة لحركة نمو القطاعات الاقتصادية ولضيق السوق المحلية .
- ٠٦ تتميز الاجراءات الاردنية المطبقة على الجسور المفتوحة باجراءاتها الطويلة وثقل اعبائها المالية على المنتجين ، مما يؤدي بقاءها بصورتها الحالية الى اضعاف روابط التبادل التجاري بين الضفتين بشكل تدريجي .

- (1) استنتجت الدراسة ان احد اسباب العجز الزمن في الميزان التجاري للارض المحتلة هو كبر حجم وقيمة المستوردات من اسرائيل وكذلك استنتجت ان ضعف قاعدة الانتاج السلعي واختلال البنية الهيكلية للنتاج المحلي للارض المحتلة ادى الى الاعتماد على الاستيراد ، ولذلك فان الدراسة توصي بضرورة التوجه نحو زيادة حصة الانتاج السلعي وخصوصا الانتاج الصناعي والباحث يؤكد على ضرورة توجه الدعم العربي ورسم السياسات والخطط اللازمة لتوسع وتنوع قاعدة الانتاج السلعي وتشجيع الصناعات الاحلالية ، والصناعات التي تعتمد على منتجات القطاع الزراعي وكذلك تشجيع الصناعات القادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة .
- (2) الحث على انتاج الخضراوات في غير المواسم المألوفة ان من شأن ذلك ان يزيد من الجدوى الاقتصادية لهذه الزراعات كما ان من شأنه ايضا ان يخفف من حدة مشكلة فائض الانتاج الزراعي .
- (3) التركيز على التوسع الراسي في الانتاج الزراعي في قطاع غزة بتقليل نسبة المياه للطن الانتاجي الواحد وذلك باستخدام اساليب رى اكثر كفاءة نظرا لمحدودية المساحة الصالحة الزراعيية ومحدودية كميات المياه المسموح باستخدامها بفعل الاجراءات الاسرائيلية .
- (4) لعل من اهم اسباب ضعف قاعدة الانتاج السلعي في الارض المحتلة قلة الاستثمارات التي يحظى بها هذا القطاع . هذا فان الباحث يوصي بانشاء صندوق استثمار مشترك في الاردن لقبول اموال المغتربين الفلسطينيين في الدول الخليجية والاجنبية تشرف عليه لجنة مختارة من رجال الاعمال والخبراء الاقتصاديين ويتم استثمار الاموال المتاحة للصندوق في مشاريع انتاجية داخل الارض المحتلة من خلال التوسع في منح القروض الانتاجية على اساس مبدأ المشاركة في الارباح .
- (5) حفز القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الانتاج الحرفي والمشاريع السياحية لما فسي ذلك من مردود ايجابي على اقتصاد الارض المحتلة سواء كان ذلك من خلال التصدير للسول الاجنبية او من خلال تشجيع حركة السياحة في الارض المحتلة ، خصوصا وانها ليست حركة موسمية بل هي مستمرة دون انقطاع ، كما ان مستلزمات هذا التوجه الاستثماري الا وهي العمالة الرخيصة ، الخبرة الفنية ، والمواد الاولية متوفرة في الارض المحتلة بشكل كبير ومنافس للاسواق الاخرى وخصوصا اسرائيل .

(٦) التأكيد على ضرورة ترشيد نشاط الاستيراد من اسرائيل والدول الاجنبية وخصوصا السلع الاستهلاكية لكي يتمكن اقتصاد الارض المحتلة خلال فترة معقولة من تقليل الاعتماد على السوق الاسرائيلية بشكل خاص .

اما فيما يتعلق بالمستوربات من المواد الخام ومستلزمات الانتاج الصناعي والزراعي في الاردن والدول الاجنبية فقد تبين لنا تعدد وكبر حجم الضرائب التي تأخذها اسرائيل على هذه المستوربات ومن شأن زيادة اعتماد الارض المحتلة على هذه الاسواق ان يقلل من فائض التجارة مع الاردن ويزيد من عجز التجارة مع الدول الاخرى ، كما من شأنه ان يزيد من العوائد الضريبية التي تجنيها اسرائيل من هذه العملية ، ولا مناص في ظل الظروف الراهنة من ان يستمر الاعتماد على السوق الاسرائيلية في استيراد المواد الخام ومستلزمات الانتاج ، لكونها تعتبر اقل طسرق الاستيراد كلفة بالنسبة لاقتصاد الارض المحتلة ، اما بالنسبة لمستوربات الارض المحتلة من العدد والالات الصناعية عن طريق الاردن فان الباحث يرى اعفاء هذه المستوربات من الرسوم والضرائب الجمركية لتخفيف الاعباء المالية على المنتجين في الارض المحتلة كما انها خطوة عملية تساهم في تشجيع قيام صناعات وطنية داخل الارض المحتلة .

(٧) اتضح ان ٦٠٪ من الصادرات تذهب لاسرائيل و ٣٢٫٥٪ منها ايضا تذهب للاردن وهذا مؤشر خطر ، ان توقف اسرائيل والاردن عن استيعاب هذه الصادرات ، يضع المنتجين في الارض المحتلة امام مشكلة كبيرة بالاضافة الى مشكلة تراكم فائض الانتاج الزراعي الذي يعاني منه اقتصاد الارض المحتلة ، لهذا فلا بد من القيام باجراء دراسات حول الاسواق الخارجية لتسويق هسذه المنتجات في الخارج وخصوصا الدول العربية ، ويقترح انشاء مركز تسويق عربي لمنتجات الارض المحتلة يقام في الاردن ويتولى استيعاب فائض هذه المنتجات بصورة تعوض عن غياب شركات التصدير ، كما نذكر ايضا اهمية مشاركة المنتجات الفلسطينية في المعارض والمراكز التجارية القائمة في الدول العربية والاجنبية حيث يتوقع زيادة الطلب على هذه المنتجات بعد ان يتعرف المستهلك العربي والاجنبي على مستوى جودة منتجات الارض المحتلة

(٨) ضرورة المطالبة بأن تحظى منتجات الارض المحتلة بمعاملة تفضيلية من قبل الدول العربية واعفاؤها من الضرائب الجمركية ، والسعي لدى دول السوق الاوروبية المشتركة لتخفيف حدة الضغوط الاسرائيلي على قطاع التجارة الخارجية للمناطق المحتلة من خلال الاتفاقيات الثنائية بين اسرائيل وهذه الدول .

(٩) لاحظنا ان الشروط التي وضعها الاردن لدخول منتجات الارض المحتلة اليه عبر الجسور المفتوحة لم تأخذ بعين الاعتبار حجم الفائض الفعلي من هذه المنتجات كما انها تحد من عدد الصناعات التي يمكن ان تصدر منتجاتها عبر هذا الطريق بالاضافة الى تحمل اعبائها المالية والادارية

على المنتجين في الارض المحتلة اذا فان الباحث يرى الغاء جميع القيود الكمية على منتجات الارض المحتلة الداخلة للضفة الشرقية عسير الجسور المفتوحة واعفاؤها من الرسوم المالية والاكتفاء بالتحقق من شهادة المنشأ ان من شأن ذلك ان يحل مشكلة تراكم فائض الانتاج الزراعي ويفتح المجال امام قيام ونمو صناعات كثيرة تعترضها مشكلة ضيق السوق المحلية كما ان ذلك يودي الى تشجيع عودة العمالة العربية للقطاعات الوطنية ، وترك العمل في اسرائيل وبالتالي استغلال الطاقة الانتاجية المعطلة في المصانع القائمة .

(10) استنتجت الدراسة ان التحويلات غير المستردة تلعب دورا هاما في اقتصاد الارض المحتلة والاهمية الكبيرة لتحويلات الحكومة الاردنية وتحويلات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ويرى الباحث ان الفائدة من هذه التحويلات تكون اكبر لو انها توجهت نحو بناء قاعدة الانتاج السلعي والبنية التحتية بشكل اكبر وتخصيص جزء من هذه التحويلات على شكل حوافز تشجيعية لمنتجي صناعات احلال المستوردات . كما استنتجت الدراسة ايضا ضعف مساهمة المؤسسات الامريكية والسوق الاوروبية المشتركة ومنظمة (UNDP) في هذه التحويلات ، من هنا فسان الباحث يوصي بضرورة السعي لدى المؤسسات الخيرية والتطوعية والمنظمات الدولية لتوجيه مزيد من الدعم للارض المحتلة وخصوصا للمراكز المهنية والمعاهد الصناعية المتخصصة لتوفير الكوادر الفنية والادارية التي تتطلبها عطية الانماء الصناعي .

(11) ضرورة الالتزام العربي الفعلي بمخصصات دعم الصمود وتوسيع نشاط اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة في مجال القروض بصورة تعوض عن غياب شركات الاقراض والتسليف حيث ان الظروف السياسية لهذه المناطق حالت دون قيام مثل هذه الشركات .

(12) ان الاعتماد على المعلومات عن اقتصاد الارض المحتلة من مصادر اسرائيلية بالدرجة الاولى يجعل الدراسات المختصة بهذا الاقتصاد لا تعطي صورة حقيقية متكاملة عن الاوضاع العامة من هنا تبرز الحاجة لانشاء مركز لجمع المعلومات عن القطاعات الاقتصادية في الارض المحتلة كما يتولى هذا المركز القيام بالابحاث والدراسات اللازمة لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل .

جدول رقم (1)
 نصيب الفرد من الإنتاج القومي الاجمالي
 في الضفة الغربية وقطاع غزة بالدولارات

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة وشمال سيناء
١٩٦٨	١٦٩,٧١	١٠٣,٧١
١٩٦٩	٢٠٩,١٤	١٢٢,٥٧
١٩٧٠	٢٤٢,٥٧	١٦٣,٧١
١٩٧١	٣٥١,١٤	٢٢١,١٤
١٩٧٢	٤٣٩,٧٦	٢٨١,٩٠
١٩٧٣	٥٠٠,٢٣	٤٠٥,٧١
١٩٧٤	٨٣٩,٧٦	٥٦٠,٠٠
١٩٧٥	٧٣٢,٩٠	٥٢٥,٣٨
١٩٧٦	٨٧٨,٩٠	٦٣٥,٩٤
١٩٧٧	٨٥٦,٦٥	٦٥٧,٢٨
١٩٧٨	٩٥٣,٧٤	٦٣٩,٧٢
*١٩٧٩	١,٠٦٨,٠٩	٨٢٧,٩١
١٩٨٠	١,٢٨٠,٧٩	٩٠٦,٦٨
١٩٨١	١,١٧٢,٧٥	٩٦١,٦٥
١٩٨٢	١,٢٧١,٠٦	٩٧١,٥٨
١٩٨٣	١,٢٣٩,٤٨	١,٠٦٣,٧٧
١٩٨٤	١,٠٩٧,١٩	٨٦٩,٠٥
١٩٨٥	٩٣٧,٣	٧٣٩,٨

الارقام بعد عام ١٩٧٩ خاصة بقطاع غزة دون شمال سيناء

المصادر :- تم اقتباسها من
 Statistical Abstract of Israel 1977 , P206 من ١٩٧٦ - ١٩٧١ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ سنوات
 Statistical Abstract of Israel 1972 , P648 من ١٩٧٠ و ١٩٦٩ و ١٩٦٩ سنوات
 Statistical Abstract of Israel 1980 , P681 من ١٩٧٩ - ١٩٧٧ و ١٩٧٧ سنوات
 Statistical Abstract of Israel 1985 , P708 من ١٩٨٣ - ١٩٨٠ و ١٩٨٠ سنوات
 Statistical Abstract of Israel 1987 , P731 من ١٩٨٥ - ١٩٨٤ و ١٩٨٥ سنوات

جدول رقم (٢)

القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة

عدد السكان في سن العمل		القوة العاملة الفعلية								السنوات
١٤ سنة فما فوق لكن خارج قوة العمل الفعلية		١٤ سنة فما فوق		مجموع القوى العاملة الفعلية		العمال العاطلون عن العمل		العمال المغتفون		
النسبة المئوية	العدد بالآلاف	النسبة المئوية	العدد بالآلاف	النسبة المئوية من السكان في سن ١٤ فما فوق (بالآلاف)	العدد بالآلاف	النسبة المئوية	العدد بالآلاف	النسبة المئوية	العدد بالآلاف	
٧١,٢	٣٤٤,٦	٥٢,٣	٤٩١,٢	٢٩,٨	١٤٦,٦	١٣,١	١٩,٢	٨٦,٩	١٢٧,٤	١٩٦٨
٦٥,٢	٣٣٨,٩	٥٣,٢	٥١٩,٧	٣٤,٨	١٨٠,٨	٤,١	٧,٥	٩٥,٨	١٧٣,٣	١٩٧٠
٦٥,١	٣٨٥,٣	٥٣,٨	٥٩١,٩	٣٤,٩	٢٠٦,٦	١	١,٩	٩٩	٢٠٤,٧	١٩٧٥
٦٦,١	٤٢٥,٢	٥٤,٥	٦٤٣,٧	٣٣,٩	٢١٨,٥	١,٣	٢,٨	٩٨,٧	٢١٥,٧	١٩٨٠
٦٦,٤	٤٣١,٩	٥٤,٢	٦٥٠	٣٣,٦	٢١٨,١	١	٢,٢	٩٩	٢١٥,٩	١٩٨١
٦٥,٥	٤٢٧,١	٥٣,٣	٦٥٢,٣	٣٤,٥	٢٢٥,٢	١	٢,٣	٩٩	٢٥٢,٩	١٩٨٩
٦٥,٤	٤٤٦,٣	٥٤,١	٦٨٢,٣	٣٤,٦	٢٣٦	١,٥	٣,٥	٩٨,٥	٢٣٢,٩	١٩٨٤
٦٣,٨	٤٤٦,٦	٥٣,٧	٧٠٠	٣٦,٢	٢٥٣,٨	٢,٨	٧	٩٧,٢	٢٤٦,٨	١٩٨٤
٦٥,٢	٤٧١,٤	٥٤	٧٢٢,٦	٣٤,٨	٢٥١,٢	٣,٨	٩,١	٩٦,٢	٢٤٢,١	١٩٨٥

المصدر :- للسنوات (٦٨ - ١٩٨٤) من نفس مصدر الجدول رقم (٣) .

ولسنة ١٩٨٥ احتسبت من Statistical Abstract of Israel 1988 , P 722

جدول رقم (٣)

نسبة العاملين من الضفة والقطاع في إسرائيل إلى مجموع القوى العاملة الفعلية		العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل							
الضفة والقطاع %	قطاع غزة %	الضفة الغربية %	الضفة والقطاع		قطاع غزة		الضفة الغربية		السنوات
			النسبة المئوية	العدد بالآف	النسبة المئوية	العدد بالآف	النسبة المئوية	العدد بالآف	
11,٤	٩,٥	1٢,٤	1٠٠	٢٠,٦	٢٨,٦	٥,٩	٧1,٤	1٤,٧	1٩٧٧
٣٢,1	٣٥,٦	٣٠,1	1٠٠	٦٦,٣	٣٩,٦	٢٥,٩	٦٠,٤	٤٠,٤	1٩٧٧
٣٤,٤	٤٢,٤	٢٩,٦	1٠٠	٧٥,1	٤٥,٩	٣٤,٥	٥٤,1	٤٠,٦	1٩٨٠
٣٤,٨	٤٣,٤	٢٩,٥	1٠٠	٧٥,٨	٤٧,٤	٣٥,٩	٥٢,٦	٣٩,٩	1٩٨1
٣٥,1	٤٣,٨	٣٠,1	1٠٠	٧٩,1	٤٥,٦	٣٦,1	٥٤,٤	٤٣,٠	1٩٨٢
٣٧,٢	٤٦,٣	٣٢	1٠٠	٨٧,٨	٤٥,٢	٣٩,٧	٥٤,٨	٤٨,1	1٩٨٣
٣٧,٤	٤٥,٦	٣٣	1٠٠	٩٤,٩	٤٢,٩	٤٠,٧	٥٧,1	٥٤,٢	*1٩٨٤
٣٥,٦	٤٥,1	٢٩,٩	1٠٠	٨٦,1	٤٧,٥	٤٠,٩	٥٢,٥	٤٥,٢	1٩٨٥

المصدر :- للسنوات (٧٠ - 1٩٨٤) من عبد الفتاح أبو بكر "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال

الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل" منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر .

• جامعة النجاح الوطنية - نابلس ، نيسان 1٩٨٧ ، جدول رقم (٥ ، ٦) ص (1٠٧ ، 1٠٨) .

• لسنة 1٩٨٥ احتسبت من Statistical Abstract of Israel 1988 , P 722

* ملاحظة :- البيانات لا تتضمن عدد العاملين من القدس العربية في إسرائيل .

جدول رقم (٤)

تجارة الإراضي الممثلة مع إسرائيل خلال الفترة
(١٩٦٨ - ١٩٧٦) بملايين الدولارات

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
٣٨١,٨	٣٦٢,١	٣١٨,٩	١٩١,٣	١٣٨,٣	١٠١	٨٣,١	٦٧,٤	٥١,١	المستوردات
٥٧,٩	٥٤,٤	٤٧,٦	٣٤,٢	٢٢,١	١٨,٦	١٦,٦	١١,١	١٤,٣	زراعيه
٣٢٣,٩	٣٠٧,٧	٢٧١,٣	١٥٧,١	١١٦,٢	٨٢,٤	٦٦,٥	٥٦,٣	٣٦,٨	صناعيه
١٤٠,١	١١٩,٧	١٠٨,٤	٦٦,٧	٤٠,٨	٣٠,٢	٢٠,٩	١٣,٣	١٣,٥	المصدرات
٢٢,٦	١٧,٦	١٩,٥	١٥,٦	٦,٣	٥,٢	٤,٨	٢,٨	٤,٥	زراعيه
١١٧,٥	١٠٢,١	٨٨,٩	٥١,١	٣٤,٥	٢٥	١٦,١	١٠,٥	٩	صناعيه
٢٤١,٧	٢٤٢,٤	٢١٠,٥	١٢٤,٦	٩٧,٤	٧٠,٨	٦٢,٢	٥٤,١	٣٧,٦	فائض الإستيراد
٢٢١,٢	١٨٧,٢	١٦٢,٧	١٠٠,٩	٨٣,٦	٧١	٤١,٧	٣٩,٣	٣٣,٧	المصدرات الإجماليه للأرض الممثلة
٤٢٢,٦	٣٩٧,١	٣٥٦,٥	٢١٢,٦	١٦٢,٨	١٢٩,٩	٨٥,٩	٨٥,٣	٦٧,٥	المستوردات الإجماليه للأرض الممثلة
٢٠٠٧,٤	١٦٦٧,٧	١٤٨٦,٧	٨٤١,٩	٨٥٧,١	٧٥٦,٣	٦٠٨	٥٤٣,٧	٤٦٠,٧	المصدرات الإجماليه لإسرائيل باعتبار المباني
٤٢٨٤,٥	٤٢٩٤,٢	٤٣٢٢,٥	٣٠٧٨,٩	٢٠٢٧,٢	١٨٦٣,٦	١٤٨٠,٣	١٣٤٦,٣	١١٣٥	المستوردات الإجماليه لإسرائيل

* احتسبت الأرقام على أساس سعر صرف الليره والشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار
الوارد في الجدول رقم (٤) .

* المصدر - احتسبت من -

للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٦٨) من Statistical Abstract of Israel 1971 No. 22 Pg 629
للسنة (١٩٧١) من Statistical Abstract of Israel 1972 No. 23 Pg 652
للسنوات (١٩٧٤ - ١٩٧٢) من Statistical Abstract of Israel 1975 No. 26 Pg 693
للسنتي (١٩٧٦ - ١٩٧٥) من Statistical Abstract of Israel 1977 No. 28 Pg 711

* بالنسبة للمصدرات والمستوردات إسرائيل الإجماليه احتسبت من
Statistical Abstract of Israel, various volumes

تابع جدول رقم (٤)

تجارة الأراضي المحتلة مع اسرائيل خلال الفترة
 (١٩٧٧ - ١٩٨٥) بملايين الدولارات

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	
٥٩٨	٦١٩,٩	٧١٩,٢	٦٠٩,٥	٦٢٢,٤	٥٤٠,١	٤٤٥,١	٣٨٨,٦	٤٣٤,٢	المستوردات
٨٧,٨	٩٨,٢	٩١	٧٠,٩	٨٤	٨١,٨	٦٧,٣	٦٠,٧	٦٩,٧	زراعيه
٥١٠,٢	٥٢١,٧	٦٢٨,٢	٥٣٨,٦	٥٣٤,٤	٤٥٨,٣	٣٧٧,٨	٣٢٧,٩	٣٦٤,٥	صناعيه
١٩٢,٢	١٩٥,٧	٢٧٤,٩	٢٣٩,١	٢٦٥,١	٢٠٦,٢	١٥٧,٧	١٥٢,٤	١٤٥,١	المواد
٢٥	٢٣,٩	٣٨,٨	٣١,٢	٤١,٧	٤٥,٩	٣٣,٧	٣٣,١	٣١,٣	زراعيه
١٦٧,٢	١٧١,٨	٢٣٦,١	٢٠٧,٩	٢٢٣,٤	١٦٠,٣	١٢٤	١١٩,٣	١١٣,٨	صناعيه
٤٠٥,٨	٥٢٤,٢	٤٤٤,٣	٣٧٠,٤	٣٥٧,٣	٣٣٣,٩	٢٨٧,٤	٢٣٦,٢	٢٨٩,١	تجاريه الاحتياطيات
٢٨٣,٣	٢٩٩,٤	٣٨١,٦	٣٥٨,٥	٣٦٧,٥	٣١٢,٧	٢٤٥,٦	٢٥٤,٨	٢٣٧,٣	المواد الاجماليه للزراعيه المحتله
٦٦٧,٩	٦٨٦,٢	٧٨٤,٨	٦٨٤,٣	٦٩٠,١	٦١٦	٥٠٥,٨	٤٣٩,٦	٤٧٥,٥	المستوردات الاجماليه للزراعيه المحتله
٤٨٢٣,٧	٥٢٢٨,٦	٤٦١٢,٨	٤٧٤٦,٤	٤٣٤٣,٤	٤٤٤٣,٤	٣٦٢٤,٩	٢٨٣٣,٩	٢٤٤٥	المواد الاجماليه للزراعيه المحتله والصناعة والسكنيه
٨٣١٩,٦	٨٦٠٦,٨	٨٩٤٨,٣	٨٣٧٤,٦	٨٢٨٠,٤	٨٢٥٤,١	٧٦٨٣	٦٠٠٩,٣	٥٠٣٦,٤	المستوردات الاجماليه للزراعيه

احتسبت الارشاق على اساس سعر صرف الليره والشكل الاسرائيلي مقابل الدولار
 الوارد في الجدول رقم (١٤).

المصدر :- احتسبت من :-

السنوات (١٩٧٧ - ١٩٧٩) من Statistical Abstract of Israel 1980 No. 31 Pg 685
 السنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٢) من Statistical Abstract of Israel 1983 No. 34 Pg 767

السنة (١٩٨٣) من

Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics Vol. XV 1985 Pg. 7

سنتي (١٩٨٤ - ١٩٨٥) من

Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics Vol. XVII 1987 Pg. 7

* بالتسليم لمواد ومستوردات اسرائيل الاجماليه احتسبت من
 Statistical Abstract of Israel, various volumes

جدول رقم (٥)

تجارة الأراضى المحتلة مع الأردن خلال الفترة
(١٩٦٨ - ١٩٨٥) بملايين الدولارات

السنة	المستوردات		الصادرات			التصدير	المستوردات		الصادرات
	إجماليه	إجماليه	إجماليه	إجماليه	إجماليه		إجماليه	إجماليه	
١٩٦٨	٣,٨	١,٤	٥,٢	٧,٥	٨	١٥,٥	١٠,٣	١٦١	٣٤,١
١٩٦٩	٤,٩	٢,٢	٧,١	٨,٥	١١,٢	١٩,٧	١٢,٦	١٨٩,٧	٣٣,٤
١٩٧٠	١,١	٢,٢	٣,٢	٩	٨,٢	١٧,٢	١٤	١٨٤,٥	٢٦,١
١٩٧١	٠,٧	٢,٦	٣,٣	٨,٥	١٤,٦	٢٣,١	١٩,٨	٢١٤,٦	٢٤,٧
١٩٧٢	١	٣,٦	٤,٦	١٤,٢	١٤,٧	٢٨,٩	٢٤,٣	٢٦٧	٣٥,٣
١٩٧٣	١	٣	٤	١٠,٧	٩,٧	٢٠,٤	١٦,٤	٣٢٩,٩	٤٢,٧
١٩٧٤	٠,٨	٤,٥	٥,٣	٢٠,٢	٢٠,٣	٤٠,٥	٣٥,٢	٤٩٨,٤	١٢٥,٦
١٩٧٥	٠,٢	٤,٨	٥,٢	٢٧,١	٢٣	٥٠,١	٤٤,٩	٧١١,٣	١٢١,٨
١٩٧٦	٠,٢	٣,٦	٣,٨	٣٥,٦	٢٩,٩	٦٥,٥	٦١,٧	١٠٢٩	١٥٠,٢
١٩٧٧	٠,٣	٤,١	٤,٤	٥٨	٢١,٦	٧٩,٦	٧٥,٢	١٤٤٧,٢	١٩١,٩
١٩٧٨	٠,٣	٤,٦	٤,٩	٥٦,٨	٣٥,٩	٩٢,٧	٨٧,٨	١٥٧١,٣	٢١٩,٦
١٩٧٩	٠,٤	٤,٢	٤,٦	٤٦,٩	٣٢	٧٨,٩	٧٤,٣	٢٠٠٥,٢	٢٨٠,٨
١٩٨٠	٠,٥	٤,٥	٥	٤٣,٢	٥٢,٨	٩٦	٩٦	٢٣٢٨,٤	٣٩٠,٦
١٩٨١	٠,٢	٦,٧	٦,٩	٤٦,٢	٤٨,٤	٩٤,٦	٨٧,٧	٣٠٩٩,١	٥٠٠,١
١٩٨٢	٠,٤	٨	٨,٤	٥٥,٥	٥٨,٣	١١٣,٨	١٠٥,٤	٣٢٥٠,٣	٥٢٨
١٩٨٣	٠,٣	٧	٧,٣	٤٣,٤	٥٠,١	٩٣,٥	٨٦,٢	٣٠٤٧	٤٤٢,١
١٩٨٤	٠,١	٨,١	٨,٢	٤٨,٤	٥٠	٩٨,٤	٩٠,٢	٢٧٩٣,٦	٦٨٠,٧
١٩٨٥	٠,٣	٨,٤	٨,٧	٤٨,٦	٣٦,٨	٨٥,٤	٧٦,٧	٢٧٣١,٩	٦٤٩,٢

* احتسبت الأرقام على أساس سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الوارد في الجدول رقم (١٤) .

* احتسبت من نفس مصادر الجدول رقم (٤) .

* بالنسبة للصادرات والمستوردات الإجمالية للأردن فقد احتسبت لسنوات (١٩٦٨ - ١٩٨٣) من -

- البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣) عدد خامي بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس البنك المركزي جدول رقم (٢٨ ، ٢٩)

- و لسنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ من البنك المركزي الأردني النشرة الإحصائية الشهرية المجلد الثالث والعشرون العدد ١٢ كانون أول ١٩٨٧ جدول رقم (٣٨ ، ٣٩)

جدول رقم (٦)
تجارة الاراضي المحتلة مع الدول الاخرى خلال الفترة
(١٩٨٥ - ١٩٦٨) بملايين الدولارات

السنة	المستوردات			المصادر			تساوي الاستيراد
	زراعيه	اصناعيه	المجموع	زراعيه	اصناعيه	المجموع	
١٩٦٨	٦,٨	٤,٤	١١,٢	٤,٤	٠,٣	٤,٧	٦,٥
١٩٦٩	٧,٧	٣,١	١٠,٨	٥,٩	١,٤	٧,٣	٤,٥
١٩٧٠	٨,٨	٣,٩	١٢,٧	٦,٧	٠,٤	٧,١	٥,٦
١٩٧١	١٠,٧	٩,٨	٢٠,٥	١٥,٦	٠,٦	١٦,٢	٤,٣
١٩٧٢	٣,٣	١٦,٦	١٩,٩	١٣,٦	٠,٤	١٤	٥,٩
١٩٧٣	٢,١	١٥,٤	١٧,٥	١٣,٥	٠,٤	١٣,٩	٣,٦
١٩٧٤	٤,٧	٢٧,٧	٣٢,٤	١٣,٦	٠,٧	١٤,٣	١٨,١
١٩٧٥	١٠,٥	١٩,٦	٣٠,١	١٦	١,٤	١٧,٤	١٢,٧
١٩٧٦	١٥,١	٢٢	٣٧,١	١٤,٧	١	١٥,٧	٢١,٤
١٩٧٧	٨,٤	٢٨,٦	٣٧	١١,٧	١	١٢,٧	٢٤,٣
١٩٧٨	٤	٤٢,١	٤٦,١	٨,٤	١,٣	٩,٧	٣٦,٤
١٩٧٩	٥,٩	١٠٠,١	١٠٦	٨,٢	٠,٩	٩,١	٤٦,٩
١٩٨٠	٥,٥	٦٥,٥	٧١	٨,٦	١,٥	١٠,١	٦٠,٩
١٩٨١	٤,٦	٦٠,٢	٦٤,٨	٦,٤	١,٤	٧,٨	٥٧
١٩٨٢	١٠,٢	٥٦,١	٦٦,٣	٤,٨	٠,٨	٥,٦	٦٠,٧
١٩٨٣	٣,١١	٥٥	٦٧,٤	٧	١,١	٨,١	٥٩,٣
١٩٨٤	١٠,٧	٤٧,٤	٥٨,١	٤,٢	١,١	٥,٣	٥٢,٨
١٩٨٥	١٤	٤٧,٢	٦١,٢	٤,٧	١	٥,٧	٥٥,٥

المصدر :- احصيت من نفس مصادر الجدول رقم (٤)

جدول رقم (V)
المصادر والمستوردات الاجماليه لكل من اسرائيل والاراضي المحتلة
والاردن خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٥) بملايين الدولارات

السنة	المصادر الاجماليه للاراضي المحتلة	المصادر الاجماليه لاسرائيل	المصادر الاجماليه للاراضي المحتلة	المصادر الاجماليه للاردن	المصادر الاجماليه لاسرائيل باستثناء الماس	المصادر الاجماليه للاردن
١٩٦٨	٣٣,٧	٤٦٠,٧	٣٤,١	٦٧,٥	١١٣٥	١٦١
١٩٦٩	٣٩,٣	٥٤٣,٧	٣٣,٤	٨٥,٣	١٣٤٦,٣	١٨٩,٧
١٩٧٠	٤١,٧	٦٠٨	٢٦,١	٨٥,٩	١٤٨٠,٣	١٨٤,٥
١٩٧١	٧١	٧٥٦,٣	٢٤,٧	١٢٩,٩	١٨٦٣,٦	٢١٤,٦
١٩٧٢	٨٣,٦	٨٥٧,١	٣٥,٣	١٦٢,٨	٢٠٢٧,٢	٢٦٧
١٩٧٣	١٠٠,٩	٨٤١,٩	٤٢,٧	٢١٢,٦	٣٠٧٨,٩	٣٢٩,٩
١٩٧٤	١٦٢,٧	١٤٨٦,٧	١٢٥,٦	٣٥٦,٥	٤٣٢٢,٥	٤٩٨,٤
١٩٧٥	١٨٧,٢	١٦٦٧,٧	١٢١,٨	٣٩٧,١	٤٢٩٤,٢	٧١١,٣
١٩٧٦	٢٢١,٢	٢٠٠٧,٤	١٥٠,٢	٤٢٢,٦	٤٢٨٤,٥	١٠٢٩
١٩٧٧	٢٣٧,٣	٢٤٤٥	١٩١,٩	٤٧٥,٥	٥٠٣٦,٤	١٤٤٧,٢
١٩٧٨	٢٥٤,٨	٢٨٣٣,٩	٢١٩,٦	٤٣٩,٦	٦٠٠٩,٣	١٥٧١,٣
١٩٧٩	٢٤٥,٦	٣٢٢٤,٩	٢٨٠,٨	٥٠٥,٨	٧٦٨٣	٢٠٠٥,٢
١٩٨٠	٣١٢,٧	٤٤٩٤	٣٩٠,٦	٦١٦	٨٢٥٤,١	٢٣٢٨,٤
١٩٨١	٣٦٧,٥	٤٩٤٠,٤	٥٠٠,١	٦٩٠,١	٨٢٨٠,٤	٣٠٩٩,١
١٩٨٢	٣٥٨,٥	٤٧٤٦	٥٢٨	٦٨٤,٣	٨٣٧٤,٦	٣٢٥٠,٣
١٩٨٣	٣٨١,٦	٤٦١٢,٨	٤٤٢,١	٧٨٤,٨	٨٩٤٨,٣	٣٠٤٧
١٩٨٤	٢٩٩,٤	٥٢٢٨,٦	٦٨٠,٧	٦٨٦,٢	٨٦٠٦,٨	٢٧٩٣,٦
١٩٨٥	٢٨٣,٣	٤٨٢٣,٧	٦٤٩,٢	٦٧٧,٩	٨٣١٩,٦	٢٧٣١,٩
المجموع	٣٦٨٢	٤٦٩٧٨,٨	٤٤٧٦,٩	٧٤٧٠,٤	٩٣٣٤٥	٤٦٥٨٩,٤

المصدر :-

* بالنسبة لمصادر ومستوردات الاراضي المحتلة واسرائيل فقد احتسبت من
Statistical Abstract of Israel Various Volumes

* بالنسبة لمصادر ومستوردات الاردن فقد احتسبت :-

- لسنوات (١٩٦٨ - ١٩٨٣) من :-
البنك المركزي الاردني بيانات اجماليه سنويه (١٩٦٤ - ١٩٨٣) عدد خام
بمناسبة مرور عشرين عاما على تاسيس البنك المركزي جدول رقم (٢٨ + ٢٩)
- والسنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ من
البنك المركزي الاردني النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الثالث
والعشرون العدد ١٢ كانون اول ١٩٨٧ جدول رقم (٣٨ + ٣٩) .

جدول رقم (أ)

تحويلات الحكومة الاردنيه للفترة العشرية حسب جهات ووجه التمويل خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٥

السنة	الرواتب والتقاعد	الايجارات	التدريب والتعليم	دعم الممول	الاوقاف	دعم البلديات والمجالس القروية	القروض بكفالة الحكومة والمجالس البلدية والقروية	المجموع
١٩٦٧	٤,٢	١,٤	١,٩٨	٤,٢	١,٢٨	١,٤	١٢,٨٨	
١٩٦٨	٧,٠	١,٥٤	١,١٢	٥,٦	١,٢٨	١,٤	١٧,٣٦	
١٩٦٩	٧,٢٨	١,٦٨	١,٢٦	٤,٢٠	١,٢٨	١,١٢	١٦,٢٤	
١٩٧٠	٧,٧	١,٨٢	١,٤	٢,٨	١,٢٨	١,٩٨	١٥,٤٠	
١٩٧١	٣,٣٦	١,٩٦	١,٥٤	٢,٨	١,٢٨	١,١٢	١١,٤٨	
١٩٧٢	١,٧	٢,١	١,٧	٢,٨	١,٣٤	١,٢٦	١٠,٣٢	
١٩٧٣	١,٩٨	٢,٤٤	١,٩٨	٣,٢	١,٩٨	١,٢٢	١٣,٧٨	
١٩٧٤	١٠,١٩	٢,٧	٢,٢٣	٣,٨٢	١,٣٤	٣,١٨	٢٨,٧٢	
١٩٧٥	١٠,٠٣	٢,٥٨	٢,٢٨	٤,٥٦	١,٠٣	١,٣٢	٢٣,٦١	
١٩٧٦	١٠,٣	٢,٥٨	٢,٤٢	٤,٥٥	١,٦	٢,٢٧	٢٥,٣٨	
١٩٧٧	١١,١٥	٢,٧	٢,٧	٤,٧٨	١,٧٥	٢,٠٧	٢٦,٧٥	
١٩٧٨	١٢,٣٣	٢,٩١	٣,٠٨	٥,١٤	١,٩٥	٢,٥٩	٢٩,٨٨	
١٩٧٩	١٢,٥٩	٢,٨٩	٣,٢٣	٥,١	٢,٠	٢,٥٥	٣٠,٢٣	
١٩٨٠	١٢,٣٦	٢,٧٦	٣,٢٥	٤,٨٨	١,٩٨	٢,٤٤	٢٩,٤٦	
١٩٨١	١١,٥٤	٢,٥١	٣,١١	٤,٤٤	١,٨٦	٢,٢٢	٢٧,٣	
١٩٨٢	١١,٤٣	٢,٤٣	٣,١٤	٤,٢٩	١,٨٦	٢,١٤	٢٦,٨٦	
١٩٨٣	١١,٠٨	٢,٣٠	٣,١١	٤,٠٥	١,٨١	٢,٠٣	٢٥,٨٧	
١٩٨٤	١٠,٩٧	٢,٢٢	٣,١٣	٣,٩٢	١,٨٠	١,٩٦	٢٥,٤٣	
١٩٨٥	١٠,٩٤	٢,١٦	٣,١٨	٣,٨٢	١,٨١	١,٩١	٢٥,٢٢	
المجموع	١٦٨,١٣	٤٣,٦٨	٤٤,٨٤	٧٨,٩٥	٢٣,٥١	٣٥,١٨	٤٢٢,١٧	

المصدر: * المعلومات لسنوات (١٩٦٧ - ١٩٧٧) من ا- محمد بدور وعيسى جمعه "الاحوال المالية والمصرفية في الؤمة العربية وقطاع غزة المحتلين" للجنة المشتركة والجمعية العلمية الملكية طريران ١٩٨٥ م ١٠٤ عن دائرة التوارث العام حيث تم تحويل الارقام من الدينار الاردني الى الدولار حسب معدلات الصرف الواردة في الجدول رقم ()

* المعلومات لسنوات (١٩٧٨ - ١٩٨٥) قدرت على اساس ا- الرواتب ا- زيادة ١٠٠ الف دينار كل سنة التقاعد ا- ذبات معدل الاتفاق ب- ٨٥ مليون دينار ا- الايجارات ا- ذبات معدل الاتفاق ب- ١٥ مليون دينار ا- التدريب والتعليم والصحة ا- زيادة ٥ الف دينار كل سنة دعم الممول ا- ذبات الدعم على طول الفترة ب- ١٥ مليون دينار ا- الاوقاف ا- زيادة ٢ الف دينار كل سنة دعم المجالس البلدية والقروية ا- ذبات الدعم سنويا بمقدار ٧٥ مليون دينار ا- القروض بكفالة الحكومة للمجالس البلدية والقروية ا- ذباتها بمقدار ٤٠ مليون دينار

محافظة بعلبنة - المؤسسات المصرفية المتعددة الامريكانيه في بعلبنة - الانشاءات داخل الاراضي المحتلته خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ - حسب حجم الانفاق ونسبة المصاحفه اليه

المجموع	المصروفات او الانشاءات	المصروفات او الانشاءات المحتلته	الكهرباء	الطرق	التعليم	الصحة	الخدمات الاجتماعية	المياه	الزراعة
١٧,١٥٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٢٠١	٠,١٥٠	٠,٩٤٠	٤,٥٥١	١١,٧٦٤	٦,١٣١
١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠	٩,٠٠٠	٨,٩٠٠	٣,٥٧٠
٢٥,٧٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٥٧,٧٠٠	٩,٦٠٠	١٥,٥٠٠	٧٥,٣٠٠	٤٩,٠٠٠	٢١,٥٠٠
٩,١٩١	٥,٥٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١٧,٧٨٦	٢,٤٠٠	١٣,٧١١	٧٨,٦٣٣	١,١٧٣	٥,٤٣٧
١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٩,٦٠٠	٦,٦٠٠	٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	٧,٠٠٠	٠,٠٠٠
١٣,٧٠٠	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٤٥,٤٠٠	١٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤,٠١٦	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٥٩٥	٠,٠٠٠	٢,٣٧٩	٥,٠٠٠	٠,٦٠٠	٦,٧٣٤	٢٢,٣١٩
١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	١,٠٠٠	٧,٠٠٠	٥٥,٥٠٠
٦,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٧٨,٧٠٠	٠,٠٠٠	٤٤,٩٠٠	٨٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	٤٨,٥٠٠	٧٨,٢٠٠
٦٦,٥٤١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٩٢٥	٢,٠٧٨	٥,٢٩٥	٦,٠٥١	٢,٠٥٢	١٣,٨٨١	٢٨,٥٢٩

جدول رقم (١٠)
المستخدمون من الأجر المحتال في إسرائيل حسب القطاع ومتوسط الأجر اليومي
بالآلاف وبالععمل الإسرائيلي خلال الفترة (١٩٦٩ - ١٩٨٥)

السنوات	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		الإنشاءات		أخرى		مجموع عدد العاملين
	عدد العاملين	متوسط الأجر اليومي	عدد العاملين	متوسط الأجر اليومي	عدد العاملين	متوسط الأجر اليومي	عدد العاملين	متوسط الأجر اليومي	
١٩٦٩	٢,٢	٨,٣	١	٩,٣	٤,٦	١١,٥	١,٢	٩,٥	٩
١٩٧٠	٥	١٠	٢,٣	١١,١	١٠,٨	١٣	١,٧	١٠,٦	١٩,٨
١٩٧١	٧,٥	١١,٥	٥	١٢,٣	١٧,٤	١٤,٧	٣,٢	١١,٩	٣٣,١
١٩٧٢	١٢,١	١٥,٤	٩	١٥,٦	٢٥,٣	١٩,١	٤,٤	١٤,٨	٥٠,٨
١٩٧٣	١١,٧	٢٠,٦	١٠,٩	٢١,٦	٣٠,٨	٢٥,١	٥,٩	١٩,١	٥٩,٣
١٩٧٤	١٣	٢٣,٧	١١,٧	٢٨,٧	٣٥,١	٣٢,٢	٦,٧	٢٧	٦٦,٥
١٩٧٥	٩,٢	٣٣,٩	١١,٩	٤٢,١	٣٥,٢	٤٧,٤	٧,٦	٤٠,١	٦٣,٩
١٩٧٦	٩,٩	٤٢,٧	١٢,٦	٥١,٦	٣٢,٢	٥٨,٢	٨,٥	٥٠,٩	٦٣,٢
١٩٧٧	١٠,١	٥٦,٧	١٣,٣	٦٩,٢	٢٨,٤	٧٧,٧	١٠,٢	٦٩,٢	٦٢
١٩٧٨	١١,٤	٨٦,٦	١٥	١١٠,٢	٣٠,٦	١٢٠,٥	١٠,٤	١٠٨,٥	٦٧,٤
١٩٧٩	١١	١٥٨	١٦,٧	٢٠٢,٢	٣٤	٢٣١,٤	١١,٣	٢٠٠,٧	٧٣
١٩٨٠	١٠,١	٣١,٨	١٥,٦	٣٨,٧	٣٥,١	٤٤,٨	١٢,٤	٣٧,٧	٧٣,٢
١٩٨١	٩,٤	٧٦,٧	١٣,٧	٩٩,٤	٣٨,٢	١٢٠,٤	١٢,٦	١٠٣,٥	٧٣,٩
١٩٨٢	١٠	١٩٠	١٣,٨	٢٣٦	٤٠,٩	٢٧٠	١١,٩	٢٣١	٧٦,٦
١٩٨٣	١٠,٥	٠,٤٨	١٦	٠,٥٨	٤٣,٣	٠,٦٥	١٤,٥	٠,٥٧	٨٤,٣
١٩٨٤	١٢,٦	١,٦٨	١٦,١	٢,٣١	٤٢,٨	٢,٥٦	١٥,٤	٢,٣٧	٨٦,٩
١٩٨٥	١٣,٨	٧,٣٥	١٥,٧	٩,١٥	٤١,٤	١٠,٤٧	١٥,٢	٩,٥٩	٨٦,١

مصدر - ١

- السنوات (١٩٦٩ - ١٩٧٤) من Statistical Abstract of Israel 1975 , NO.26 , P 706
- السنوات (١٩٧٥ - ١٩٧٩) من Statistical Abstract of Israel 1980 , NO.31 , P 700
- السنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) من Statistical Abstract of Israel 1986 , NO.37 , P 710

ملاحظة - ١: الأرقام الخاصة بمتوسط الأجر اليومي في جميع القطاعات بالدولار الإسرائيلي للسنوات (١٩٦٩ - ١٩٧٩) وبالشيكل الإسرائيلي للسنوات (١٩٨٢ - ١٩٨٥) وبالشيكل الجديد للسنوات (١٩٨٣ - ١٩٨٥)

جدول رقم (١١)
التوزيع القطاعي للمساعدات المقدمة إلى الأرض المحتلة من وكالة الاونروا
UNRWA وبرنامج الأمم المتحدة UNDP (لسنوات متعددة) وبملايين الدولارات

منظمة UNDP خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦		الاونروا خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٥		القطاع
النسبة المئوية	المبلغ بالمليون دولار	النسبة المئوية	المبلغ بالمليون دولار	
١٧	١,٥	-	-	الزراعة
٢٥	٢,٢	-	-	المياه / المجاري
٨	٠,٧	-	-	خدمات اجتماعية
٣١,٨	٢,٨	١٩,٥	٧٩,٤	الصحة
١٧,١	١,٥	٥٥,٣	٢٢٥,٣	التعليم
-	-	-	-	الطرق / النقل / البلديات
-	-	-	-	الكهرباء
١,١	٠,١	-	-	الصناعة
-	-	-	-	مندوق الرعاية الوطنية (١)
-	-	١٣,٩	٥٦,٧	الرفاه الاجتماعي (دين ، شتاتيم)
-	-	٠,٦	٢,٣	الاسكان
-	-	١٠,٧	٤٣,٤	اخرى
١٠٠	٨,٨	١٠٠	٤٠٧,١	المجموع

(١) تشمل المساعدات الحالات التالية :-

- أ - الضريجين العاطلين عن العمل
- ب - الموظفين الذين فصلتهم سلطات الاحتلال
- ج - البيوت التي نسفتها سلطات الاحتلال

مصدر :-

الإمانة العامة للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود
بواشرات اهتمامه اساسية حول فلسطين المحتلة عمان ١٩٨٧ .

إجمالي الإنفاق الخلفي من صندوق دعم البحوث مؤرخاً حسب السنوات من عام 1979 - 1988 .

نوع	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	إجمالي
المنشآت	-	-	-	170,799	1,018,759	1,014,189	3,704,350	2,501,029	1,110,000	1,789,000	11,301,017
المعدات	-	78,000	-	741,082	377,773	577,000	3,808,900	1,704,033	30,000	-	7,152,786
المباني	-	7,000	10,000	310,000	-	89,000	377,350	420,800	749,150	807,000	2,763,300
المركبات	-	10,000	-	1,700,000	1,000,000	887,700	2,128,822	742,928	2,050,000	2,378,000	11,000,450
النقل والمواصلات	-	-	20,000	100,000	29,000	80,000	1,093,700	790,000	1,480,800	270,000	4,747,300
الإسكان	34,760	34,182	77,078	3,190,079	404,987	742,770	12,707,672	3,117,822	3,700,000	-	20,011,000
التدريب والتطوير	2,377,000	2,277,321	1,000,000	7,028,100	4,782,000	7,026,390	7,026,390	5,718,300	4,221,000	2,011,000	30,470,800
المحة العامة	280,000	-	100,000	100,000	100,000	100,000	838,750	510,000	500,000	237,000	2,363,750
المباني البلدية + تنظيم هيكلي	30,000	20,000	-	50,000	50,000	337,000	50,000	4,407,700	7,077,000	1,270,000	13,414,700
التنمية الاجتماعية	1,820,000	990,000	120,000	1,077,000	1,777,870	1,830,700	1,830,700	2,933,870	2,020,000	1,017,000	11,307,140
الأوقاف الإسلامية	1,050,000	240,000	280,000	210,000	50,000	70,000	30,000	87,000	100,000	280,000	2,767,000
المشاريع المنفذة غير المنفذة	70,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	70,000
صندوق الرضاية الوطنية والقرارات	14,777,000	1,124,000	390,000	3,090,000	2,197,000	1,709,116	1,913,000	1,077,000	887,330	-	25,170,446
إدارة والقرارات	2,071,000	390,000	370,000	270,000	270,100	240,986	287,321	150,000	199,000	39,900	3,938,307
المجموع	104,788,000	7,043,900	2,124,000	18,000,000	13,043,000	10,180,822	34,727,000	23,990,107	42,720,000	10,788,000	180,737,636

المصدر : اللجنة الأردنية للمنظمة المشتركة / المكتبة المتحف عمان / الأرشيف 1988 .

وهناك مشاريع 8 / 10 / 88

جدول رقم (٣)
التدفقات المالية للإلتزام المشترك تجاه صندوق دعم الصمود
خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨/١٢/٣١

الدولة	اجمالي المستحقات	اجمالي التجويلات التي لم تحوّل	اجمالي المبالغ التي لم تحوّل
السعودية	٢٨٥,٧١٤,٠٦٠	٢٢٨,٥٧١,٢٤٨	٥٧,١٤٢,٨١٢
الكويت	١٥٧,١٤٢,٧٩٠	٦٨,٠٩٥,٢١٢	٨٩,٠٤٧,٥٧٨
الإمارات العربية المتحدة	١١٤,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٦٠٠,٠٠٠	٦٨,٤٠٠,٠٠٠
العراق	١٤٨,٥٨١,٣٤٠	٣٩,٦٢١,٦٩٠	١٠٨,٩٥٩,٦٥٠
قطر	٦٥,٧١٤,٢٨٠	٢١,٩٠٤,٧٦٠	٤٣,٨٠٩,٥٢٠
الجزائر	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠
ليبيا	١٥٧,٣٠٠,٠٠٠	١١,٦٣٠,٥٦٠	١٤٥,٦٦٩,٤٤٠
المجموع (دولار)	٩٨٨,٤٥٢,٤٧٠	٤٣٠,٤٢٣,٤٧٠	٥٦٨,٠٢٩,٠٠٠
المجموع (دينار)	٣٣٠,٩٠٨,٧٢٠	١٤٢,٦٥٢,٥٤٩	١٨٨,٢٥٦,١٧١

المصدر - | الأمانة العامة للجنة المشتركة "هلاصة المنحدرات في
عشر سنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٨)" اللجنة الاردنية الفلسطينية
المشتركة عمان - الاردن نيسان ١٩٨٩ . صفح رقم (١)

جدول رقم (١٤)
سعر صرف الدينار الاردني واللييره الاسرائيليه مقابل الدولار

السنوات	دينار اردني/دولار	اللييره اسراييليه/دولار
١٩٦٨	٠,٣٥٧١	٣,٥
١٩٦٩	٠,٣٥٧١	٣,٥
١٩٧٠	٠,٣٥٧١	٣,٥
١٩٧١	٠,٣٥٧١	٣,٥
١٩٧٢	٠,٣٥٧١	٤,٢
١٩٧٣	٠,٣٢٨	٤,٢
١٩٧٤	٠,٣١٤	٤,٢
١٩٧٥	٠,٣٢٩	٦,٥
١٩٧٦	٠,٣٣٠	٨١٨ شيكل قديم/دولار
١٩٧٧	٠,٣١٤	١,١١٢
١٩٧٨	٠,٢٩٢	١,٧٩
١٩٧٩	٠,٢٩٤	٢,٧٧
١٩٨٠	٠,٣٠٧٥	٥,٦٤
١٩٨١	٠,٣٣٨	١٢,٤٠
١٩٨٢	٠,٣٥٠٥	٢٦,٤٩
١٩٨٣	٠,٣٧٠٥	٦٤,٦٤
١٩٨٤	٠,٣٨٣٥	٣٥٧,٤٣
١٩٨٥	٠,٣٩٣٣	١,٢٧٦٤ شيكل جديد/دولار

المصدر - بالنسبه لسعر صرف الدينار الاردني فقد اخذت من السنوات (١٩٦٨ - ١٩٧٢) من

'United Nation Monthly Bulletin of Statistics'
February 1973 Vol XXVII No.2 P.217

السنوات (١٩٧٣ - ١٩٨٣) من البنك المركزي الاردني بيانات احصائيه سنويه
(٦٤ - ١٩٨٣) عدد خاص صدر بمناسبة مرور عشرين
عاما على تاسيس البنك المركزي الاردني جدول
رقم (٢٠).

لسنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ من البنك المركزي الاردني اليشهره الإحصائيه
الشهرية المجلد الثالث والعشرون العدد ١٢
كانون اول ١٩٨٧ جدول رقم (٥٨).

بالنسبه لسعر صرف اللييره الاسراييليه فقد اخذت من -

'Israel Central Bureau of Statistics'
,Statistical Abstract of Israel, Various Volumes

المراجع باللغة العربية

١- الكتب

- (١) أبو رجيلي ، خليل؛ الحيضيات في فلسطين المحتلة منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث بيروت ١٩٧٢
- (٢) أبو سره ، إبراهيم؛ هيمنة إسرائيل على تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل مواجهتها الجمعية العلمية الملكية كانون ثاني ١٩٨٣ .
- (٣) أبو شكر ، عبد الفتاح؛ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر- جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، نيسان ١٩٨٧
- (٤) أبو النمل ، حسين؛ الصناعة الإسرائيلية دار الطليعة للطباعة والنشر الطبعة الأولى بيروت ، لبنان ١٩٧٩
- (٥) بسيمو ، نواد؛ تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي دائرة الأبحاث والدراسات - البنك المركزي . الطبعة الأولى . الأردن ١٩٧١
- (٦) بنفنيستي ، ميرون؛ الضفة الغربية وقطاع غزة - بيانات وحقائق أساسية . دار الشرق للطباعة والنشر الطبعة الأولى عمان / الأردن ١٩٨٧ .
- (٧) حشيش ، عادل؛ العلاقات الاقتصادية الدولية . الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية / مصر ١٩٨٢
- (٨) الحوراني ، عبد الله؛ قطاع غزة ١٩ عاما من الاحتلال . دار الكرمل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان / الأردن ١٩٨٧

- (٩) ربابعة ، غازي ، إقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الإسرائيلية . منظمة التحرير الفلسطينية الطبعة الأولى عمان / الأردن ١٩٨٧
- (١٠) زغلول ، إسماعيل ، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الإقتصاد الأردني . دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني أب ١٩٨٤
- (١١) الساكت ، بسام وأخرون ، الإقتصاد الأسير . الجمعية العلمية الملكية الأردن تشرين الثاني ١٩٨٠
- (١٢) حقر ، محمد ، دراسات في الإقتصاد الإسرائيلي . المنظمة العربية للتحريية والثقافة والعلوم ١٩٧٥
- (١٣) حقر ، محمد ، التجارة الخارجية لإسرائيل . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت - لبنان ١٩٧٠ .
- (١٤) العامري ، عنان ، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٧٠ بحث إحصائي . منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ، بيروت ، لبنان ١٩٦٥
- (١٥) العتوم ، شفيق ، مقدمة في الأساليب الإحصائية . مطبعة التاج عمان / الأردن ١٩٨٥
- (١٦) عميرة ، محمد وعطوف ، بسام ، انعكاسات الإجراءات الإقتصادية الإسرائيلية . الجمعية العلمية الملكية - عمان / الأردن كانون الثاني ١٩٧٨
- (١٧) مورتاشي ، هشام ، تقييم إجمالي لمشاكل تسويق المنتجات الزراعية في المناطق المحتلة . جامعة النجاح الوطنية ، نابلس شباط ١٩٨٥ .

(١٨) كمال ، ريماء، اقتصاديات المناطق المحتلة الجمعية العلمية الملكية عمان / الأردن ايار ١٩٧٥

(١٩) منصور ، انطوان، اقتصاد الصوم ترجمة حنا الفاوي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٤ .

(٢٠) هلال ، جميل ، الطفة العربية - التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٧٤ - ٤٨) منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث بيروت كانون الثاني ١٩٧٤

٢- دراسات وأبحاث منشورة

(٢١) ابو كشك ، بكر، "الصناعة العربية في المناطق المحتلة" بحث طرح للنقاش في مؤتمر التنمية من أجل الصوم ونشر في كتاب الملتقى الفكري العربي القدس تشرين ثاني ١٩٨٣ .

(٢٢) ابو كشك ، بكر، " الصناعة في الطفة الغربية وقطاع غزة " صائد الاقتصادي المنة الخامسة العدد ٣٣ تشرين اول ١٩٨١ .

(٢٣) بدور ، محمد و ابراهيم ، عيسى، " الأحوال المالية والمصرفية في الطفة الغربية وقطاع غزة المحتلين " اللجنة المشتركة والجمعية العلمية الملكية عمان / الأردن حزيران ١٩٨٥ .

(٢٤) بسمو ، فؤاد، "أثار الأزمة الاقتصادية على اقتصاديات الوطن المحتل" صائد الاقتصادي المنة السادسة العدد ٤٧ كانون الثاني / شباط ١٩٨٤ .

(٢٥) بسمو ، فؤاد، "الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصوم والالتزامات المقاطعة العربية لإسرائيل" شؤون عربية العدد ٤٢ حزيران ١٩٨٥ .

- (٢٦) تيم ، صلاح " نحو تطوير مبادئ المقاطعة العربية تجاه الأرض المحتلة " صائد الإقتصادي السنة التاسعة العدد ٦٦ آذار / نيسان ١٩٨٧
- (٢٧) الجندي ، إبراهيم " المقاطعة العربية وأشهرها على الاقتصاد الإسرائيلي " صائد الإقتصادي العدد ٦٦ آذار / نيسان ١٩٨٧ .
- (٢٨) خطاب ، سلطان " اوضاع العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة " صائد الإقتصادي السنة السابعة العدد ٥٥ أيار / حزيران ١٩٨٥ .
- (٢٩) داوود ، جلال " الحمضيات في قطاع غزة (٦٧ - ١٩٨٠) " صائد الإقتصادي السنة الثالثة العدد ٢٠ أيلول ١٩٨٠
- (٣٠) معادة ، عمر " اثر الإنتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي " صائد الإقتصادي السنة العاشرة العدد ٧٤ تشرين اول / تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٨
- (٣١) السعدي ، غازي " اساليب الإختراقات الإسرائيلية للمقاطعة العربية " صائد الإقتصادي العدد ٦٦ آذار / نيسان ١٩٨٧
- (٣٢) صالح ، عبد الجواد " نحو تطوير المقاطعة العربية لإسرائيل " صائد الإقتصادي السنة التاسعة العدد ٦٦ آذار / نيسان ١٩٨٧
- (٣٣) العيلة ، عمرو " الإنتفاضة مقدمات التحرر من التبعية التجارية " صائد الإقتصادي السنة الحادية عشر العدد ٧٨ تشرين الاول / تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٩
- (٣٤) علاونة ، عاطف " الأثار الاقتصادية للإنتفاضة على اقتصاد الأرض المحتلة " صائد الإقتصادي السنة الحادية عشرة العدد ٧٧ تموز ، آب ، أيلول ١٩٨٩ .

(٣٥) عنود ، سعد الدين وآخرون: " دراسة لواقع الإنتاج والتسويق الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة " صائد الإقتصادي السنة الخامسة العدد ٤٤ تموز / آب ١٩٨٢.

(٣٦) المصلح ، روز، الصناعة في الضفة الغربية ٦٧ - ١٩٧٩ شؤون فلسطينية العدد ٩٩ (شباط ، فبراير) ١٩٨٠

(٣٧) المكتب الفني اتفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة عمان / الأردن تشرين ثاني ١٩٨٧

(٣٨) المكتب الفني تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة عمان / الأردن تشرين الأول ١٩٨٥

(٣٩) هاركيس ، لورنس " القمع المالي والمصرفي في الضفة والقطاع " صائد الإقتصادي السنة العاشرة العدد ٧٣ تموز / آب ١٩٨٨

٣- دراسات وأبحاث غير منشورة .

(٤٠) الخبراء العرب في الهندسة والإدارة: آليات الدمج وسبل فك الارتباط بين إقتصاديات المناطق المحتلة والإقتصاد الإسرائيلي دراسة غير منشورة تشرين ثاني ١٩٨٥

(٤١) الدباغ ، أسامة: الأداء الإقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بحث غير منشور مقدم للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة عمان / آب ١٩٨٧

(٤٢) عميرة ، محمد وآخرون: إهتمامات العلاقات الإقتصادية والاجتماعية بين الضفة الشرقية والمناطق المحتلة بحث غير منشور الجمعية العلمية الملكية كانون الأول ١٩٨٥ .

(٤٣) منظمة التحرير الفلسطينية دراسة جدوى إنشاء مركز تصوير

عربي للفانط منتجات الأرض المحتلة - أيلول ١٩٨٧

(٤٤) منظمة التحرير الفلسطينية كواشين المقاطعة العربية

وإنعكاساتها - نيسان ١٩٨٨

٤- تقارير ونشرات رسمية .

(٤٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات أخرى؛ التقرير

الاقتصادي الموحد - عام ١٩٨٧

(٤٦) الأمانة العامة للجنة المشتركة؛ خلاصة منجزات اللجنة الأردنية

الفلسطينية المشتركة في عشر سنوات - عمان / الأردن نيسان

١٩٨٩

(٤٧) الأمم المتحدة؛ التنمية الصناعية في فلسطين - اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية للربيع آسيا - آب ١٩٨٩

(٤٨) البنك المركزي الأردني؛ بيانات إحصائية سنوية (٦٤ - ١٩٨٣)

عدد خاص صدر بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس البنك .

(٤٩) البنك المركزي الأردني؛ النشرة الإحصائية الشهرية - المجلد

الثالث والعشرون العدد ١٢ كانون أول ١٩٨٧ .

(٥٠) النشرة الصادرة عن وزارة شؤون الأرض المحتلة - العدد الثاني

عمان / الأردن أيار ١٩٨٧

(٥١) دائرة الشؤون الفلسطينية؛ أزمة الاقتصاد الإسرائيلي وأثر

الانتفاضة الفلسطينية - وزارة الخارجية الأردنية عمان / الأردن

آب ١٩٨٩ .

(٥٢) مركز الدراسات الريفيه، النشرة الإحصائية السنوية للقطعة الغربية وقطاع غزة ١٩٨١ (نابلس ، جامعة النجاح الوطنية)
(١٩٨١)

(٥٣) مركز الدراسات الريفيه، النشرة الإحصائية السنوية للقطعة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٣ (نابلس ، جامعة النجاح الوطنية)
(١٩٨٣)

(٥٤) مركز الدراسات الريفيه، النشرة الإحصائية السنوية للقطعة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٥ (نابلس ، جامعة النجاح الوطنية)
(١٩٨٥)

(٥٥) وزارة شؤون الأرض المحتلة، الأوضاع المعيشية في الأراضي المحتلة من شباط ١٩٨٢ - شباط ١٩٨٣ - تقرير ملحق إلى بعثة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عمان / الأردن .

(٥٦) وزارة شؤون الأرض المحتلة، مذكرة حول مراحل ومجالات دعم الحكومة الأردنية للقطعة والقطاع عمان / الأردن ١٩٨٨/٣/١٤ .

٥- رسائل جامعية .

(٥٧) المجالي ، محمد، تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٨٥ - ١٩٨٧) رسالة ماجستير قدمت في الجامعة الأردنية ، عمان (غير منشورة)

(٥٨) سالم ، محمود، الإتحادات الجمركية بين الدول النامية رسالة دكتوراه قدمت في كلية الحقوق - جامعة القاهرة يوليو ١٩٨١ . (غير منشورة)

٦- الدوريات .

(٥٩) مجلة الأرض دمشق العدد السادس السنة الحادية عشرة ١٩٨٣/١٢/٧

- (٦٠) مجلة الأرشيف دمشق العدد الثاني عشر السنة الثالثة عشرة ٣ / ٧
١٩٨٦ / .
- (٦١) مجلة الأرشيف دمشق العدد السابع عشر السنة الثامنة ٥ / ٢١
١٩٨١ / .
- (٦٢) صحيفة الإتحاد بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- (٦٣) صحيفة دار الفكر بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٨ .
- (٦٤) صحيفة الرأي بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨ .
- (٦٥) صحيفة الحجر بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- (٦٦) صحيفة القدس بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٨٦ .
- (٦٧) صحيفة القدس بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ .
- (٦٨) صحيفة القدس بتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٨٧ .
- (٦٩) صحيفة النهار بتاريخ ١ / ١٠ / ١٩٨٧ .

المراجع باللغة الإنجليزية

1 - BOOKS

- (1) Arkadi , Brian; Benefits and Burdens . A report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967 . Carnegie Endowment for International peace (New York) 1977 .
- (2) Awartani , Hisham; A survey Of Industries In The West Bank And Gaza Strip (Birzeit, Birzeit University Publications , 1979)
- (3) Bahiri , Simcha ; Industrialization in West Bank and Gaza Strip West Bank Data Base Project (Jerusalem 1987) .
- (4) Benvenisti , Meron; The West Bank Data Base Project . American Enterprise Institute For Policy Research . Washington and London 1984 .
- (5) Benvenisti , Meron; Atlas of West Bank and Gaza Strip West Bank Data Base Project , (Jerusalem) 1987
- (6) Benvenisti , Meron; 1987 Report West Bank Data Base Project (Jerusalem) , 1987
- (7) Kahan , David ; Agriculture and Water Resources in West Bank and Gaza Strip West Bank Data Base Project (Jerusalem 1987)
- (8) Lerner , Abba ; The Economics of Efficiency and Growth Lessons from Israel and West Bank . Cambridge Ballinger 1975

- (9) Meler , Gerald; International Economics : The Theory and Policy Oxford University Press New York - Oxford 1980
- (10) Meron , Ruphael; Economic Development in Judea - Samaria and Gaza District (1970 - 1980) Bank of Israel Research Department (Jerusalem) May 1983 .
- (11) Peretz , Don; The West Bank : History Politics , Society and Economy Westview Special Studies on the Middle East , Westview Press , Inc., Published 1986 .
- (12) Roy , Sara; The Gaza Strip (Survey) West Bank Data Base Project (Jerusalem , 1986)
- (13) Royal Scientific Society; The Significance of Some West Bank Resources To Israel (Amman , 1972)
- (14) Samara , Adel; The Political Economy of The West Bank (1967 - 1987) published by Kamsin Journal, - London Printed in Ramallah - West Bank 1988 .
- (15) West Bank Studies; Towards A Data Base Study of Palestinian Needs Amman - Jordan April 1986 .
- (16) Zakai , Dan; Economic Development in Judea Samaria and Gaza District (1981 - 1982) Bank of Israel , Research Department Jerusalem April 1985 .

2- Official Publications .

- (17) Central Bureau of Statistics; Administered Territories Statistics (Quarterly) 1972 , 1975 , 1976 , 1977 , 1983

- (18) Central Bureau of Statistics; Judea, Samaria and Gaza Area Statistics Jerusalem 1984 , 1987 .
- (19) Central Bureau of Statistics; Statistical Abstract of Israel Jerusalem 1971 , 1972 , 1975 , 1977 , 1980 , 1983 , 1985 , 1986 , 1987 , 1988 .
- (20) United Nation; General Assembly Economic and Social Council The Report of Secretary - General in 22 June 1983 Titled by Living Conditions of The Palestinian People in The Occupied Palestinian Territories .
- (21) United Nation; Monthly Bulletin of Statistics February 1973 No . 2 .

3- Reports .

- (22) IBRD; Current Economic Position and Prospects of Jordan Dec. 18 th 1969 .
- (23) Shahar , Haim and Others; Economic Structure and Development Prospects of West Bank and Gaza Strip Report prepared under a grant from the Ford Foundation published by the Rand Corporation , Cambridge , Ballinger C , 1975 .

4- Un Published Papers .

- (24) Benevisti , Meron; U. S. Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977 - 1983) (Palestinian sector) working paper No 13 West Bank Data Base Project 1984
- (25) Jordan Ministry of Labour; Man Power Development in Jordan .